جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

المدن الصناعية تجارب دول مختارة وإمكانية الإفادة منها في العراق

رسالة قدمت الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالبة

شيماء مؤيد زغير حسين المنصوري

بإشراف

أ . م . د. عمار محمود حميد الربيعي

1442هـ

2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ۞ وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ قَالَ إِن تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة هود / الأية (٣٧ - ٣٨)

الإهداء

إلى أمل المستضعفين في الأرض . . .

إلى محقق حلم الأنبياء والأوصياء . . .

إلى السبب المتصل بين الأرض والسماء . . .

إلى معز الأولياء ومذل الأعداء . . .

إلى الامام الحجة المنتظر . . .

شيماء

الشكر والتقدير

الحمد لله مستحق الحمد والثناء وأشكره تعالى الذي أسبغ عليَ نعمة الصبر والإصرار وأعانني على إنهاء متطلبات بحثي هذا فله سبحانه وتعالى الحمد من قبل ومن بعد، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، وبعد...

اذ انتهيت من انجاز هذا البحث بعون الله تعالى وقوته، فإن واجب العرفان يقتضي تقديم عظيم امتناني وجزيل شكري إلى الأستاذ الفاضل المشرف الأستاذ المساعد الدكتور (عمار محمود حميد الربيعي) لما قدمه من أراء وأفكار قيمة وتوجيهات سديدة وتواصل دائم في أثناء مسيرتي الدراسية مما أضفى عليها أسس الرصانة العلمية السليمة وأشعر بالفخر والاعتزاز والامتنان لكون هذا البحث تولى الإشراف عليه أستاذاً واسعاً في العلم ومشرفاً مثالياً فجزاه الله خير الجزاء ووفقه الله لما يحب و يرضى. كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة وإبداء آرائهم القيمة حول محتوياتها التي ستكون موضع اهتمامنا وتقديرنا، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من المقوم العلمي واللغوي لهذا البحث، ولا يسعني هنا إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى السيد عميد كلية الادرة والاقتصاد ورئيس قسم الاقتصاد والأساتذة الأفاضل في قسم الاقتصاد الذين كانوا حريصين على متابعة مسيرتي العلمية بصورة مستمرة، كما اخص بالشكر الأستاذ الدكتور (كاظم احمد البطاط) لما قدمه من مشورة ومساعدة فيما يخص هذا البحث فله جزيل الشكر والتقدير، وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل الى سكرتارية قسم الاقتصاد والعاملين في مكتبة الدراسات العليا في كلية الإدارة والاقتصاد والمكتبة المركزية في جامعة كربلاء و مكتبة مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا والمكتبة المركزية في جامعة بغداد ومكتبة كلية الادارة والاقتصاد في جامعة القادسية ومكتبة العتبتين الحسينية والعباسية.

كما أقدم أسمى آيات الحب والامتنان إلى زملائي طلبة الدراسات العليا في قسم الاقتصاد لحسن زمالتهم وروح تعاونهم فلهم التحية والتقدير. ولا يفوتني إلا أن أشكر من لا أنسى فضلهم الأهل والأصدقاء لصبرهم وتشجيعهم خلال مدة الدراسة، وختاماً شكري واحترامي إلى كل من مد يد العون والمساعدة وبأي صورة كانت و جزى الله الجميع عني خيراً.

والله ولي التوفيق

الباحثة

فهرس المحتويات

التسلسل	المحتويات	رقم الصفحة
	الأية	أ
	الإهداء	ب
	الشكر والتقدير	ج
	فهرس المحتويات	د- هـ
	فهرس الجداول	هـ - و
	فهرس الاشكال	و
	المستخلص	ز
	مقدمة البحث ، مشكلة البحث ، فرضية البحث ، هدف البحث ، منهجية البحث ، أهمية البحث ، الدراسات السابقة	١-٣
الفصل الاول	المسائل النظرية والمفاهيمية للمدن الصناعية و القطاع الصناعي	٤-٤٨
	التمهيد	٥
المبحث الاول	الاطار النظري والمفاهيمي للمدن الصناعية	٦- ١٦
أولا	مفهوم المدن الصناعية	٦-٧
ثانيا	نشأة المدن الصناعية	٧-٨
ثالثا	أنواع ، أهداف ، وأهمية المدن الصناعية	٨-١٢
رابعا	مقومات نجاح المدن الصناعية	١٢-١٤
خامسا	دور المدن الصناعية في عملية جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية	١٤-١٦
المبحث الثاني	المفاهيم المشابهة للمدن الصناعية	١٧-٣٤
أولا	المفاهيم ذات الصلة بالمدن الصناعية	١٧-٣٣
ثانيا	التشابه والاختلاف بين المدن الصناعية والمفاهيم الاخرى	٣٣-٣٤
المبحث الثالث	القطاع الصناعي وأهميته في التاريخ والفكر الاقتصادي	٣٥-٤٨
أولا	نبذة مختصرة عن القطاع الصناعي	٣٥
ثانيا	أهمية القطاع الصناعي	٣٦-٣٨
ثالثا	القطاع الصناعي في منظور التاريخ الاقتصادي	٣٨-٤١
رابعا	القطاع الصناعي في منظور الفكر الاقتصادي	٤١-٤٨
الفصل الثاني	تجارب المدن الصناعية في دول مختارة	٤٩-٩١
	التمهيد	٥٠
المبحث الاول	تجربة المملكة العربية السعودية في اقامة المدن الصناعية	٥١-٦٧
أولا	نبذة عن اقتصاد المملكة العربية السعودية	٥١-٥٦
ثانيا	المدن الصناعية في المملكة العربية السعودية	٥٦-٦٧
المبحث الثاني	تجربة الولايات المتحدة الامريكية في اقامة المدن الصناعية	٦٨-٧٨
أولا	نبذة عن اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية	٦٨-٧٢
ثانيا	المدن الصناعية في الولايات المتحدة الامريكية	٧٢-٧٨
المبحث الثالث	تجربة الهند في اقامة المدن الصناعية	٧٩-٩١
أولا	نبذة عن اقتصاد الهند	٧٩-٨٣
ثانيا	المدن الصناعية في الهند	٨٣-٩١
الفصل الثالث	ممكنات تطبيق التجارب الدولية للمدن الصناعية في العراق	٩٢-١٣٤
	التمهيد	٩٣

المبحث الاول	نظرة في الاقتصاد والقطاع الصناعي العراقي	٩٤-١٠٧
أولا	نظرة تاريخية للاقتصاد العراقي	٩٤-١٠٢
ثانيا	واقع القطاع الصناعي في العراق	١٠٢-١٠٧
المبحث الثاني	واقع المدن الصناعية في العراق	١٠٨-١١٧
أولا	الهدف و المتطلبات والتحديات وامتيازات المستثمر في المدن الصناعية في العراق	١٠٨-١١٤
ثانيا	نظرة عن المدن الصناعية العراقية	١١٤-١١٧
المبحث الثالث	سياسات واستراتيجيات الافادة من التجارب الدولية في مجال المدن الصناعية	١١٨-١٣٤
أولا	سياسات إقامة المدن الصناعية في العراق	١١٨-١٢٨
ثانيا	إمكانية افادة العراق من التجارب عينة الدراسة واستراتيجيات التطوير	١٢٨-١٣٤
	الاستنتاجات والتوصيات	١٣٥-١٣٩
	المصادر	١٤٠-١٥٩
	الملاحق	١٦٠-١٦٤

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
١	تواريخ إنشاء مناطق تجهيز الصادرات في العالم للمدة من ما قبل السبعينيات الى الأن	٢٨
٢	التفرقة بين انواع المناطق الحرة	٢٩
٣	التفرقة بين المدن الصناعية وغيرها من المصطلحات المشابهة لها	٣٣
٤	موقف مدارس الفكر الاقتصادي من الصناعة	٤٧
٥	الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية حسب القطاعات للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٨	٥٣
٦	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٨	٥٤
٧	نسبة مساهمة المدن الصناعية في التوظيف بالمملكة العربية السعودية للمدة ٢٠١١-٢٠١٨	٥٧
٨	توزيع نسب تمويل صندوق التنمية الصناعية للمشاريع الصناعية حسب فئات المدن الصناعية في المملكة العربية السعودية	٦٠
٩	المجمعات التقنية التي اقامتها هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) في المملكة العربية السعودية	٦١
١٠	عدد براءات الاختراع في المملكة العربية السعودية للمدة ٢٠١٠-٢٠١٨	٦٢
١١	الواحات الصناعية في المملكة العربية السعودية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥	٦٢
١٢	المشاريع الصناعية الجديدة في مدينة سدير الصناعية بالمملكة العربية السعودية	٦٦
١٣	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسة في الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الامريكية للمدة ٢٠١٠-٢٠١٨	٦٩
١٤	نسبة براءات الاختراع في الولايات المتحدة الامريكية إلى العالم للمدة ٢٠١٠-٢٠١٨	٧١

١٥	نسبة براءات الاختراع في وادي السيليكون إلى مجموع البراءات في الولايات المتحدة الامريكية للمدة ٢٠١١-٢٠١٨	٧٤
١٦	نسبة مساهمة وادي السيليكون في التوظيف في الولايات المتحدة للمدة ٢٠١٠-٢٠١٨	٧٥
١٧	اهم الشركات في وادي السيليكون لعام ٢٠١٨ بالولايات المتحدة الامريكية للمدة ١٩٣٩-٢٠٠٦	٧٦
١٨	إنتاج القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الهندي للمدة ٢٠١٠-٢٠١٨	٨٠
١٩	نسبة براءات الاختراع في الهند إلى العالم للمدة ٢٠١٠-٢٠١٨	٨٣
٢٠	المدن الصناعية والعاملين فيها في الهند للعام ٢٠١٨	٨٦
٢١	نسبة مساهمة القطاعات الرئيسة من الناتج المحلي الاجمالي العراقي بالأسعار الجارية للمدة ٢٠١٠-٢٠١٨	١٠١
٢٢	نسب مساهمة الصناعة حسب نوعها في الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة ٢٠١٠-٢٠١٨	١٠٥
٢٣	الاهداف ووسائل تحقيقها للنهوض بالصناعة التحويلية في العراق	١٠٦
٢٤	عدد براءات الاختراع في العراق مقارنة بدول العينة للمدة ٢٠١٠-٢٠١٨	١٠٩
٢٥	مخطط إقامة المدن الصناعية في العراق	١١٦

فهرس الاشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
١	تصنيفات المدن الصناعية	٩
٢	وظائف المدينة الالكترونية	١٩
٣	أنظمة التكامل في العناقيد الصناعية	٣٢
٤	مراحل تطور الصناعة	٤١
٥	طبقات المجتمع عند كيناي	٤٤
٦	استراتيجيات إقامة وتطوير المدن الصناعية في العراق	١٣٤

المستخلص:

تنبع فكرة البحث حول أهمية المدن الصناعية بأعتبارها عامل مهم لتطوير القطاع الصناعي، كما أنها تساعد على إقامة المصانع والاستثمارات في البلاد لكونها توفر للمستثمر المحلي والاجنبي البنية التحتية والخدمات اللازمة لإقامة مشروعه الصناعي، اضافة إلى أنها تخفف من نسبة البطالة في المجتمع. كما تحتل المدن الصناعية مكانة كبرى ضمن اهتمامات السياسات الاقتصادية الراهنة، ومن أجل تطوير وتعزيز هذه المدن، تتبنى العديد من الدول استراتيجيات عديدة ، نظراً للاهتمام الكبير الذي حظيت به هذه الأخيرة من طرف دول العالم، باعتبارها أحسن أداة لتعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية للقطاع الصناعي، إضافة إلى قدرتها على تفعيل الترابط والتشابك الاقتصادي للدول والحد من مخاطر المنافسة مع المنتجات المستوردة، خاصة مع التحرر المستمر للأسواق. تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول كل فصل يتضمن ثلاثة مباحث، وفي الاخير تم الوصول الى عدة استنتاجات و توصيات للبحث.

المقدمـــة:

تعدّ المدن الصناعية اداة مهمة لتشجيع الاستثمار ولها دور مهم في تنمية وتطوير القطاع الصناعي أضف إلى ذلك توفير فرص العمل وهذا يساعد على الحد او التقليل من مشكلة البطالة داخل الاقتصاد الوطني كما تعدّ مهمة في نقل التكنولوجيا وتطويرها، لذلك تهدف دول العالم إلى انشاء مثل هذه المدن في ارجاء بلادها، لذلك تناولنا في هذا البحث ثلاثة تجارب دولية وهي تجربة الولايات المتحدة الامريكية وتجربة الهند وتجربة المملكة العربية السعودية، وبما ان المدن الصناعية لها اهمية في خلق بيئة صناعية تحتوي على الصناعات المتوسطة والصغيرة مما يؤدي إلى دعم النشاط الاقتصادي للبلد، فقد قامت وزارة الصناعة والمعادن العراقية وبالخصوص المديرية العامة للتنمية الصناعية بتنفيذ مشروع المدن الصناعية وهدفها من هذا انشاء مدينة صناعية في كل محافظة من محافظات العراق على الاقل، ولكن يجب أن تتوفر لها بيئة مناسبه كالكهرباء والماء والحماية الامنية وغيرها لغرض قيامها ونجاحها. اذ يحتوي العراق على ستة مدن صناعية في ست محافظات وهي المدينة الصناعية في (البصرة، ذي قار، نينوى، الانبار، النهروان، النجف)، إلا أن هذه المدن مازالت قيد الانشاء والتطوير. أما المدن الصناعية التي بصدد انجاز الموافقات الاصولية وقيد المتابعة هي في المحافظات التالية: (كربلاء ، بابل ، القادسية ، واسط ، ميسان ، المثنى). والعراق الآن بصدد تنفيذ قانون المدن الصناعية الذي يهدف إلى تنظيم المدن الصناعية وتأسيسها وتطويرها وادارتها وتشجيع مشاركة القطاع الخاص المحلي والاجنبي في استثمارات المدن الصناعية في جميع المحافظات والشراكة مع القطاع العام وهذا لغرض تنظيم المدن الصناعية وتشغيلها وصيانتها وفقاً لتجارب دولية معاصرة .

مشكلة البحث:

تتمثل اشكالية البحث في تخلف القطاع الصناعي العراقي، وعدم تفعيل قانون المدن الصناعية والبطء والتلكؤ في استحصال الموافقات الاصولية لأنشاء المدن الصناعية في العراق، وفي هذا الاطار يتم سياق التساؤل الآتي:

هل ينجم عن اقامة وتشجيع المدن الصناعية في العراق والاستفادة من تجاربها الدولية تحفيز القطاع الصناعي العراقي وتنشيط نموه؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن اقامة المدن الصناعية والإفادة من التجارب الدولية يسهم في تطوير القطاع الصناعي عموماً والاقتصاد العراقي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة فرص اقامة المدن الصناعية في العراق وكيفية الاستفادة من التجارب الدولية في انشاء واقامة المدن الصناعية.

منهجية البحث:

من أجل تحقيق اهداف البحث واثبات فرضيته تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي للبيانات والدراسات ذات العلاقة بالموضوع.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كون المدن الصناعية تساعد على النهوض بالاقتصاد الوطني وتطوير القطاع الصناعي وتساعد على توفير فرص العمل وزيادة الانتاج الوطني واكتساب الخبرات الفنية والادارية، وهذا يعمل على تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

الدراسات السابقة:

وردت إشارات متفرقة في بعض المدونات والتقارير والبحوث فيما يخص موضوع المدن الصناعية في العراق، اذ لم يسبق في حدود علمنا إن صدرت دراسة متخصصة في المدن الصناعية العراقية ،ولكن هناك دراسات مقاربة للمدن الصناعية كالمناطق الحرة والعناقيد الصناعية والمستوطنات الصناعية وغيرها، ومن هذه الدراسات ما يلي:

اولا: أثر المستوطنات الصناعية في التنمية الإقليمية/ دراسة تطبيقية على مستوطنة النهروان الصناعية في العراق، العزاوي، مي ثامر رجب عبود ، ٢٠٠٢.

تهدف الدراسة إلى توفير قاعدة علمية وواقعية عن تجربة التوقيع الصناعي في مستوطنة النهروان بوصفها التجربة الأولى في العراق. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي :

1. **يمكن أن تعد المستوطنة أداة مهمة في التنمية الصناعية من ناحية والتنمية الحضرية الإقليمية.**
2. **يختلف موقع المستوطنة حسب الهدف والنشاط الصناعي القائم في المستوطنة.**
3. **تساعد على حل مشكلة التمويل التي تعترض رجال الأعمال ولا سيما الصغار منهم.**

ثانيا: إمكانية الإفادة من تجربة العناقيد الصناعية في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، الموسوي ،ايهاب علي داود، ٢٠١٧.

تهدف الدراسة الى بيان نشأة وتطور العناقيد الصناعية والتعرف على مفهوم العناقيد الصناعية وخصائصها وأنواعها ومراحل تطورها واستعراض لتجارب بعض الدول في مجال العناقيد الصناعية. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي :

1. **مازالت استراتيجيات التوطن سواء على صعيد المجمعات او المناطق او المدن او العناقيد الصناعية ضعيفة للغاية.**
2. **على الرغم من انتهاج الحكومة العراقية العديد من الاستراتيجيات طويلة الامد، الا ان هذه الاستراتيجيات لم تحقق اهدافها ضمن الخطط الاولى التي من المفترض بها ان تطور واقع القطاع الصناعي في البلد.**

ثالثا: المناطق الحرة وإمكانية الاستفادة منها في عملية التحول إلى الاقتصاد الحر في العراق، الشمري، هاشم مرزوك والحسيني، جعفر عبد الأمير.

تهدف الدراسة الى الكشف عن تحديات عملية التحول إلى الاقتصاد الحر في العراق، وإمكانية إقامة مناطق حرة ناجحة، وبيان مدى إمكانية الاستفادة منها وملائمتها كمدخل لإنجاز تلك العملية. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي :

1. **من الممكن أن تشكل المناطق الحرة سبيلاً لتذليل الكثير من الصعوبات التي تواجهها عملية التحول، ومحطة ملائمة للانطلاق إذا ما تم إعدادها بشكل جيد لهذا الغرض.**
2. **تتفوق المناطق الحرة على سواها من المناطق الاقتصادية المماثلة لها في الظروف العامة في معظم المؤشرات الاقتصادية، وذلك لما تتمتع به من امتيازات تشريعية وتكنولوجية وإجرائية، كما تتميز المناطق الحرة بكفاءتها بمواجهة الأزمات الاقتصادية، مما يجعلها مناسبة لاتخاذها كنقطة انطلاق لتقوية بنية الاقتصاد.**

الفصل الأول

المسائل النظرية والمفاهيمية للمدن الصناعية و القطاع الصناعي

المبحث الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للمدن الصناعية

المبحث الثاني: المدن الصناعية والمفاهيم الاخرى ذات الصلة

المبحث الثالث: القطاع الصناعي وأهميته في التاريخ والفكر الاقتصادي

تمهيـد:

يعد قطاع الصناعة من القطاعات الرائدة في دفع عجلة التنمية، وهو مصدر رئيس من مصادر النمو الاقتصادي، بوصفه من القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة والنمو المتسارع ، بسبب وجود وسائل الانتاج والتكنولوجيا الحديثة في هذا القطاع، فضلاً عن ذلك يتسم بعلاقاته الترابطية القوية مع بقية القطاعات الإنتاجية والخدمية ، اذ تبذل الدولة جهوداً متواصلة للعمل على توفير المناخ الملائم للنمو الصناعي والقائمة على تعزيز التنافسية والتنوع والمعرفة والابتكار. لذلك تهتم الدول في اقامة المدن الصناعية وانشائها في إطار استراتيجية متكاملة لما لها من دور مهم في تطوير القطاع الصناعي والنهوض به و ايضاً لإيجاد نوع من التكامل الصناعي بين المصانع الكبيرة من ناحية والصغيرة من ناحية أخرى . نتناول في هذا الفصل التعرف على نشأت المدن الصناعية ومفهومها واهميتها واهدافها ومقوماتها وكل ما يتعلق بها وهذا سيكون في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني نتناول ابرز المفاهيم والمصطلحات التي تتشابه مع المدن الصناعية وسنحاول ايجاد اوجه التشابه والاختلاف بينها، أما ما يخص المبحث الثالث فانه سيكون خاص بالقطاع الصناعي حيث نتناول فيه اهمية القطاع الصناعي وتطوره في الفكر والتاريخ الاقتصادي.

المبحث الأول

الاطار النظري والمفاهيمي للمدن الصناعية

اولا: مفهوم المدن الصناعية

يمكن تعريف المدينة الصناعية بأنها(المكان الذي يتم فيه توفير التسهيلات المطلوبة وإقامة المصانع من قبل الحكومة لأصحاب المشاريع لتأسيس صناعاتهم هناك). او هي (عبارة عن قطعة أرض مقسمة ومطورة وفقاً لخطة شاملة تستخدمها مجموعة من المؤسسات الصناعية). وقد عرفت الأمم المتحدة عام ١٩٦٣ المدينة الصناعية بأنها (مجموعة من الشركات المخطط لها، تقدم مباني المصانع القياسية وتوفر الخدمات والتسهيلات لشاغليها).[١] كما أنها (عبارة عن قطعة من الارض تتبع لهيئة عامة او خاصة وتقسم قطعة الارض هذه إلى اقسام صغيرة تبنى عليها مباني مخصصة وفقاً لمواصفات الذي سيشغلها وتباع هذه المباني او تؤجر لرجال الصناعة، وتوفر المدينة الصناعية لمصانعها كافة المتطلبات كالماء والطرق والكهرباء وغيرها من الخدمات).[٢] كما قد عرفتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO * بأنها (قطعة أرض مطورة ومقسمة إلى قطع أراضي وفقاً لخطة شاملة تتوفر فيها الطرق والنقل والمرافق العامة وادارة مستمرة وموحدة تشرف على شؤون المدينة).[٣] كما يمكن تعريفها بأنها (مساحة من الأرض تحتوي على مجموعة من المصانع والمعامل والورش الحرفية مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة ،إذ تقسم مساحة

([1]) DK Sinha: Industrial Estates: Definition ,Types and Objectives,p1 , on: www.youratricalelibrary.com

([٢]) عماد سعدا ، الواقع الاستثماري للمدن الصناعية السورية وآفاق تطويره ، مجلة جامعة البعث، كلية الاقتصاد ـ جامعة دمشق، المجلد٣٦، العدد١، ٢٠١٤،ص٢٣٧.

* منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO وكالة متخصصة في منظمة الأمم المتحدة، ومقرها في فيينا ـ النمسا. هدفها الرئيسي هو تعزيز وتسريع التنمية الصناعية في الدول النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتعزيز التعاون الصناعي الدولي . للمزيد ينظر في ذلك الى :

https://ar.wikipedia.org

([3]) Hajra Zafar: Industrial Policy in Punjab : A case study of sundar industrial estate, Centre for Public Policy and Governance, Forman Christian An College ,A Chartered University ,Lahore, Pakistan,2012,p1.

الأرض هذه إلى اقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مشروع معين، ويحدد لهذه المدينة انواع الصناعات المطلوب انشائها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات).[١]

من خلال ما سبق يمكننا تعريف المدينة الصناعية بأنها مساحة من الأرض تحتوي على المباني والمصانع والورش ، إذ تكون مزودة بكافة المتطلبات والمرافق اللازمة لإقامة الصناعات فيها.

ثانيا: نشأة المدن الصناعية

يعد انشاء المدن الصناعية أحد ادوات نقل الاستثمارات لتنمية مناطق معينة مختارة، ويعود تاريخ انشائها الى اواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين إذ إن أول مدينة صناعية تم إنشاؤها في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، إذ تعتبر مدينة ترافورد بارك Trafford Park أول مدينة صناعية تم انشاؤها في العالم والتي افتتحت عام ١٨٩٦ في بريطانيا بالقرب من مدينة مانشستر، ثم اعقب ذلك انشاء مدن صناعية اخرى منها مدينة نابولي في ايطاليا عام ١٩٠٤ ومدينة شيكاغو في امريكا عام ١٩٠٧ ، وفي عام ١٩٥١ تم إنشاء أول مدينة صناعية أسيوية في سنغافورة.[٢] وفي الواقع ان ظاهرة انشاء المدن الصناعية في العالم لم تأخذ في الانتشار سريعاً إلا في منتصف القرن العشرين بعد عام ١٩٥٠،إذ ادخلت المدن الصناعية ضمن الخطط والبرامج لكل من البلدان المتقدمة والنامية.[٣] ومن الملاحظ انه يجب التمييز بين السياسات التي تحكم انشاء المدن الصناعية في البلدان المتطورة عن هذه السياسات في البلدان النامية، ففي البلدان الصناعية المتطورة مثل بريطانيا والولايات المتحدة ودول أوربا الغربية واليابان ،كان انشاء المدن الصناعية جزءاً من الخطة التي تهدف إلى تطوير وزيادة النمو الصناعي، وقد ترافق ذلك مع سياسات تلك البلدان الخاصة بتطوير المناطق ، وتخطيط المدن ،وتوفير العمالة، ونقل الصناعة من الأماكن المكتظة بالسكان ، أما في البلدان النامية فقد اعتبرت وسيلة مهمة وفعالة في الخطط التنموية لهذه البلدان ، من اجل تحديث وتنشيط واقامة الصناعات المتوسطة والصغيرة واحياناً اقامة مجمعات الصناعات الثقيلة.[٤] فقد شهدت هذه البلدان خلال النصف الثاني من القرن الماضي إنشاء عدد كبير من المدن الصناعية على سبيل المثال أنشأت أربع مدن

---

(١) مأرب حمدان ، التأثيرات البيئية للمنطقة الصناعية في المدن ، مجلة المخطط والتنمية ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد، العراق ، العدد٢٣ ، ٢٠١١ ، ص٢.

(2) Arnault Morisson: Economic Zones In The Asean, Industrial Parks, Special Economic Zones , ECO Industrial Parks, Innovation Districts As Strategies For Industrial Competitiveness , UNIDO Country Office In Viet Nam , Kim Ma, Hanoi, Viet Nam ,2015, p19.

(٣) مي ثامر رجب عبود العزاوي، اثر المستوطنات الصناعية في التنمية الاقليمية (دراسة تطبيقية على مستوطنة النهروان الصناعية في العراق)، رسالة ماجستير آداب في الجغرافية ، كلية التربية للبنات ،جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٢،ص٨.

(٤) محمد مصطفى محمود القدرة، اثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل (دراسة حالة: المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة الخاصة للهيئة العامة للمدن الصناعية)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل (منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية-غزة، فلسطين، ٢٠٠٧،ص٤١.

صناعية في مصر عام ١٩٧٣ وفي المغرب أنشئت أول مدينة صناعية عام ١٩٦٠ وكذلك في اليمن والفلبين نهاية عام ١٩٧٠.[١]

ثالثا: أنواع ، أهداف ، وأهمية المدن الصناعية

١. أنواع أو تصنيفات المدن الصناعية

يختلف تصنيف المدن الصناعية باختلاف المعيار المعتمد عليه، فأما أن نعتمد على موقعها وأما على نوع النشاط الصناعي المقام فيها وأما على منشئها وكما يأتي:

أ. تصنيف المدن الصناعية بحسب موقعها :

بناءً على التصنيف الذي اعتمدته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO تنقسم المدن الصناعية بحسب موقعها إلى مدن صناعية حضرية ومدن صناعية شبه حضرية ومدن صناعية ريفية.

- المدن الصناعية الحضرية: يقصد بها المدن الصناعية المتواجدة في وسط أو ضواحي مركز حضري مهم، أو مدينة كبيرة يفوق عدد سكانها (٥٠٠,٠٠٠) نسمة.
- المدن الصناعية شبه الحضرية: تعتبر المدن الصناعية شبه حضرية إذا تواجدت في المدينة الرئيسة الريفية أو شبه الريفية، والتي يجب أن لا يقل عدد سكانها عن (٥٠,٠٠٠) نسمة.
- المدن الصناعية الريفية: هي تلك المتواجدة في المدينة الرئيسية لمنطقة ذات طابع ريفي، التي يجب أن لا يقل عدد سكانها عن (٢٥،٠٠٠) نسمة.

ب. تصنيف المدن الصناعية بحسب نوع النشاط :

- المدن الصناعية المتعددة القطاعات: هي المدن التي تتوطن فيها مؤسسات صناعية تنتمي إلى قطاعات صناعية مختلفة، لا تربطهما أية علاقة.
- المدن الصناعية المساعدة: هي المدن التي تتوطن فيها مؤسسات صناعية من الحجم الصغير وتعمل في قطاعات مختلفة لفائدة مؤسسة صناعية كبيرة تستورد منتجاتها وتمارس الرقابة عليها.
- المدن الصناعية الوظيفية: هي المدن التي تتوطن فيها مؤسسات صناعية لها نفس نوع أو طبيعة النشاط.[٢]

([١]) علي حسن بريسم القيسي، استراتيجية المدن الصناعية الجديدة والتنمية المكانية في العراق دراسة تطبيقية للمدينة الصناعية الجديدة في ذي قار، رسالة ماجستير علوم في التخطيط الحضري والاقليمي ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا ، جامعة بغداد، العراق،٢٠١٦، ص٤٠ – ص٤١.

([٢]) راضية بن مبارك ،تنظيم وتسيير المناطق الصناعية في الجزائر، اطروحة دكتوراه في الحقوق (منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ٢٠١٦، ص٢٧- ص٢٨.

ج. تصنيف المدن الصناعية حسب الهيئة المنشئة للمدينة الصناعية :

توجد ثلاثة أنواع من المدن الصناعية بحسب الهيئة المنشئة للمدينة الصناعية وهي:

- المدن الصناعية التابعة للقطاع العام التي تتكفل بإنشائها الدولة أو الولاية أو البلدية.
- المدن الصناعية التابعة للقطاع الخاص والتي تنشئها جمعية أو شركة مساهمة.
- المدن الصناعية المختلطة والتي تقوم بإنشائها جمعية من الصناعيين أو شركة مساهمة بواسطة مساعدات مالية تقدمها الدولة بشكل قرض طويل الاجل.[1] والشكل ادناه يوضح تصنيف المدن الصناعية وفق ما تم الحديث عنه مسبقاً.

شكل رقم (١) تصنيفات المدن الصناعية

المصدر : من عمل الباحثة استناداً إلى:

- راضية بن مبارك ،تنظيم وتسيير المناطق الصناعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الحقوق(منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ٢٠١٦، ص٢٧- ص٢٨.

٢. أهداف المدن الصناعية

ان الغرض من تأسيس المدن الصناعية ينقسم إلى قسمين :[2]

الأول/ يشمل أهداف رئيسة مثل توفير الانتاج الصناعي وتهيئة فرص عمل جديدة.

الثاني/ يشمل أهداف ثانوية مثل تحويل أماكن الصناعات إلى خارج المدن لتخفيف الازدحام. وعموماً فإن اهداف تأسيس المدن الصناعية متشابهة وتشتمل على بعض او جميع العوامل الاتية:

([1]) راضية بن مبارك ، مصدر سابق، ص٣١.

([2]) مدحت كاظم راضي القريشي، المناطق الصناعية :دورها في التنمية الاقتصادية والتحديات والمشاكل التي واجهتها (مع الإشارة الى تجارب بعض البلدان) ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، جامعة المستنصرية، العراق ،العدد ٥٤، ٢٠١٧، ص٥.

أ. تشجيع الصادرات الصناعية من خلال مشاركة القطاع الصناعي بالمعارض الخارجية و الترويج للعلامات التجارية الوطنية.

ب. نشر الصناعة ومنافع التنمية في المناطق المتخلفة اقتصادياً لتعزيز التنمية فيها.

ج. تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي وتطوير القطاع الصناعي وذلك من خلال تشجيع إنشاء الصناعات المختلفة الأحجام والإفادة من ميزة تسهيلات الإنتاج وتوفر الخدمات العامة.

د. تنمية المناطق المحيطة بالمدينة الصناعية وذلك من خلال الإفادة من تطوير البنية التحتية وتركز الاستثمارات المالية التي تزيد من النشاط الاقتصادي والازدهار العمراني.

ه. تحقيق الاكتفاء النوعي و الكمي في سد حاجات الأسواق المحلية والخارجية.

و. تحقيق التكامل والترابط بين مختلف الصناعات في المدينة نفسها أو بين المدن المختلفة في البلد.[١]

ز. تنظيم الصناعة من خلال تسهيل تكوين قاعدة بيانات حول احتياجات الصناعة من حيث المواد الخام والمدخلات الإنتاجية الأخرى.

ح. تعزيز الاستقرار السكاني وذلك من خلال الحد من الهجرة وتقليل الضغط على الخدمات بالمدن الكبرى، وتفادي تركز الصناعات في المدن الكبيرة.[٢]

ط. جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة من خلال توفير البنية التحتية المناسبة لإقامة المشاريع وتقديم الامتيازات المختلفة كمنح الاعفاءات الضريبية والتسهيلات الجمركية.

ي. حماية البيئة من مختلف مظاهر التلوث من خلال أسس ومعايير متبعة في تخطيط المدن.[٣]

ك. ربط مخرجات البحث والتطوير بالنشاطات الاقتصادية ونقل التكنولوجيا والمهارات من مراكز الأبحاث إلى المؤسسات لتحويلها إلى سلع وخدمات بواسطة المدينة الصناعية.[٤]

ل. تشجيع أصحاب المشاريع الصغيرة على إنشاء صناعاتهم في مجالات محددة من خلال تقديم مختلف الحوافز والمرافق المطلوبة.[٥]

من خلال الأهداف السابقة نلاحظ ان المدن الصناعية تهتم بعملية التنمية بكافة جوانبها سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او بيئية او عمرانية، فمن ناحية التنمية الاقتصادية نرى تأثير المدن الصناعية يتسم

---

(١) بن عبد العزيز فطيمة و بن حمودة محبوب، النشاط الاستثماري في المناطق الصناعية ومناطق النشاط في الجزائر، ورقه بحث قدمت الى الملتقى العلمي الدولي حول (استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر) ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم ، جامعة البليدة ٢، الجزائر، ٢٠١٨، ص٤.

(٢) سامر مظهر قنطقجي، تنظيم المدن الصناعية وإدارتها، ورقة عمل قدمت كأقتراح الى مجلس مدينة حماة ، ٢٠٠٣، ص٧.

(٣) مي ثامر رجب عبود العزاوي ، مصدر سابق، ص١٢.

(٤) سماعلي فوزي و خروف منير، مدخل الى المناطق الصناعية والمناخ الاستثماري دراسة مقارنة لمجموعة من البلدان، الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والافاق والتجارب الناجحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة ،الجزائر ،٢٠١٥،ص٩.

(5) Industrial Estates, Meaning, Objectives, Merits, Types, Role, on: http://mba-guide.com

بحجم التكامل والترابط بين مختلف الصناعات فضلاً عن تعزيز تنافسية الصادرات المحلية وجذب الاستثمارات وغيرها ،أما من ناحية التنمية البيئية نرى تأثيرها من خلال الحفاظ على البيئة من التلوث الصناعي بإتباع الطرق والتدابير البيئية اللازمة ، أما بالنسبة للتنمية الاجتماعية نلاحظ ان المدن الصناعية تهتم بتوفير فرص العمل للحد من البطالة وبالتالي رفع المستوى المعاشي للعاملين، كما ان المدن الصناعية تهتم بالتنمية العمرانية من خلال تطوير البنية التحتية والاهتمام بالمناطق المحيطة بها.

٣. أهمية المدن الصناعية

من بين المزايا الصناعية والاقتصادية للمدن الصناعية أنها تعمل على:[١]

أ. جذب المستثمرين المحليين والأجانب لكونها توفر البنية التحتية الرئيسة لأي مستثمر فضلاً عن توفير خدمات الطرق، والكهرباء، والماء وغيرها، وهذا يؤدي الى تقليل كلفة الاستثمار عن طريق تعاون المستثمرين في المشاركة بإقامة بعض الخدمات اللازمة لاستثمارهم.

ب. تخفيف نسبة البطالة في المجتمع من خلال توفير فرص العمل لأبناء المجتمع، فضلاً عن تحقيق توزيع اكثر توازناً للإنتاج والعمالة داخل منطقة ما عن طريق نشر الصناعات إلى المدن الصغيرة في المناطق الريفية.

ج. التشجيع على الاستخدام الاكثر كفاءة للموارد، مثال على ذلك هو انشاء مدن صناعية كبيرة ومتنوعة للغاية مثل محطة توليد الكهرباء او مصفى النفط او معمل كيمياويات.

د. الاشراف الجيد على المصانع والورش وغيرها من الجهات المختصة .

ه. دعم القطاع الخاص وتفعيل دوره في تطوير القطاع الصناعي من خلال الإفادة من مزايا تسهيلات الانتاج والخدمات العامة المتوفرة داخل المدن الصناعية ، فضلاً عن تقديم القروض الصناعية بدون فوائد والتسديد يكون على مدة طويلة والاعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب .

و. تقليل التلوث داخل المدن ضمن المحددات المسموح بها عالمياً وسهولة جمع ونقل المخلفات الخطرة من المدن الصناعية وفقاً للقوانين والمحددات الموضوعة.

ز. المحافظة على مصادر المياه من خلال نظام اعادة التدوير وامكانية سهولة معالجة المياه المتخلفة من الصناعة واستخدامها في سقي المزروعات .[٢]

([1])Colin Francis and Suren Erkman: Environmental Management for Industrial Estates Information and Training Resources, UNEP, Division of Technology, Industry and Economics,Ed.1,2001 ,P14.

([٢]) أهمية المدن والمناطق الصناعية ،وزارة الصناعة والمعادن العراقية، المديرية العامة للتنمية الصناعية،٢٠١٦، متوفر على: http://www.gdid.gov.iq

ح. استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى رفع مستوى المهارة وارتفاع مستوى الادارة والتنظيم وهذا بدوره يساعد على تطور القطاع الصناعي مما ينعكس على باقي القطاعات الاخرى.

ط. تتمكن الصناعات من التكامل عمودياً وافقياً بأن تستفيد كل صناعة من الأخرى، اي أن تمد صناعة ما الصناعات الأخرى بالمواد الأولية وهذا مايسمى بالارتباطات الخلفية والأمامية فيما بين الصناعات.[1]

ي. تحقيق وفورات التجمع او اقتصاديات التكتل Agglomeration Economics* والتي تنشأ من خلال التقارب الجغرافي للمنشأت الصناعية التي تنتج منتجات متماثلة التي تؤدي إلى اكتساب مهارات وخبرات معرفية وفنية اكثر، مما يؤدي إلى اتساع السوق وبالتالي ضمان تصريف المنتجات وهذا بدوره يشجع المنشآت الصناعية على زيادة الطاقة الانتاجية مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الانتاج.[2]

يتضح لنا من خلال ما سبق اهمية المدن الصناعية في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني وفي خلق الجو الملائم لاستقرار الصناعة وهذا بدوره يؤدي إلى دعم الصناعة المحلية وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للصادرات الصناعية فضلاً عن اهميتها في تحقيق وفورات التجمع وفي جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية المباشرة ونقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة.

رابعا : مقومات نجاح المدن الصناعية

من مقومات نجاح المدن الصناعية وضع الخطط اللازمة واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والمالية لهذه المدن باعتبارها وسيلة فعالة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وأدناه أهم مقومات نجاح المدن الصناعية : [3]

---

(1) مدحت كاظم القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن، ط٢ ،٢٠٠٥، ص٣٨ ـ ص٣٩.

* تسمى ايضاً باقتصاديات الحجم او وفورات الحجم او اقتصاديات الحجم الداخلية والخارجية. للمزيد ينظر في ذلك الى :

١. جيمس غريبر، الاقتصاد الدولي، ترجمة هيثم عيسى واخرون، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، سوريا، ط٦ ، ٢٠١٣، ص١١٤.
٢. محمد سلمان حسن، التخطيط الصناعي، ترجمة موفق حسن محمود و فؤاد الدهوي، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت ، لبنان، ط١، ١٩٧٤، ص١٠٠.
٣. كامل كاظم بشير الكناني، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠٠٨،ص١٢٢.
4. Masahisa Fujita and Gacques Francois Thisse: Economics Of Agglomeration (Cities, Industrial Location, and Regional Growth) ,Cambridge University Press , New York , USA , 2002 , P5-P9.

(2) ينظر في ذلك الى:

١. احمد محمد عبد العال، جغرافية التنمية مفاهيم نظرية وابعاد مكانية، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة ، مصر، ط١، ٢٠١١، ص٥٦.
٢. كينث جي بوتون، الاقتصاد الحضري، ترجمة عادل عبد الغني محبوب وسهام صديق خروفة، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ط١، ١٩٨٨،ص٤٠ـ ص٤١.
٣. كامل كاظم بشير الكناني، مصدر سابق ، ص١٣٥.

(3) يونس علي و ثامانج جلال، دور المدينة الصناعية في السليمانية – عربت في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، مجلة جامعة التنمية البشرية، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، العراق، المجلد ٣، العدد٢، ٢٠١٧، ص٤٠٥ ـ ص٤٠٦.

١. الاستقرار الأمني والسياسي : وهذا يعني توفير الأمان للمواطنين وكذلك استمرار العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الاخرى، كما أن عدم الاستقرار الامني والسياسي بسبب الحروب وغيرها من النزاعات داخل البلد يؤدي إلى هروب رأس المال وعزوف الاستثمار الاجنبي والمحلي المباشر عن الاستثمار داخل المدن الصناعية.

٢. الاستقرار الاقتصادي والاستثماري: اي توفير المناخ الملائم للاستثمار الذي يعتمد بدرجة كبيرة على استقرار الوضع الاقتصادي داخل البلد؛ لأن التغير المستمر في السياسات الاقتصادية الكلية المالية والنقدية والتجارية وعدم ثباتها وعدم وجود قوانين واضحة حول الانشطة الاستثمارية يؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة على اداء المستثمرين ونجاح المدن الصناعية.

٣. توفر الاطر القانونية والتشريعية : اي وجود القوانين والتشريعات التي تدعم اقامة المدن الصناعية؛ لأن هذا بدوره سيؤدي إلى جذب وتوطين الاستثمارات داخل المدن الصناعية. ومن الجدير بالذكر ان قوانين المدن الصناعية لابد ان تتقارب مع قوانين وانظمة الدولة لكي لا يحدث تضارب بين مصالح الدولة والمستثمر.

٤. توفر الايدي العاملة : تعد الايدي العاملة من المقومات الاساسية لنجاح المدن الصناعية، إذ إنها تحتاج إلى عمال فنيين ذوي خبرة ومهارة عالية ،ومن هنا نلاحظ ضرورة وجود مراكز التدريب والتأهيل لتدريب الايدي العاملة وتطويرها لان هذا يسهم في امداد المدن الصناعية بالعمالة الماهرة التي تمتاز بالكفاءة والخبرة.

٥. توفر الموارد المالية والقدرة التمويلية : ان قيام اي نشاط اقتصادي يحتاج إلى رأس مال سواء لشراء المواد الأولية التي يعتمد عليها في العملية الانتاجية او للحصول على المكائن والالات والمعدات اللازمة لاستمرار العملية الانتاجية الصناعية.[١]

٦. توفر المواد الخام : لقيام الصناعة واستمرار عملية الانتاج داخل المدن الصناعية.

٧. اختيار الموقع المناسب : لاختيار الموقع الامثل للمدن الصناعية يستلزم عملية تخطيط شاملة يتم من خلالها دراسة المواقع المتوافقة مع المحددات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي وضعت من الجهات المختصة بإنشاء المدن الصناعية، مثل اختيار اراضي مستوية لتأسيس الصناعة عليها بهدف تسهيل نقل الألات والمعدات والانتاج، فضلاً عن سهولة الوصول إلى الموقع وارتباطه بمحاور رئيسية للطرق، قربه من المواد الخام ،الابتعاد عن المناطق السكنية، الابتعاد عن المناطق البيئية الحساسة كالغابات والأراضي الرطبة وغيرها، تجنب المناطق المعرضة للسيول او ذات التربة الطينية والمناطق المعرضة للزلازل،

([١]) راوية حناشي و بوعزيز ناصر، التجربة الفرنسية في إدارة المناطق الصناعية، الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والافاق والتجارب الناجحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة ،الجزائر ،٢٠١٥،ص١٦٤- ص ١٦٥.

وينبغي هنا التطرق إلى مفهوم التوطن الصناعي Industrial Endowment* الذي يختلف عن اختيار موقع المدن الصناعية إذ يقصد به عملية المفاضلة بين عدة مواقع بعضها يشمل بعض مقومات اقامة المدن الصناعية وبعضها الاخر لا يشمل هذه المقومات ،ويتم الاختيار بينهم في ضوء بعض المتغيرات المختلفة .

٨. السوق: اذ يعتبر عامل مهم من عوامل قيام الصناعة سواء كانت محلية او خارجية.

٩. توفر الطاقة : لأنها من العوامل المهمة لإنشاء المدن الصناعية ،إذ تعتبر العصب المحرك للعملية الانتاجية داخل المؤسسات والمنشأت الصناعية.

١٠. توفر عامل النقل والمواصلات : من المقومات المهمة لإنشاء المدن الصناعية ، إذ إنه مهم في نقل المواد الخام ونقل القوى العاملة من مناطق سكناها إلى المدن الصناعية وبالعكس.[١]

١١. وجود سياسات واضحة ومتسقة: لتحقيق اهداف المدينة الصناعية فضلاً عن وجود مؤسسات حكومية قادرة على التخطيط والتنفيذ للسياسات الصناعية المتعلقة بالمدن الصناعية.[٢]

١٢. دور الإعلام : من خلال ابراز أهمية المدن الصناعية عن طريق الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة فيها وبالتالي امكانية جذب الاستثمار.

١٣. الاهتمام بالتخطيط البيئي: وهذا الامر بحاجة إلى دراسة جيدة وتخطيط مسبق بكيفية التخلص من النفايات والدخان لعدم احداث الضرر بالبيئة وخاصة الصناعات الكيمياوية لأنها اشد خطورة على البيئة.[٣]

خامسا: دور المدن الصناعية في عملية جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية

يعد الاستثمار الصناعي سواء كان استثمار اجنبي او محلي مباشر من المؤشرات المهمة في تطوير وتقدم المدن الصناعية، إذ إن حجم الاستثمار يعد مؤشر لكفاءة عمل وادارة المدينة الصناعية لأنه السبيل الوحيد لتوفير رؤوس الاموال للمشاريع الصناعية وبالخصوص المشاريع الكبيرة، كما أن الاستثمار في قطاع الصناعة له أهمية كبيرة في خطة الاستثمارات في الاقتصاد الوطني والمخططة لتنمية مكانية وقطاعية وكذلك

---

* للمزيد حول التوطن الصناعي ينظر في ذلك الى :
١. محمد محمد سليمان حسن، الاعتبارات التخطيطية لموقع المناطق الصناعية، مجلة الصناعة السعودية، العدد ١٢، ٢٠٠٥،ص١.
٢. علي كاظم هلال الخفاجي ، تحليل وتقويم تجربة التوطن الصناعي في محافظتي ذي قار والقادسية والاثار الناجمة عنها، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، ٢٠٠٦، ص٧.
٣. صائب ابراهيم جواد، اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية (الكتاب الاول ،الجزء الثاني) ،مطبعة جامعة صلاح الدين ، اربيل ، ٢٠١١، ص٦٢٥.
٤. إيهاب علي النواب ،التوطن الصناعي والحفاظ على التوازن البيئي، شبكة النبأ المعلوماتية ، ٢٠١٧، ص١- ص٣، متوفر على:

https://annabaa.org/arabic/economicarticles

(١) سماعلي فوزي و خروف منير، مصدر سابق، ص٥-ص٦.
(٢) مدحت كاظم راضي القريشي، المناطق الصناعية :دورها في التنمية الاقتصادية والتحديات والمشاكل التي واجهتها (مع الإشارة الى تجارب بعض البلدان)، مصدر سابق، ص١٥.
(٣) بن عبد العزيز فطيمة و بن حمودة محبوب، مصدر سابق، ص١٢ – ص١٣.

تحديد حجم الاستثمارات ومصادر التمويل وأولوية القطاعات وبالخصوص القطاع الصناعي لما له من أهمية في احداث تنمية مكانية وقطاعية سريعة مقارنة بباقي القطاعات، ومن الجوانب المهمة في التنمية الصناعية هو وجود المستثمر الصناعي سواء كان الدولة بإدارتها لمشروعات مشتركة أو صغيرة او مستثمر صناعي اجنبي تعود له ملكية المشروع أو إدارته او مستثمر محلي ، وتعتمد سرعة التنمية الصناعية على كفاءة وعدد ووعي المستثمرين الصناعيين وحجم المشروعات الاستثمارية.[١] وفي هذا الجانب يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment بأنه استثمار يحصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما يسمي البلد الأم Home Country بامتلاك أصول أو موجودات ثابتة في بلد آخر يسمى البلد المضيف Host Country مع وجود النية لديه في ادارة ذلك الأصل ، ويكون هذا الاستثمار طويل الأجل ويمنح صاحبه نفوذاً مباشراً من خلال الملكية الكاملة أو الجزئية التي تكفل له السيطرة على إدارة المشروع، ويحدد الحد الأدنى لهذه الملكية بنسبة (١٠%) أما الحد الأعلى فيختلف بحسب سياسة البلد المضيف.[٢] إذ يشكل الاستثمار الاجنبي المباشر دافعاً مهماً لزيادة معدل النمو الاقتصادي ، وتظهر أهميته من خلال قدرته على نقل مستويات التكنولوجيا المتقدمة والمهارات والخبرات من بلد إلى اخر خاصة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ، فضلاً عن قدرته على استيعاب عدد كبير من الايدي العاملة واستثمار الموارد البشرية غير الموظفة، وهذا بدوره يساعد على تخفيض معدلات البطالة التي يعاني منها اقتصاد البلد المضيف، فضلاً عن تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الانتاج والتصدير وزيادة الدخل القومي .[٣] فضلاً عن تنويع وتطوير القاعدة الانتاجية مع تعزيز نمو الناتج وتوسيع فرص الوصول إلى الاسواق العالمية، كما إنه يقوم بتحفيز الاستثمارات المحلية من خلال توفيره لمدخلات الصناعة الوطنية بأقل كلفة او عن طريق استخدام منتجات الصناعة المحلية كمدخلات للمشاريع الاستثمارية، ويكون هذا النوع من الاستثمار اكثر توطناً في البلدان النامية لأنها بحاجة إلى رؤوس الاموال والتكنولوجيا،[٤]* لذلك تهتم العديد من الدول في اقامة وانشاء المزيد

---

(١) علي حسن بريسم القيسي، مصدر سابق، ص٥٢.

(٢) هناء عبدالغفار السامرائي، ضرورة الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتفعيل الانشطة التنموية في العراق، دراسة مقدمة الى مركز العراق للدراسات/ رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي منشورة من قبل مركز العراق للدراسات، بدون تاريخ. ص٩٤.

(٣) ينظر في ذلك الى:

١. أحمد سمير خلاف، دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ عام ٢٠٠١،المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، مصر، ط١، ٢٠١٥، ص٢٩.
٢. جميل محمد خالد ، اساسيات الاقتصاد الدولي ،الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط١، ٢٠١٤، ص٣١٧ – ص٣١٨.

(٤) بلاسم جميل خلف ،الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة القومية الاستثمارية العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العراق، العدد٤ ،٢٠١٣، ص٥٢.

* يجدر بنا الإشارة هنا الى الاستثمار الاجنبي غير المباشر او ما يسمى بالاستثمار المحفظي Foreign Portfolio Investment والذي يعرف بانه استثمار قصير الاجل يحدث في سوق الاوراق المالية من خلال شراء الاسهم والسندات ولا يساهم في توليد او دخول سلع وخدمات جديدة ويكون اكثر توطناً في البلدان المتقدمة بسبب تطور اسواقها المالية حيث لا يحق للمستثمر في هذه الاوراق المشاركة في ادارة المشروعات او اتخاذ القرارات او الرقابة عليها، ولكن يحصل على عائد نظير المشاركة في تلك المشروعات. للمزيد ينظر في ذلك الى:

- عميروش محند شلغوم ، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت ، لبنان، ط١، ٢٠١٢، ص٢٠.

من المدن الصناعية لما لها من دور مهم في جذب الاستثمار الاجنبي والمحلي من خلال توفير المزيد من المزايا والحوافز والتسهيلات والإعفاءات التي تجعل المدن الصناعية مركزاً هاما لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، إذ تساهم المدن الصناعية في تعزيز حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي، وذلك من خلال توفير البيئة الجاذبة للاستثمار، وفتح باب التصدير إلى الأسواق الخارجية و توفير البنية التحتية بمواصفات عالية الجودة، من مياه، ، صرف صحي، وطرق معبدة، و كهرباء مع إقامة مصانع بمساحات مختلفة لتلائم كافة أنواع الأنشطة الاستثمارية، أضف إلى ذلك استخدام النظم التكنولوجية الحديثة في المدن الصناعية التي تعمل على تسهيل الترويج للفرص الاستثمارية فيها من خلال الوسائل الاعلامية.[1] كما ان إدارة المدن الصناعية المتمثلة بهيئة المدن الصناعية تحرص على تقديم كافة التسهيلات المطلوبة لجذب المستثمرين سواء كانوا محليين او أجانب من خلال سلسلة من الإجراءات التشجيعية للاستثمار منها تخفيض الإيجارات الخاصة بالمصانع والمباني، ومنح اعفاءات ضريبية للمشروعات الاستثمارية داخل المدن الصناعية لاسيما الخاصة بضريبة الدخل وضريبة الأملاك لفترات طويلة ،فضلاً عن السماح للمستثمرين بتحويل ارباحهم إلى عملات اجنبية.[2]

إذن نرى ان السبيل الوحيد لجعل المدن الصناعية منطلقاً لتنمية مكانية وقطاعية لا يتم إلا عن طريق الاستثمار الذي بدوره يسرع من عجلة التنمية وكذلك يوفر رؤوس الاموال للمشروعات والمنشآت الصناعية داخل المدن الصناعية، وهنا يأتي دور الجهات المختصة والمسؤولة عن اقامة وانشاء المدن الصناعية في كيفية جذب الاستثمار الاجنبي والمحلي المباشر من خلال تقديم التسهيلات والحوافز والاعفاءات الضريبية والجمركية وتوفير كافة المرافق والخدمات التي تشجع المستثمر على الاستثمار داخل المدن الصناعية.

([1]) ليندة فريحة و خديجة عزوزي ،المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والافاق والتجارب الناجحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة ،الجزائر ،٢٠١٥، ص٨٣.

([2]) ينظر في ذلك الى:

1. **نائل محمد ابراهيم مصبح، اهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة حالة دراسية مدينة غزة الصناعية، رسالة ماجستير(منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر-غزة، فلسطين،٢٠١٢، ص٤٦.**
2. **نزار سعد الدين العيسى و ابراهيم سليمان قطف ، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن ، ط١، ٢٠٠٦،ص ١٩١ – ص١٩٢.**

المبحث الثاني

المفاهيم المشابهة للمدن الصناعية

هنالك العديد من المفاهيم التي تتشابه مع مفهوم المدينة الصناعية، حاولنا في هذا المبحث توضيحها وايجاد اوجه التشابه والاختلاف بينها وبين المدن الصناعية.

أولا : المفاهيم ذات الصلة بالمدن الصناعية

ان التطرق إلى ابرز المفاهيم المشابهة والمرتبطة بالمدن الصناعية يكون كالاتي :

١. المدن الالكترونية

لقد تعززت في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين ظواهر اجتماعية جديدة مثل مجتمع المعلوماتية والمجتمع الشبكي أضف إلى ذلك بروز وتنامي ظاهرة العولمة والقرية العالمية واتساع التبادلات الخدمية والسلعية والإعلامية والمعلوماتية وكذلك الدور المتنامي للمعرفة وثمارها المتمثلة بالتجارة الالكترونية E-Commerce والحكومة الالكترونية E-Government وكذلك الجامعات عن بعد والمصارف الالكترونية كل تلك المنجزات وغيرها قادت إلى الحاجة إلى إنشاء المدينة الالكترونية التي تستوعب جميع معطيات الثورة المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[١] إن أول استعمال لمفهوم المدينة الالكترونية او الرقمية كان في المؤتمر الأوروبي للمدينة الرقمية في عام ١٩٩٤، وفي عام ١٩٩٦ افتتح الأوروبيون مشروع المدينة الرقمية الأوروبية في عدد من المدن الأوروبية ،والتي لاقت نجاحاً متواضعاً ثم تبنت السلطات الأوروبية بشكل أساس مدينة أمستردام كمدينة رقمية تلتها مدينة هلسنكي وكذلك في الولايات المتحدة مثل مدينتي بوسطن ولوس انجلوس.[٢] إذ أن مفهوم المدينة الإلكترونية تتداخل معه العديد من المفاهيم الأخرى التي تؤدي تقريباً إلى نفس المعنى مثل المدينة الرقمية Digital City و المدينة الذكية Smart City و المدينة الافتراضية Virtual City ، وهي تعبر عن نمط معين من المدن التي تقوم مختلف معاملاتها على استخدام أساسي للتقنية الرقمية بديلاً عن المعاملات والتبادلات التي تتم بالطرق العادية المعروفة في المدن العادية، فهي ترتبط بمواطنيها من خلال الشبكة العنكبوتية ويكون ذلك في المجال الجغرافي الخاضع لسلطتها،

([١]) نادية صالح مهدي الوائلي، المدن الالكترونية ودورها في الاقتصاد الفعال دراسة في دول مختارة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠١٠، ص٧.

([٢]) احمد يحيى إسماعيل و احمد حسني رضوان، مفهوم المدن الذكية رصد وتحليل لنماذج دولية وعربية مع دراسة لإمكانات التطبيق بمصر، مجلة البحوث الهندسية ،كلية الهندسة بالمطرية ،جامعة حلوان، مصر ،مجلد ١٤٧، ٢٠١٥، ص٣.

وإنها تعتمد على الأشخاص العاديين في عمليات الاتصال التي تتم اي ليست مقصورة على متخصصي الحاسوب والشبكات.[١] وتوجد عدة وظائف للمدن الالكترونية وهي:

أ. تقديم المعلومات كالخرائط والأخبار والتسوق الالكتروني والتجارة الالكترونية والحكومة الالكترونية والسياحة والفندقة والحجوزات وخدمات البريد والاتصالات والتنبؤات الجوية، ومعلومات الازدحام المروري، ومعلومات أسواق المال والعقارات ومعلومات الإسعاف والإنقاذ والنجدة وغيرها من المعلومات.

ب. توفير الخدمات المباشرة كمعلومات المدينة، وتعبئة الطلبات، وتبادلات البريد الالكتروني وتحميل نماذج الطلبات والملفات وبرامج التشغيل من المواقع التي تديرها المدينة، واستطلاعات الرأي، والتعليم عن بعد.

ج. تعزيز العلاقة بالعالم الخارجي كتبادل الوظائف السابقة مع المدن الأخرى في نفس الدولة ومع بقية دول العالم.[٢]

د. توفير نظام ذكي لمكافحة الكوارث عبر الاقمار الاصطناعية وشبكات الاتصالات وتقنية المعلومات للحصول على تنبؤات بيئية ومناخية عالية الدقة لوضع الحلول المناسبة والعاجلة فضلاً عن توفير خطط جاهزة للإخلاء إلى حيث الأماكن الامنة التي تكون معدة مسبقاً.

ه. توفير شبكة سريعة ومتطورة لدعم التواصل والنشاط اليومي سواء في المجال الاجتماعي والاقتصادي و الصحي والامني والتعليمي وهو ما ينعكس ايجابياً على توفير بيئة اجتماعية خالية من التعقيدات الروتينية اليومية التي تقتل الابداع وتقلل الانتاجية.[٣]

ويمكن توضيح هذه الوظائف من خلال الشكل الآتي :

([١]) نادية صالح مهدي الوائلي، مصدر سابق ،ص٥.

([٢]) حيدر فريحات، تخطيط المدينة الالكترونية :دراسة تحليلية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة: الحكومة الالكترونية الواقع والتحديات، المعهد العربي لإنماء المدن بالتعاون مع بلدية مسقط،عمان،٢٠٠٣، ص٤.

([٣]) عبد الله محمد العقيل ،المدن والمباني الذكية ، مجلة العلوم والتقنية ، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ،السعودية ، العدد١١١ ، ٢٠١٤، ص٦.

شكل رقم (٢) وظائف المدينة الالكترونية

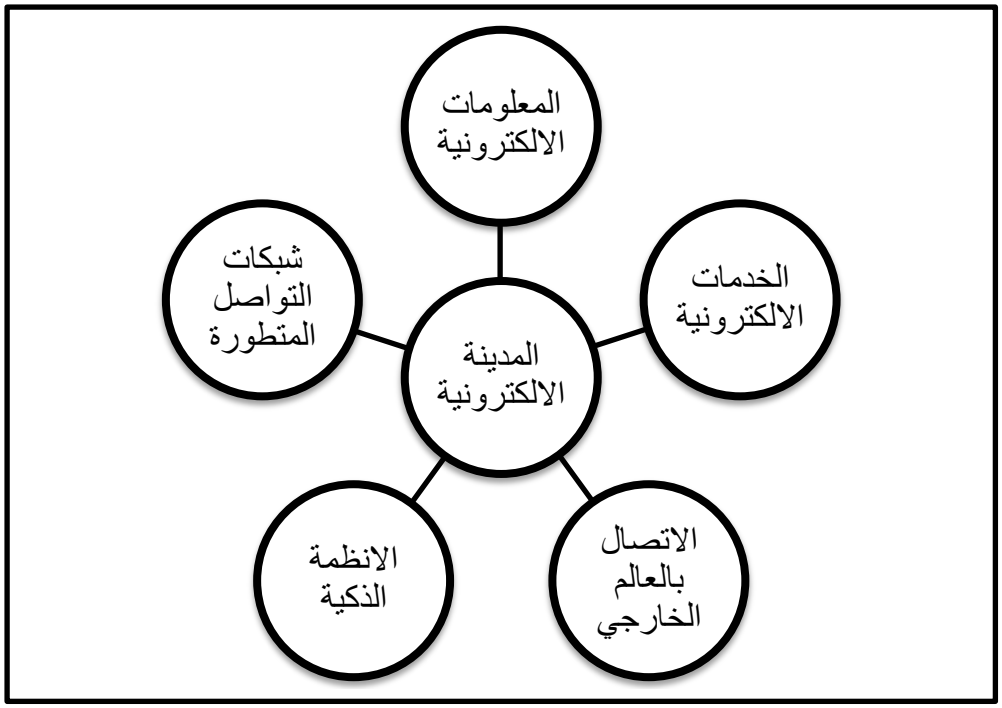

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى:

١. **حيدر فريحات، تخطيط المدينة الالكترونية :دراسة تحليلية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة: الحكومة الالكترونية الواقع والتحديات، المعهد العربي لإنماء المدن بالتعاون مع بلدية مسقط،عمان،٢٠٠٣، ص٤.**
٢. **عبد الله محمد العقيل ،المدن والمباني الذكية ، مجلة العلوم والتقنية ، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ،السعودية ، العدد١١١ ، ٢٠١٤، ص٦.**

مما سبق يمكن ان نعرف المدن الالكترونية بأنها المدن التي تعتمد على تقنية الاتصالات والشبكة العنكبوتية والتكنولوجيا الحديثة ، إذ تعمل على تقديم المعلومات والخدمات والاتصال والانظمة الذكية والشبكات الكترونياً وبكل سهولة وسرعة عالية .

٢. المناطق الاستثمارية

المناطق الاستثمارية هي احدى الاساليب الحديثة في مجال تركز الانشطة الاقتصادية في مكان محدد وغالباً ما تكون مرادفة لمصطلحات اخرى كالمدن او المناطق الاقتصادية . [١] **أنشئت هذه المناطق بغرض جذب وتنمية الاستثمار الوطني الخاص وتشجيع إقامة المشروعات الصناعية في المناطق المتخلفة اقتصادياً ، وقد عرفت لأول مرة في بريطانيا عام ١٩٧٧ ، إذ أقامت الحكومة البريطانية (١٣) منطقة استثمارية في الأقاليم المتخلفة اقتصادياً في الفترة ما بين عام ١٩٨١-١٩٨٤،كما تم إنشاء (٢٠٠) منطقة استثمارية في**

---

(١) **باسم عبد الهادي حسن و إكرام عبد العزيز عبد الوهاب ،الدور الاقتصادي للمناطق الاستثمارية وافاقها في العراق، ورقة مقدمة الى رئاسة الوزراء ، الهيئة الوطنية للاستثمار، بغداد ٢٠٠٩، ص٥.**

الولايات المتحدة الأمريكية بموجب قانون إنشاء مناطق الاستثمار الصناعية الصادر سنة ١٩٨٠ ،وقد أتاح القانون المذكور حوافز للاستثمارات التي تقام بهذه المناطق والتي ينتشر فيها الفقر والبطالة علاوة على مظاهر التخلف الأخرى. وقد اشتملت هذه المناطق على خليط من الأنشطة الصناعية و التجارية، وتتمثل الحوافز التي تمنح للمشروعات المقامة في المناطق الاستثمارية في الإعفاءات الضريبية على الأرباح لمدد متفاوتة وتخفيف وتيسير الإجراءات الجمركية .[١] يمكن تعريف المناطق الاستثمارية على إنها (تلك المساحة من الأرض التي تخصص لإقامة انشطة ومشاريع استثمارية إذ يصدر بها وبحدودها واحداثياتها قراراً من هيئة الاستثمار من قبل رئيس مجلس الوزراء، والهدف منها هو تنمية الاستثمار في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز المشاركة مع القطاع الخاص ونشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية).[٢] أضف إلى ذلك تشجيع اقامة مجموعة من الخدمات المتكاملة للتسهيل على كافة المشروعات الموجودة بالمنطقة ، ومنها اقامة وحدات تدريب بغرض تقديم التأهيل المهني والخبرة الكافية للعاملين، فضلاً عن تقديم كافة الخدمات الادارية واللوجستية للمشروعات المقامة داخل المنطقة ، و اقامة تجمعات قطاعية متخصصة في مختلف المجالات (صناعية ، زراعية ، خدمية ، سياحية) لتحقيق التكامل داخل المنطقة الواحدة .[٣]

وعلى هذا الاساس يمكننا تعريف المناطق الاستثمارية على انها عبارة عن قطعة أرض مخصصة للأنشطة الاستثمارية تقوم بأنشائها الدولة بهدف تشجيع الاستثمار في الصناعات المتوسطة والصغيرة إذ تحتوي على مراكز تدريب للعاملين، فضلاً عن توفر كافة الخدمات اللازمة للمستثمرين في داخل المنطقة الاستثمارية.

٣. المجمعات الصناعية

برز هذا المصطلح في الخمسينيات من القرن الماضي، وحظي باهتمام واسع خلال السبعينيات والثمانينيات من لدن المختصين في الجغرافيا والاقتصاد، الذين حاولوا تفسير اسباب ظهور ونشوء التجمعات الصناعية الكبيرة للمؤسسات الصناعية والوحدات الانتاجية ذات الصلة في مناطق معينة من العالم. [٤] عرفت المجمعات الصناعية بأنها (عبارة عن مجموعة من الانشطة الصناعية التي تتركز في موقع معين، التي تمتاز بالتكامل الوظيفي فيما بينها كاعتماد نشاط صناعي معين على مخرجات انشطة اخرى ضمن المجمع الصناعي نفسه كمدخلات رئيسية في العملية الانتاجية وهذه الأنشطة تكون مرتبطة فيما بينها بعلاقات وثيقة من الناحية

---

(١) محمد عوض عبده الدبسي، المناطق الحرة الصناعية أداة لتنمية الصادرات مع التطبيق على تجربة جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير في الاقتصاد(منشورة)، كلية التجارة ، جامعة المنصورة، مصر، ٢٠٠٦، ص٢٣.

(٢) أنظمة الاستثمار في مصر ، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، ٢٠١٥، متوفر على :www.sis.gov.eg

(٣) باسم عبد الهادي حسن ، المناطق الاستثمارية قراءة في بعض تجارب التركز الجغرافي للأنشطة الاقتصادية مع اشارة الى العراق ، مجلة دراسات اقتصادية ،قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة ، بغداد، العراق ، العدد ٢٢، ٢٠٠٩، ص١٤٣.

(٤) ايهاب علي داوود الموسوي ، إمكانية الإفادة من تجربة العناقيد الصناعية في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، العراق ، ٢٠١٧، ص٦.

التكنولوجية والاقتصادية والجغرافية).[١] كما أنها (عبارة عن قطعة أرض مطورة ومحددة جغرافياً تستخدم للنشاط الصناعي يتم انشاؤها بهدف توفير مساحة صناعية متطورة للأنشطة الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم).[٢] وقد عرفها الاقتصادي Isard * بأنها (مجموعة من الفعاليات أو الانشطة التي تحدث في موقع صناعي معين، وتعود إلى مجموعة من الصناعات التي تشكل بفعاليتها مراحل متعاقبة في صنع انتاج نهائي او مجموعة من المنتوجات).[٣] كما قد عرفتها منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO بأنها (عبارة عن قطعة من الأرض تم تطويرها ومن ثم تقسيمها إلى وحدات صناعية حسب خطة قومية شاملة مع توفير البنية التحتية والخدمات والمرافق الاساسية ، وقد يشتمل التقسيم على توفير أبنية صناعية جاهزة، كما إنه قد يشتمل على توفير خدمات صناعية مشتركة لعدد من المشاريع التي ستقام فيها).[٤]

وعلى هذا الاساس يمكننا القول ان المجمعات الصناعية هي عبارة عن قطعة أرض مطورة ومقسمة إلى عدة اقسام، تتوفر فيها البنى التحتية المتطورة والخدمات الاساسية المطلوبة لسد احتياجات المصانع والمباني وتكون هناك علاقة تشابكية وترابطية بين المنشآت المقامة فيها .

٤. المستوطنات الصناعية

تعرف المستوطنة الصناعية بأنها (قطعة أرض مجهزة بالخدمات الاقتصادية والتسهيلات الاجتماعية الضرورية للعمل الصناعي ، ومهيأة لإقامة المشاريع الصناعية فيها بشكل يساعد على انعاش وتكييف وتطوير هذه المشاريع ،فهي اداة تطويرية ووسيلة تنموية في نفس الوقت. ويعرفها آخرون على إنها مكان تتجمع فيه الصناعات الصغيرة المختلفة في مساحة من الأرض، خططت لإقامة المصانع والورش حسب تصميمات محددة ومطابقة لشروط وقوانين إقامة مباني المصانع والورش).[٥] كما تعرف بأنها (قطعة من الأرض تتبع هيئة عامة او خاصة تتولى تنميتها وفقاً لخطة معينة، وتقسم قطعة الأرض هذه إلى أقسام صغيرة تبنى عليها مباني عادية للمصانع او مباني خاصة وفقاً لمواصفات المصانع التي تشغلها، إذ تباع هذه المباني لرجال الصناعة بالأجل او تؤجر لهم، وتوفر المستوطنة الصناعية لمصانعها المرافق العامة كالكهرباء والمياه

---

(١) صبحي أحمد الدليمي، جغرافية الصناعة من منظور معاصر ، دار امجد للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ، ط١، ٢٠١٨، ص٢١.

(2) Strategic Framework For Free Economic Zones And Industrial Park In The Kyrgyz Republic , Asian Development Bank (ADB) , CAREC Unit , Philippines , 2018 , P38.

* Isard ولتر ايزارد (ولد عام ١٩١٩ في مدينة فيلادلفيا) كان اقتصاديا أمريكيا بارزا ، والمؤسس الرئيسي لعلم العلوم الإقليمية ، بالإضافة إلى كونه أحد المؤسسين الرئيسيين لانضباط علوم السلام واقتصاد السلام . للمزي ينظر في ذلك الى : https://en.wikipedia.org

(٣) مي ثامر رجب عبود العزاوي، مصدر سابق ،ص٦.

(٤) يونس علي و ثامانج جلال ،مصدر سابق ، ص٤٠٣.

(٥) قاسم شاكر محمود، التوطن الصناعي في مستوطنة النهروان الصناعية (دراسة تطبيقية) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق ، العدد٣٧، ٢٠١٢ ،ص١٣٨.

والطرق وغيرها من الحوافز).[1] إذ تشكل المستوطنة الصناعية احد وسائل التنمية الصناعية والحضرية من خلال :

أ. تشجيع التصنيع السريع في البلد وزيادة الانتاج وتحسين نوعيته.
ب. جذب الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي وتشجيع الصناعات الصغيرة في البلد.
ج. منع استغلال الأراضي الجديدة للاستخدام الصناعي في المناطق الحضرية وتنظيم استعمالات الأرض المحلية.
د. توفر بيئة ملائمة وجاذبة للنشاط الصناعي من خلال التقليل من تكاليف الأرض وتنميتها.
ه. حماية المناطق السكنية من تلوث البيئة.[2]

من خلال ذلك يمكن ان نستنتج بان المستوطنات الصناعية هي قطعة من الأرض مهيأة لإقامة الورش والصناعات الصغيرة وتكون مزودة بكافة الخدمات التي تساعد على قيام الصناعة وتطويرها وهي أداة تنموية وتطويرية للقطاع الصناعي .

٥. المناطق الصناعية

تعد المناطق الصناعية مخرجات عملية التخطيط الصناعي وقد عرفتها الامم المتحدة بأنها (مساحة معينة من الأرض تقع ضمن النسيج الحضري للمدن وتخصص للصناعات المختلفة اي إنها عبارة عن تجمع صناعي غير منظم). ايضاً (هي مواقع ادخلت عليها التحسينات لتشكل عاملاً محفزاً لإنشاء الصناعات بجميع انواعها واحجامها ، وان الخدمات في المنطقة الصناعية تقتصر على تحديد الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية بتخصيص مساحة معينة لكل مشروع حسب حاجته وحسب تقدير الجهات ذات العلاقة لهذه الحاجة، إذ يصبح كل مستثمر مسؤول عن ادارة مشروعه لعدم وجود ادارة موحدة).[3] ويمكن تعريفها ايضا وفقا ل P.C.Alexander * (هي عبارة عن مجموعة من المصانع مبنية على نطاق اقتصادي في مواقع مناسبة مع توفر مرافق النقل والمياه والكهرباء والبنك والاسعافات الأولية ومكتب البريد وغيرها، وتقدم مع الترتيبات

([1]) عابد محمود أحمد جاد ، الخصائص التخطيطية للمناطق الصناعية وعلاقتها بالتنمية الصناعية ، أطروحة دكتوراه فلسفة في التخطيط العمراني (منشورة)، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني ، جامعة القاهرة ٢٠٠١، ص١٤.
([2]) مي ثامر رجب عبود العزاوي، مصدر سابق، ص١٥ – ص١٦ .
([3]) رقية عماد الفارس، تطوير واعادة تخطيط المنطقة الصناعية في مدينة نابلس ،بحث في هندسة التخطيط العمراني ، كلية الهندسة وتكنلوجيا المعلومات، جامعة النجاح الوطنية و نابلس، ٢٠١٨، ص١٢.
* Padinjarethalakal Cherian Alexander (ولد عام١٩٢١ في الهند) كان سياسيا وموظفا هنديا شغل منصب حاكم ولاية تاميل نادو في الفترة من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٠ ومنصب حاكم ماهاراشترا من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٢. كان مرشحا لمنصب رئيس الهند في عام ٢٠٠٢. خلال فترة وجوده في ماهاراشترا، وكان مسؤولا إضافيا عن غوا من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٨، للمزيد ينظر في ذلك الى: https://www.geni.com

الخاصة بالإرشادات الفنية ومرافق الخدمات المشتركة).[١] وتعرف ايضاً بأنها (موقع تم تطويره من قبل هيئة معينة لاستيعاب عدد من الشركات والمنشآت الصناعية المختلفة).[٢]

وفيما يلي الميزات التنظيمية الواجب اخذها بنظر الاعتبار عند التخطيط لإنشاء المناطق الصناعية :[٣]

أ. تخطيط الموقع الرئيس : يتطلب التنفيذ الناجح لمنطقة صناعية ما عملية تخطيط شاملة ومفصلة تراعى فيها القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية على قدم المساواة منذ البداية.

ب. الهيكل الاداري : بالنسبة للمنطقة الصناعية التي يتم إدارتها بشكل جيد ، ومنظمة بشكل جيد يلزمها وجود هيكل إداري كفوء، يتم منحه تفويضات واضحة و ميزانية كافية ويجب أن يكون في وضع يسمح له بتعريف القوانين الداخلية في المنطقة الصناعية (مثل ميثاق المسؤولية الاجتماعية للشركات ، الصحة والسلامة البيئية والمهنية ، المعايير الاجتماعية ، إلخ).

ج. توجيه الخدمات : يجب أن تعتبر الوحدات الإدارية في المناطق الصناعية نفسها مقدمة خدمات اكثر من كونها وحدات إدارية، وهذا يحتاج إلى فهم واضح لاحتياجات العملاء الذين هم في المقام الأول الشركات المقيمة داخل المناطق الصناعية.

د. التعاون داخل المناطق الصناعية : إذ تبدأ إدارة المنطقة الصناعية تعاون وثيق بين الشركات لتمكين التآزر في ممارسة الأعمال التجارية معاً على سبيل المثال الحصول على عقود على نطاق واسع أو شراء مشترك بشروط أفضل اضافة إلى تبادل المعرفة حول الطاقة وكفاءة الموارد و تعزيز تبادل الخدمات والمواد والمنتجات الثانوية.

ه. الصيانة و التنظيف : يجب وضع آليات للحفاظ على المنطقة الصناعية والتي تشمل التنظيف وصيانة البنية التحتية او تحديثها، وعادة ما يتم تمويل خدمات التنظيف والصيانة من الشركات في المنطقة او يمكن أن يكون التمويل حكومي أو مشترك لتشجيع صناعات أو مناطق معينة .

و. إدارة المخاطر و الكوارث الطبيعية : تحتاج إدارة المنطقة الصناعية إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة من المخاطر المتعلقة بتشغيل المنطقة الصناعية، إذ تقع على عاتق الإدارة مسؤولية وضع تدابير لمنع وإدارة جميع حالات الطوارئ الناتجة عن الأنشطة الصناعية (مثل الانفجارات والحرائق في العمليات الكيميائية والنقل والتخزين للبضائع الخطرة وإطلاق المواد الخطرة)، أضف إلى ذلك يجب أن تكون الإدارة مستعدة للمخاطر والكوارث الطبيعية (الزلازل والانهيارات الثلجية والعواصف والفيضانات).

([1]) DK Sinha : Op.Cit, p1

([2]) Peter Scott : Industrial Estates and British Industrial Development 1897-1939, Business History, Liverpool university press , United Kingdom, VOL.34, NO.2,2001,P74.

([3]) William Avis : Environmental safeguards for industrial parks , K4D Helpdesk Report 322, Brighton, UK Institute of Development Studies, 2018 , P8-P9 .

إذن يمكننا تعريف المناطق الصناعية على إنها مجموعة من المنشأت والمصانع التي تقع في مكان اوحيز جغرافي معين تتوفر فيه المرافق والخدمات اللازمة لقيام صناعاتها وتتسم بعدم وجود ادارة موحدة إذ إن كل مستثمر يكون مسؤول عن ادارة مشروعه.

ونرى انه لابد هنا من التفريق بين المجمعات الصناعية والمستوطنات الصناعية والمناطق الصناعية، على الرغم من التشابه بين هذه المصطلحات إلا أن هناك تبايناً بينها ، ففي المجمعات الصناعية هناك تقديم لحافز انمائي يتمثل في الأرض والمباني والمرافق والخدمات على أسس ثابتة ومستمرة بحيث تشكل دافع لإنشاء الصناعات واقامتها فيها . أما المناطق الصناعية فإن الحافز الانمائي محدود بتوزيع الأراضي وفرزها وتحسينها وتنتهي العملية ببيع القطع المخصصة للصناعات . أما بالنسبة للمستوطنات الصناعية فإنها لا تقوم فقط بوظيفة تنموية من إذ تجهيز الأراضي والمباني والخدمات، وانما ايضا تقوم بإدارة العمليات على اساس مستمر وتمد رجال الصناعة فيها بالخدمات الاضافية كحافز لإنشاء الصناعات داخل المستوطنات فيما بعد .

٦. المناطق الحرة

إن فكرة المناطق الحرة نشأت منذ القدم، إذ ان اول منطقة حرة عرفت في التاريخ هي جزيرة ديلوس DELOS في بحر ايجه منذ ألفي سنة مضت بالإمبراطورية الرومانية، إذ كانت تطبق فكرة إعادة الشحن والتخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الإمبراطورية، إضافة إلى تحرر تجارتها الدولية من القيود الإدارية والتشريعية، و هذا بفضل موقعها الجغرافي الممتاز، فهي تربط تجارياً بين الشرق والغرب، كما نجد أن دول حوض البحر المتوسط اعتمدت على النشاط التجاري مستخدمة نظام المناطق الحرة في العصور الوسطى، ومع ظهور المستعمرات قامت الدول الأوروبية بإنشاء مناطق صغيرة لها في المدن ذات الموانئ لتسهيل انتقال التجارة بينها وبين مستعمراتها و من الأمثلة على ذلك (منطقة جبل طارق التي أنشأت عام ١٧٠٤ و منطقة سنغافورة والتي أنشأت عام ١٨١٩ و منطقة هونغ كونغ والتي أنشأت عام ١٨٤٢).[١]

يمكن تعريف المناطق الحرة على إنها (منطقة محددة تقوم الدولة بأنشائها بجوار الموانئ او المطارات وتكون معزولة عن بقية اقاليم الدولة بأسوار، إذ تستفيد هذه المناطق من الاعفاء من الرسوم الجمركية وبذلك فهي تقع خارج النطاق الجمركي للدولة مما يجعلها تستخدم لتخزين البضائع العابرة والحفاظ عليها لتوزيعها وتأخير دفع رسوم الاستيراد او تجنب دفع الضرائب غير المباشرة على انواع اخرى من الانشطة التي تتم بها، كما تتولى ادارتها سلطات خاصة تابعة للدولة ويتحدد عملها وفقاً لتشريعات تصدر عن الجهات المختصة في

([١]) مزريق عاشور، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية تجارب مختارة، الملتقى الوطني الاول بعنوان افاق التنمية الاقليمية والمكانية في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ادرار، الجزائر ،٢٠١٤، ص٣.

الدولة ، وتحتوي هذه المناطق على منشآت ومخازن لازمة لنشاط المشروعات الاستثمارية العاملة فيها، وهذا النشاط لا ينحصر في نوع معين بل قد يشمل التصنيع والتخزين والخدمات وغيرها كما ان الاستثمار فيها متاح لكافة المستثمرين الاجانب والمحليين).[1] ويمكن تقسيم المناطق الحرة من حيث طبيعة نشاطها إلى :

أ. المناطق الصناعية الحرة

ظهر هذا النوع من المناطق الحرة في منتصف القرن العشرين وعلى وجه التحديد في نهاية الخمسينيات ، وكانت اول منطقة صناعية حرة في مدينة شانون في ايرلندا عام ١٩٥٩ ، وفيما بعد اخذ عدد المناطق الصناعية الحرة يتزايد نظراً لتنوع احتياجات الدول ولتحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، إذ تتضمن العمليات الصناعية المقامة في المناطق الصناعية الحرة إحداث تغييرات جوهرية تصنيعية وبعض العمليات الصناعية على المنتجات بما في ذلك عمليات التحويل أو التكميل أو التجميع أو التكرير ، ثم يعاد تصديرها أو يسمح بسحب جانب منها للاستهلاك المحلي بعد استيفاء الإجراءات المحلية بالدولة ، فهي تعامل كدولة خارجية وان كانت داخل حدود الدولة الأم ، فالسلع والخدمات التي تدخل إلى البلد من المنطقة الصناعية الحرة تعامل معاملة السلع المستوردة والسلع التي تدخل إلى المنطقة الصناعية الحرة من البلد ذاته المقامة عليه المنطقة تعامل معاملة السلع المصدرة. إذ تهدف الدولة من اقامة المناطق الصناعية الحرة للحصول على موارد النقد الأجنبي ، وذلك عن طريق تأجير أراضيها ومخازنها الكائنة في المنطقة أو عن طريق تشغيل مواطنيها في هذه المناطق ، فضلاً عن بيع سلعها وخدماتها وموادها الأولية فيها وحصولها على خبرة ومهارة تكنولوجية عن طريق تشغيل مواطنيها في هذه المناطق ، وهي في ذات الوقت يمكنها الحصول على ما ينتج في هذه المناطق من سلع وخدمات بدلاً من استيرادها من الدول الأخرى البعيدة عنها ذات التكاليف المرتفعة، فضلاً عن ذلك فهي تتفاعل مع التقدم الصناعي الحاصل في البلدان المتقدمة في المجال التكنولوجي وفنون الإنتاج مما يجعل البلد المضيف يواكب التطور الحاصل في العالم .[2] إذن يمكن تعريف المناطق الصناعية الحرة بأنها (مساحة جغرافية محدودة غير خاضعة لأي حقوق جمركية أو ضريبية إلا للمعاملات أو المبادلات الغير قانونية إذ يسمح فيها باستيراد البضائع الأجنبية و تخزينها و إعادة تصديرها دون أي قيود).[3] وتعرف دراسات اجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

---

(١) محمد علي عوض الحرازي ، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات دراسة مقارنة، دار نشر اكاديمية شرطة دبي ،الامارات العربية المتحدة ، ط١ ،٢٠١١،ص١٠٨ – ص١٠٩.

(٢) ينظر في ذلك الى:

١. ضحى سالم أحمد الزيدان ، تقييم المشاريع الصناعية في المناطق الحرة في العراق إشارة خاصة إلى المنطقة الحرة في محافظة نينوى، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٤ ، ص٤٨- ص٤٩.
٢. محمد ناجي محمد الزبيدي، فاعلية الاستثمار الاجنبي المباشر في انماء المناطق الحرة دراسة نماذج مختارة لبلدان اسيوية الصين – الامارات العربية المتحدة - العراق، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد، العراق،٢٠٠٨ ،ص١٥١ – ص١٥٢.

(٣) مزريق عاشور، مصدر سابق، ص٣.

OECD* المنطقة الصناعية الحرة بأنها (منطقة محددة ادارياً وجغرافياً في بعض الاحيان وتتمتع بمكانة خاصة تسمح باستيراد المعدات والمواد الاخرى مجاناً للاستخدام في تصنيع البضائع المخصصة للتصدير، ويشتمل الوضع الخاص عموماً على احكام وتشريعات قانونية مؤاتيه تخلق حوافز للاستثمارات الاجنبية).[١] كما إنها (مجال جغرافي معزول مكانياً و تمارس بداخلها الانشطة الصناعية وتعامل هذه المناطق وكأنها خارج الحدود الجمركية ، إذ تكون متحررة من القيود الجمركية ،التصدير والاستيراد، الضرائب، ويتم انشاء مثل هذه المناطق بهدف جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وجلب العملة الاجنبية و توفير فرص عمل للقوى العاملة وعادة ما تكون قريبة من الموانئ البحرية او المنافذ الحدودية).[٢] بالإضافة إلى إنها تخصص للاستثمار الصناعي والأعمال التجارية والخدمية المرتبطة به حصراً ، وقد غلبت الصناعات كثيفة العمالة كصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والصناعات الجلدية والصناعات الغذائية على المناطق الصناعية الحرة في البلدان النامية ثم امتدت إلى الصناعات التجميعية في مجال صناعة المركبات والآلات الثقيلة والحاسبات الإلكترونية ، ومن أهم مميزات هذه الصناعات هي اعتمادها بشكل كبير على أسواق تجارية واسعة تكون في العادة غير متاحة في الدول الأقل تقدماً ، إضافة إلى إنها تستوعب نسبة كبيرة من الأيدي العاملة الفنية في أعمال تلك الصناعات والتي يمكن توطينها في الدولة المضيفة بعد فترة من الزمن.[٣]

وبالتالي يمكننا القول بأن المناطق الصناعية الحرة هي مناطق صناعية تمتاز بمكانة خاصة إذ تكون هذه المناطق معزولة جغرافياً وتكون معفاة من التعريفة الجمركية وغيرها من الاعباء الضريبية ولكن بشرط ان تكون المبادلات داخل هذه المناطق مبادلات قانونية .

ب. المناطق التجارية الحرة

تعد هذه المناطق من الانواع التقليدية المتعارف عليها والتي اخذت تنمو وتتطور مع نمو وتطور المبادلات التجارية منذ القرن التاسع عشر ولم تبرز هذه المناطق بشكلها الحالي الا في العقود الأولى من القرن العشرين وبالتحديد عام ١٩٣٤ في الولايات المتحدة الامريكية ، على الرغم من وجود نواة لمناطق تجارية حرة في

---

* OECD منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي منظمة دولية تأسست عام ١٩٦١ مقرها الرئيسي في باريس، هدفها هو صياغة سياسات تعزز الرخاء والمساواة والفرص والرفاه للجميع. للمزيد ينظر في ذلك الى:
www.oecd.org

([1]) Jose Daniel Amado: free industrial zones: law and industrial development in the new international division of labor, university of Pennsylvania journal of international business law , vol.11,1989,p82.

([٢]) لحسن علاوي ومختار بونقاب ، دور المناطق الصناعية الحرة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة (دراسة حالة مدينة خليفة الصناعية الحرة -ابو ظبي) ،مداخلة قدمت الى الملتقى العلمي الدولي الخامس حول(الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر ،٢٠١٦، ص٣.

([٣]) عابد محمود جاد واخرون، دراسة تحليلية للمناطق الحرة ودورها في تحقيق التنمية العمرانية ، مجلة جمعية المهندسين المصريين، جمعية المهندسين المصريين ، القاهرة ، مصر، ٢٠١١، ص٥.

مصر وعدن قبل هذا التاريخ .[1] يتحدد نشاط المناطق التجارية الحرة في استيراد السلع والمنتجات من خارج الدولة التي تقام فيها أو من داخلها لتخزينها أو إعادة تعبئتها وتغليفها ومن ثم تصدير جزء منها للخارج وجزء للداخل، أي إنها تعمل كمستودع أو مركز تخزين.[2] ويمكن تعريف المناطق التجارية الحرة بأنها (عباره عن حيز جغرافي محدد يقع قرب ميناء وفي بعض الاحيان يقع بداخل الميناء تنشأ هذه المناطق للقيام بأنشطة تجارية محدودة ومسموح بها مع باقي العالم او هي مساحة محددة المعالم غالباً ما تتواجد داخل ميناء او بالقرب منه لا يخضع نشاطها التجاري لأية قيود وبإمكان المنتجات الدخول والخروج دون دفع او تحمل رسوم جمركية كما يمكن ان تخزن فيها البضائع لمدة متفاوتة حسب الاجراءات المعمول بها داخل كل منطقة).[3]

وتتميز هذه المناطق بعدد من الخصائص منها :

- إن موقعها غالباً ما يكون في اطار ميناء بحري او جوي او بالقرب منها ويكون هذا الموقع خارجاً عن الاقليم الجمركي للدولة .
- اغلب انشطة المشاريع الاستثمارية داخل هذه المناطق تتركز على تلك المتعلقة بالاستيراد والتصدير اي ان نشاطها يقتصر على العمليات التجارية وما يتعلق بها من عمليات اخرى كالتخزين والتحويل .
- معظم المشاريع الكبرى تستخدم المناطق التجارية الحرة كمخازن لها قريبة من الاسواق التي تتعامل معها وهذا يضمن لها سرعة ايصال سلعها إلى هذه الاسواق في الوقت المطلوب وبتكلفة مناسبة. [4]

إذن نستطيع تعريف المناطق التجارية الحرة على إنها منطقة تقع داخل او بالقرب من ميناء بحري او المطارات وتتسم انشطتها التجارية بعدم خضوعها للتعريفات الجمركية وتستخدم هذه المناطق كمستودع أو مركز تخزين للسلع والبضائع الواردة إليها.

ج. المناطق التجارية - الصناعية

يعد هذا النمط الأكثر جدوى من النمطين السابقين والأكثر انتشاراً في العالم ، إذ تجمع خصائص وسمات المناطق التجارية الحرة والمناطق الصناعية الحرة ، أي إنها تشتمل على كل من المناطق الصناعية والمناطق التجارية الحرة، إذ توفر الدولة المضيفة جميع المتطلبات الضرورية لممارسة الشركات التجارية والصناعية والخدمية لنشاطها سواء ما يتعلق منها بخدمات التخزين والنقل وتوفير الوسائل والمعدات المتخصصة وقوة

([1]) محمد ناجي محمد الزبيدي، مصدر سابق، ص١٥٠ – ص١٥١.
([2]) لحسن علاوي ومختار بونقاب ، مصدر سابق ، ص٤.
([3]) مريم فضال ، المناطق الحرة ودورها في التنمية ،رسالة ماجستير في القانون العام المعمق (منشورة)، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة عبد المالك السعدي بطنجة، المغرب ،٢٠٠٨ ، ص٢٩.
([4]) ينظر في ذلك الى :
١. وسيلة السبتي و شمس ناريمان علوي ، التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن، ط١، ٢٠١٩، ص٧٦.
٢. محمد علي عوض الحرازي ، مصدر سابق، ص ١١٣.

العمل المدربة وغيرها من خدمات البنية الرئيسة الضرورية للمشروعات أو ما يتعلق بتسهيل المعاملات الشخصية للمستثمرين والعاملين في المناطق الحرة كالأمور المتعلقة بالإقامة لهم ولإفراد أسرهم أو ما يتعلق بالجوانب الترفيهية والسياحية والفندقية ، وتمتاز هذه المناطق بارتفاع التكاليف الاستثمارية فيها وارتفاع اجور الأراضي لشدة المنافسة في الطلب عليها، وتسمى هذه المناطق أيضاً بمناطق تجهيز الصادرات Export processing zones .[1] والتي تعرفها منظمة UNIDO بأنها (منطقة صغيرة نسبياً منفصلة جغرافياً داخل بلد ما، والغرض منها هو جذب الصناعات الموجهة نحو التصدير من خلال منحها ظروف استثمار وتجارة مؤاتيه بشكل خاص ،إذ ان هذه المناطق تنص على استيراد البضائع لاستخدامها في انتاج الصادرات). أما منظمة العمل الدولية ILO* فقد عرفتها بصورة اكثر شمولية على إنها (مناطق صناعية توفر حوافز خاصة انشئت لجذب المستثمرين الاجانب، إذ تخضع المواد المستوردة فيها إلى عمليات صناعية ويعاد انتاجها من جديد قبل اعادة تصديرها).[2] انتشرت هذه المناطق في البلدان النامية خلال الـ (٣٠) عاماً الماضية ، وتوجد الان في (٧٠) بلداً على الاقل أضف إلى ذلك مناطق اخرى قيد التأسيس وتشتمل هذه المناطق ما يقارب نصف الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية. [3] وفيما يلي جدول بتواريخ إنشاء مناطق تجهيز الصادرات في العالم.

جدول رقم (١) تواريخ إنشاء مناطق تجهيز الصادرات في العالم للمدة من ما قبل السبعينيات الى الأن

	قبل السبعينيات وخلال السبعينيات	في الثمانينيات ١٩٨٠	في التسعينيات ١٩٩٠	٢٠٠٠ إلى الان
دول منظمة التعاون الاقتصادي	الدنمارك، فنلندا، المانيا، اليونان، أيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، المكسيك، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.	استراليا،المجر، مالطا،البرتغال.	جمهورية التشيك، فرنسا،اليابان، بولندا،جمهورية سلوفاكيا.	
الأمريكيتين	جزر البهاما،البرازيل، كولومبيا، جمهورية الدومينيكان، بنما، تشيلي، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا،هندوراس، جامايكا.	باراغواي، بيرو، ترينيداد وتوباغو، أوروغواي.	الأرجنتين، بيليس، كوبا،إكوادور، نيكاراغوا،فنزويلا.	

(١) حليمة خلف بدر ، بحث عن عمل الهيئة العامة للمناطق الحرة للفترة من ٢٠٠٣/١/١ لغاية ٢٠١٤/١٢/٣١، وزارة المالية العراقية ، مكتب المفتش العام، ٢٠١٥ ،ص٦، متوفر على:

http://www.finsp.gov.iq

* ILO هي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وهي المنظمة الوحيدة ضمن منظومة الأمم المتحدة التي تتميز بتركيبتها الثلاثية والتي تضم في آن واحد كل من الحكومات ومنظمات عمال و منظمات أصحاب أعمال الدول الأعضاء، تبذل معا جهد مشترك من أجل وضع معايير وسياسات العمل للنهوض بالعمل اللائق في مختلف أنحاء العالم. ينظر في ذلك الى:
ـ منظمة العمل الدولية ،دليل معاير العمل الدولية (دليل المتدرب) ،القاهرة ، مصر ،ط١ ،٢٠١٧، ص١١.

(2) Xiaolan Fu and Yuning Gao , Export Processing Zones in China: A Survey , A report submitted to ILO , 31/10/2007 ,P3.

(٣) محمد عبد الله شاهين محمد ، التجارة الدولية واثرها على التجارة الخارجية للدول العربية ، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة ، مصر، ط١ ، ٢٠١٨ ،ص ٢١٨.

آسيا / المحيط الهادئ	هونغ كونغ، الهند، ماكاو، سنغافورة، تايبيه الصينية، تايلاند، ماليزيا، فيليبين، سريلانكا.	بنغلاديش، الصين، فيجي، اندونيسيا، باكستان.	كوريا الشمالية، منغوليا، فيتنام.	
الشرق الأوسط و شمال أفريقيا	مصر، إسرائيل، سوريا.	الاردن، المغرب، تونس، دبي، الأمارات العربية المتحدة.	الجزائر،البحرين، إيران،الكويت، لبنان،ليبيا،اليمن.	سلطنة عمان.

Source: Michael Engman And Others : Export Processing Zones: Past And Future Role In Trade And Development, OECD Trade Policy Papers, No. 53, OECD Publishing, Paris, France, 2007 ,P61.

مما سبق يمكن تعريف المناطق التجارية – الصناعية او مناطق تجهيز الصادرات بأنها مناطق محددة جغرافياً تستخدم للنشاطات الصناعية والتجارية إذ تقوم باستيراد البضائع ومن ثم اعادة انتاجها وتصديرها لدعم الصادرات وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر. ومن خلال الجدول التالي سنحاول التفرقة بين أنواع المناطق الحرة السابق ذكرها.

جدول رقم (٢) التفرقة بين انواع المناطق الحرة

اسم المنطقة / التفاصيل	المناطق الصناعية الحرة	المناطق التجارية الحرة	المناطق التجارية ـ الصناعية
الموقع	رقعة جغرافية محددة تقع في موقع استراتيجي أي بالقرب من منفذ بحري أو جوي أو بري وبمساحة كبيرة	منطقة التخزين المجاورة للميناء او المطار او قد تكون داخل الميناء	منطقة محددة منفصلة جغرافيا داخل بلد ما
الهدف الرئيسي	جذب المستثمرين وتنمية الصناعات التصديرية	تسيير العملية التجارية تصديرا واستيرادا	تنمية الصناعات التصديرية و تسيير العملية التجارية
الحوافز والتسهيلات الممنوحة	الاعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب اضافة إلى التسهيلات الإدارية	الاعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب حرية تحويل الأرباح ورأس المال للخارج	الاعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب مع توفير التسهيلات الإدارية وحرية تحويل الأرباح ورأس المال للخارج
الأنشطة التي يتم مزاولتها	كافة العمليات الصناعية والخدمات	التخزين ، التعبئة، التوزيع، النقل	العمليات الصناعية والتجارية التصديرية و التخزين و التعبئة و التوزيع والنقل

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى :

١. محمد علي عوض الحرازي ، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات دراسة مقارنة، دار نشر اكاديمية شرطة دبي ،الأمارات العربية المتحدة ، ط١ ،٢٠١١ ،ص١٢٣.
٢. ضحى سالم أحمد الزيدان ، تقييم المشاريع الصناعية في المناطق الحرة في العراق إشارة خاصة إلى المنطقة الحرة في محافظة نينوى ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٤ ، ص٥٦.
3. Michael Engman And Others : Export Processing Zones: Past And Future Role In Trade And Development, OECD Trade Policy Papers, No. 53, OECD Publishing, Paris, France, 2007 ,P15.

٧. المناطق الصناعية الخاصة

تعد المناطق الصناعية الخاصة اداة مهمة للتنمية الصناعية في العديد من البلدان ، إذ تحاول الحكومات تقديم كافة الحوافز والتسهيلات وتوفر البنية التحتية والخدمات وتسجيل الاعمال التجارية والجمارك وتسهيل معالجة تصاريح العمل والاستثمارات في هذه المناطق لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتعزيز نقل التكنولوجيا إلى الاقتصاد المحلي وتوليد فرص العمل.[١] بالتالي يمكن تعريف هذه المناطق على إنها (عبارة عن منطقة جغرافية تتمتع بالتشريعات والقوانين الاقتصادية التي هي اكثر انفتاحيه عن القوانين في البلد الاصلي).[٢] ويمكن تعريفها ايضاً على إنها (مناطق جغرافية محددة تختلف قواعد العمل فيها عن تلك التي تسود في الاقليم الوطني ، إذ تتناول هذه القواعد بشكل اساسي ظروف الاستثمار والتجارة الدولية والجمارك والضرائب).[٣] كما يمكن تعريفها بأنها (منطقة محددة جغرافياً خاضعة للتنظيم والادارة المختلفين عن البلد المضيف الذي تقيم فيه بغرض جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي الذي لا يمكن تحقيقه بطريقة اخرى).[٤]

وعلى هذا الاساس يمكننا تعريفها بأنها عبارة عن مناطق مخصصة تختلف عن بقية مناطق الدولة من حيث القوانين والتشريعات ، إذ تنخفض فيها التعاريف الجمركية والرسوم بهدف جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية المباشرة وخلق فرص عمل جديدة .

٨. العناقيد الصناعية

بدأت معالم هذا المفهوم تتبلور في عام ١٩٩٠ عندما قام العالم الاقتصادي M . Porter * بإصدار كتابه الشهير (الميزة التنافسية للأمم) إذ احدث هذا الكتاب ما يشبه الثورة في نظريات توطين المشروعات

([1]) UNCTAD: Investment and new industrial policies , world investment report , 2018 , P154.

([٢]) ايمان بن قصير وزكية مقري، السياسات الداعمة لاستراتيجية العناقيد الصناعية (من واقع تجارب دولية ناجحة)، الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والافاق والتجارب الناجحة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة ،الجزائر ،٢٠١٥،ص٥٥.

([3]) Thomas Farole and Gokhan Akinic : Special Economic Zones(Progress ,Emerging Challenges ,and Future Directions), The International Bank For Reconstruction And Development /The World Bank, 2011 ,P3.

([4])Oliver Wyman company : Special Economic Zones As a Tool For Economic Development , 2018 ,P3.

* ولد مايكل بورترMichael Porter في الولايات المتحدة عام ١٩٤٧. تعلم في جامعة برنستون علم الفضاء و الهندسة الميكانيكية وانهى دراسته الجامعية عام ١٩٦٩م و حاز على مرتبة الشرف الأولى ، ثم حصل بورتر على الماجستير من جامعة هارفرد للأعمال بدرجة امتياز عام ١٩٧١ثم درجة الدكتوراه في اقتصاديات الأعمال عام ١٩٧٣ من جامعة هارفرد .للمزيد ينظر في ذلك الى:

الصناعية فقام الكاتب بتحليل ودراسة نماذج من المشروعات الصناعية في عشر دول صناعية ولاحظ وجود شبكة من العلاقات الأفقية والرأسية بين هذه المشروعات أطلق عليها وصف (العناقيد الصناعية). [1] وطبقاً لمفهوم Porter فإن العناقيد الصناعية هي (تركز منشآت اقتصادية متماثلة الإنتاج ومرتبطة بسلسلة قيمة مضافة محددة في موقع ما وتتفاعل مع منشآت مشابهة بإنتاجها وترتبط بموردين متخصصين وبمؤسسات ذات علاقة مثل الجامعات والخدمات المتخصصة كالبنوك والمستشارين).[2]

و يمكن تعريف العناقيد الصناعية ايضاً على إنها ٠ عبارة عن تركيز جغرافي لمجموعة من المنشآت الصناعية والمؤسسات المساندة التي تعمل في نشاط معين، وهي تشمل مجموعة واسعة من الصناعات المرتبطة والكيانات الأخرى الهامة للمنافسة). فنجد على سبيل المثال، موردي المدخلات المتخصصين مثل المعدات والآلات، ومقدمي خدمات البنية التحتية المتخصصين، إذ يدخلون في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها بشكل رأسي وأفقي في جميع مراحل العملية الإنتاجية، لإنتاج مجموعة من منتجات أو خدمات هذا النشاط ، بحكم إنها صناعات ذات صلة من حيث المهارات والتقنيات أو المدخلات المشتركة، كما تشتمل العناقيد الصناعية على العديد من المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات الأخرى مثل الجامعات، مراكز الأبحاث، مقدمي التدريب المهني، الجمعيات التجارية التي توفر التدريب المتخصص، التعليم، البحوث والدعم التقني.[3] كما يقصد بها (تجمع جغرافي لمجموعة من المؤسسات والشركات المرتبطة والمتصلة مع بعضها البعض في مجال معين، بحيث تدخل في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها عمودياً وافقياً في جميع مراحل العملية الانتاجية مكونة بذلك السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج، وتشمل هذه العلاقة تبادل السلع والخدمات والموارد البشرية والمعلومات والخبرات).[4] او هي عبارة (عن تجمع عدد من المصانع والتي تكون متشابهة في مكان واحد قرب مصنع كبير مكونة بذلك شكل يشبه عناقيد العنب).[5] كما تعرف على إنها (تجمعات جغرافية، محلية، اقليمية، وعالمية لعدد من المؤسسات المتقاربة جغرافياً ومؤسساتها التابعة والمنتمية لمجال عمل معين، إذ تربطها علاقات تكاملية ومصالح مشتركة مع المؤسسات المرتبطة والمتصلة

---

(1) ممدوح محمد مصطفى ،استراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر دراسة حالة إقليم جنوب الصعيد، اطروحة دكتوراه في فلسفة التخطيط العمراني(منشورة)، جامعة عين شمس، كلية الهندسة، القاهرة ،٢٠٠٤،ص١٢٩.

(2) ينظر في ذلك الى:

١. نسيم فارس برهم ، إشكالية بناء التجمعات الصناعية العنقودية في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الاداب ، الجامعة الأردنية ،المجلّد ٤٢، ملحق ٢، ٢٠١٥، ص١٦٠١.

٢. زهراء عماد حسين، سياسات الاستقطاب الحديثة والتنمية المكانية (دراسة لسياسة العناقيد الصناعية – كربلاء حالة دراسية)، ورقة بحث مقدمة لمؤتمر في مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا، بغداد، العراق ،٢٠١٨، ص ٣١١.

(3) فريد حدادة ومداح عرايبي الحاج، متطلبات تطبيق العناقيد الصناعية لإعادة هيكلة وتأهيل قطاع الصناعة الغذائية دراسة حالة: فرع الطماطم الصناعية الجزائرية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،الجزائر ،العدد ١٨، ٢٠١٧، ص١٢٠.

(4) ايمان بن قصير وزكية مقري، مصدر سابق، ص٥٠.

(5) مدحت كاظم القريشي، السياسة الصناعية والتنمية في البلدان النامية بين المؤيدين والمعارضين، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق ،المجلد٢٠، العدد٧٦، ٢٠١٤، ص٣٠٧٠

ببعضها البعض في مجال معين، مما يمثل منظومة من الانشطة اللازمة لدعم وتشجيع التنافسية بين المؤسسات لتقديم افضل ما لديها).[1] ويجب الإشارة إلى أن العناقيد الصناعية تكون فيما يعرف بسلسلة الابتكارات وهي تعني التعاون بين المؤسسات والجامعات ومراكز الأبحاث ومنظمات الصناعات الداعمة، والمجالس المحلية والحكومية بالشكل الذي يحقق أهداف التنمية الصناعية للدولة، إذ يؤدي هذا التعاون إلى زيادة الابتكارات وتحقيق أفضلية للصناعة ككل تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية.[2] و الشكل التالي يوضح كيف تترابط المنشأت والمؤسسات والجامعات فيما بينها داخل العنقود الصناعي مكونة بذلك علاقة تكاملية وتبادلية.

شكل رقم (٣) أنظمة التكامل في العناقيد الصناعية

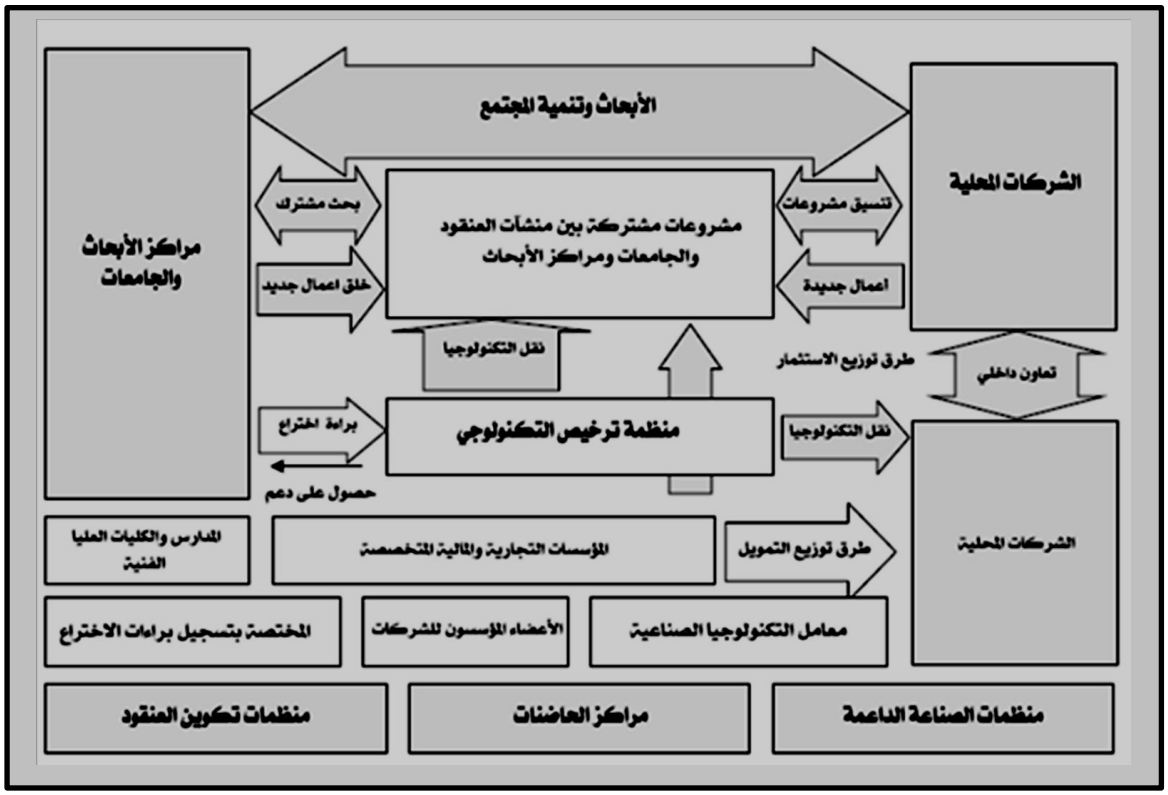

المصدر: مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة(خبرة دولية) ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع بعنوان (إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة) ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الاردن، ٢٠٠٧ ،ص١٣.

وفقاً للشكل رقم (٣) فإنه توجد علاقة متبادلة بين مراكز الأبحاث والجامعات والمؤسسات والمشروعات القائمة أو الجديدة، إذ تمد الجامعات ومراكز البحوث المشروعات والأبحاث اللازمة لتطوير أعمال العنقود الصناعي، وتحصل منهم على ما يفيد نجاح تلك الأبحاث وإمكانية التطبيق لأخذه في الاعتبار عند القيام بأبحاث جديدة، إذ تعد مراكز البحث والتطوير في المجال الصناعي من أهم وسائل تطوير المعارف التكنولوجية التي

---

(١) ليندة فريحة و خديجة عزوزي، مصدر سابق ،ص٨٢.
(٢) الطيبي عبدالله، تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية(منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران٢، الجزائر، ٢٠١٦، ص١١١.

تعتبر الأساس في خلق الابتكارات والاختراعات* المحددة للتقدم التكنولوجي الصناعي وتحقيق التنمية الصناعية مكانياً ، لذا فإن من ابرز متطلبات الصناعة الحديثة هو تحقيق الترابط الوثيق بين الأنشطة الصناعية ومراكز البحث العلمي ولاسيما الجامعات باعتبارها مركز للبحوث النظرية والتي تشكل الصناعة الجانب التطبيقي لهذه البحوث، ولأهمية التنسيق بين الصناعة ومراكز البحث العلمي في تحقيق التنمية المكانية ، نجد ان اغلب الشركات في الدول المتقدمة صناعياً تقوم بعملية تمويل مراكز البحث العلمي التي تخدم الصناعة بهدف إعداد البحوث الأساسية والتي تكون فائدتها بعد تطبيقها على المدى البعيد ، وربما تكون كلف تمويل هذه البحوث اكبر من كلف تطبيقها وفي المقابل تجد هذه البحوث طريقها إلى التطبيق في المجال الصناعي من قبل الشركات الصناعية بهدف تحويل نتائج البحوث الأساسية إلى نتائج عملية يستفاد منها في تطوير الصناعة وزيادة الإنتاج الصناعي.[1]

إذن نلاحظ بأن العناقيد الصناعية تنشأ من خلال العلاقات التبادلية والتكاملية بين مراكز البحث والتطوير والجامعات و المنشآت الصناعية والمؤسسات وغيرها، وعلى هذا الاساس يمكن ان نعرف العناقيد الصناعية على إنها تجمعات جغرافية لعدد من المؤسسات والجامعات ومراكز البحث والتطوير والمنشآت الصناعية التي تتشابه في الانتاج، إذ تربطها علاقات تشابكية وتبادلية ومصالح مشتركة مع بعض.

ثانيا: التشابه والاختلاف بين المدن الصناعية والمفاهيم الاخرى

من خلال عرضنا للمفاهيم السابقة نلاحظ ان هناك اختلاف وتشابه بسيط فيما بينها وبين المدن الصناعية، سنحاول ان نبين هذه الفروقات من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (٣) التفرقة بين المدن الصناعية وغيرها من المصطلحات المشابهة لها

اسم المصطلح	اوجه الشبه	اوجه الاختلاف
المدن الالكترونية	تتشابهان من إذ تقديمهما كافة الخدمات والتسهيلات إلى سكان المدينة والمستثمرين .	تختلفان من إذ ان المدن الصناعية مدن واقعية بينما المدن الالكترونية مدن تكنولوجية تعتمد على الشبكة العنكبوتية وتقدم خدماتها بصورة افتراضية.
المناطق الاستثمارية	تتشابهان من إذ تقديمها الإعفاءات الضريبية على الأرباح لمدد متفاوتة وتخفيف وتيسير الإجراءات الجمركية.	المدن الصناعية انشئت بغرض جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية المباشرة بينما المناطق الاستثمارية أنشئت بغرض جذب وتنمية الاستثمار الوطني الخاص.

* تعد الاختراعات او براءات الاختراع متعلقة بالابتكارات العلمية التكنولوجية في القطاعات المختلفة، اذ تقوم الدولة بتسجيل براءات الاختراع من خلال طلب يتقدم به صاحب البراءة، والذي من خلال يمنح صاحب البراءة حماية قانونية لمدة تصل الى ٢٠ عاما. للمزيد انظر الى:

- عمار محمود حميد الربيعي ، نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المعرفية في ظل تحديات اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية مع اشارة خاصة الى العراق، اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق،٢٠١٦، ص١١٣.

(1) ياسين حميد بدع المحمدي، التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية في محافظة أربيل دراسة في جغرافية التنمية الصناعية ، اطروحة دكتوراه فلسفة الجغرافية، كلية الآداب، جامعة بغداد ، العراق،٢٠٠٦،ص ٢٦- ص٢٨.

المجمعات الصناعية	تتشابهان من إذ توفيرهما البنى التحتية المتطورة والخدمات الاساسية المطلوبة لسد احتياجات المصانع والمباني.	المدن الصناعية قطعة أرض مطورة ومقسمة إلى قطع أراضي وفقا لخطة شاملة بينما المجمعات الصناعية مجموعة من الانشطة الصناعية التي تتركز في موقع معين وتمتاز بالتكامل الوظيفي فيما بينها.
المستوطنات الصناعية	تتشابهان من إذ تزويدهما بكافة المرافق والخدمات التي تساعد على قيام الصناعة وتطويرها اضافة إلى كونهما اداة تنموية وتطويرية.	المدن الصناعية مساحة من الأرض تحتوي على مجموعة من المصانع والمعامل والورش الحرفية أما المستوطنات الصناعية قطعة أرض مهيأة لإقامة الورش والصناعات الصغيرة.
المناطق الصناعية	تتشابهان من إذ توفيرهما المرافق والخدمات اللازمة لقيام المشاريع والانشطة الصناعية فيهما.	المدن الصناعية تتسم بوجود ادارة مستمرة وموحدة تشرف على شؤونها أما المناطق الصناعية تتسم بعدم وجود ادارة موحدة للمناطق الصناعية إذ ان كل مستثمر يكون مسؤول عن ادارة مشروعه.
المناطق الحرة	تتشابهان من إذ هدفهما في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وجلب العملة الاجنبية و توفير فرص عمل.	المدن الصناعية يكون موقعها قريبة من المواد الخام وبعيدة عن المناطق السكنية اضافة إلى ابتعادها عن المناطق البيئية الحساسة أما المناطق الحرة تكون داخل او قريبة من الموانئ البحرية او المطارات ،لا تخضع للنظام الجمركي في الدولة إذ تكون محررة من كافة القيود الجمركية.
المناطق الصناعية الخاصة	تتشابهان من إذ هدفهما في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتعزيز نقل التكنولوجيا إلى الاقتصاد المحلي وتوليد فرص العمل.	المدن الصناعية لا تختلف عن بقية مناطق الدولة من إذ القوانين والتشريعات اي لابد ان تتقارب قوانينها مع قوانين وانظمة الدولة لكي لا يحدث تضارب بين مصالح الدولة والمستثمر أما المناطق الصناعية الخاصة تختلف عن بقية مناطق الدولة من إذ القوانين والتشريعات.
العناقيد الصناعية	تتشابهان من إذ خلق الابتكارات والاختراعات المحددة للتقدم التكنولوجي الصناعي وتحقيق التنمية الصناعية.	المدن الصناعية عبارة عن قطعة أرض مقسمة ومطورة وفقاً لخطة شاملة تستخدمها مجموعة من المؤسسات الصناعية أما العناقيد الصناعية تجمعات جغرافية لعدد من المؤسسات والجامعات ومراكز البحث والتطوير والمنشآت الصناعية التي تتشابه في الانتاج.

المصدر : من عمل الباحثة استناداً إلى المصادر التي تناولت موضوع المفاهيم المشابهة للمدن الصناعية، ص١٧ – ص٣٤.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان هناك اختلاف بسيط بين المدن الصناعية والمفاهيم الاخرى المشابهة لها، ولكن بالرغم من هذا الاختلاف إلا إنها جميعاً تهدف إلى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والاستثمارات المحلية ونقل وتوطين التكنولوجيا وتوفير فرص العمل ومحاولة النهوض بالقطاع الصناعي وتطويره.

المبحث الثالث

القطاع الصناعي واهميته في التاريخ والفكر الاقتصادي

أولا: نبذة مختصرة عن القطاع الصناعي

أسهم القطاع الصناعي -على مر التاريخ- في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لكل الدول خاصة الدول المتقدمة، فكانت الثورة الصناعية الأولى من اعظم الثورات التي صنعتها البشرية على مر الزمان، فأصبحت عنواناً لكل تقدم، ودافعاً لتحقيق مزيد من النجاحات الاقتصادية في جميع القطاعات الاخرى، وما الثورة التكنولوجية الحديثة والمستوى المتقدم للرفاه الاجتماعي والاقتصادي الذي تتمتع به العديد من شعوب العالم اليوم إلا نتاج طبيعي للثورة الصناعية والتقدم الصناعي. وبما ان القطاع الصناعي من العوامل المهمة والمؤثرة في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية، لذلك أصبحت الدول تتسابق في تطويره وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فأصبح شائعاً ان يتم قياس مدى التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة بمدى ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي والقومي، وهذا يعني القدرة الكبيرة على تحقيق تنمية مستدامة قابلة للاستمرار في المدى الطويل، والمقدرة على استيعاب التقلبات الاقتصادية المحلية والاقليمية والعالمية مما يجعل الاقتصاد اقل هشاشة وأكثر متانة في مواجهتها. ويتكون هذا القطاع من فرعين أساسين هما (الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية)، إذ تسهم الصناعة الاستخراجية بالجزء الأكبر من نسبة العائدات التصديرية ولاسيما بالنسبة للدول النفطية وبعض الدول الأخرى بصفتها مصدرة لخامات الفوسفات و الحديد وبقية الموارد الاخرى. إذ تهتم باستخراج المعادن والمواد الخام من المناجم وأبار البترول، كما تشمل العمليات المتعلقة بمعالجة المواد الخام أو المعادن بعد استخراجها من باطن الأرض وتشمل (عمليات التكسير، التنظيف، التصنيف) وكل ما يدخل ضمن هذا النشاط من أعمال البحث والتنقيب عن الخامات والمعادن. وتشمل الصناعات الاستخراجية كل من مشروعات البترول الخام واستخراج الغاز الطبيعي، مشروعات استخراج خامات المعادن الأساسية (النحاس، الألمونيوم، الحديد والصلب)، استغلال المناجم والمحاجر، استخراج الفحم النباتي. أما الصناعة التحويلية فإن تطوير القطاع الصناعي ينصب بالدرجة الأساس على تطويرها والكيفية التي يتم من خلالها تفعيل هذه الصناعة ،وللصناعة التحويلية في أي اقتصاد وخاصة الاقتصاديات النامية أهمية كبيرة، نظراً للمزايا العديدة التي تتميز بها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية مما يجعلها قادرة على أن تلعب دوراً أساسياً وحيوياً في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.[1]

([1]) عبد الحليم محيسن، القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصادية، دائرة التنمية الاقتصادية، ابو ظبي،العدد٤، ٢٠١٤، ص٣.

ثانيا : أهمية القطاع الصناعي

سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى أهمية القطاع الصناعي باعتباره نشاطاً رائداً في تحقيق الاستغلال الجيد للموارد المادية و البشرية نظراً لما يقدمه من إيجابيات تظهر انعكاساتها على باقي الانشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة لاسيما قطاع الصناعة التحويلية لما لها من دور مهم في تطوير الاقتصاد، إذ تتمثل أهمية القطاع الصناعي عموماً والصناعة التحويلية على وجه الخصوص بالنقاط الآتية :

أ. سعة التشابك بين القطاعات الاقتصادية المختلفة: تتمتع الصناعة بعلاقات تشابكية مع نفسها ومع القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويمكن أن تكون التشابكات خلفية عندما تحفز صناعة المنسوجات، على سبيل المثال، قيام استثمارات في انتاج القطن لتجهيز الصناعة المذكورة، أو أن تكون التشابكات أمامية وهي عندما تحفز صناعة المنسوجات، على سبيل المثال، قيام صناعات انتاج الملابس .

ب. خلق مهارات جديدة ورفع مستوى المهارات القائمة: إن القطاع الصناعي من شأنه ان يؤدي إلى استيعاب المنجزات العلمية والتكنولوجية، الأمر الذي يؤهله لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ويجعله يؤدي دوراً ريادياً في خلق المهارات والخبرات الفنية والإدارية وتطوير مستوى المهارات القائمة وبالتالي فهو يساهم في رفع مستوى الأجور وتحسين مستوى المعيشة.[1]

ج. تعزيز القدرة الدفاعية للبلد: من خلا تطوير الصناعة الحربية والتي بدورها تزيد من القدرة الدفاعية للبلد وتحقيق الاستقرار الامني والسيادة الوطنية إذ تعمل على بناء قوة عسكرية في الميادين العسكرية والمدنية.[2]

د. زيادة التراكم الرأسمالي من خلال الاستثمار: يعد القطاع الصناعي من المجالات المشجعة للاستثمار إذ ان الاستثمار في القطاع الصناعي يحقق عائدات عالية مقارنة بالاستثمار في القطاعات الأخرى وبالتالي فإن الاستثمار في هذا القطاع سيساعد على زيادة التراكم الرأسمالي وهذا بدوره يساعد على تحقيق معدلات عالية لنمو الدخل والناتج.

ه. توطين التكنولوجيا وتشجيع البحث العلمي: يعد القطاع الصناعي من الوسائل الأساسية للتقدم التقني والتكنولوجي فضلاً عن كونه قاعدة لتأسيس تكنولوجيا وطنية وذلك من خلال استقطاب تكنولوجيا التصنيع من الخارج وتدريب القوى العاملة عليها وإكسابها مهارات عالية وتدريس العلوم التقنية في المعاهد والجامعات لرفد قطاع الصناعة بالعاملين المهرة وبالتالي يمكن ان تعمق التكنولوجيا في البلد وتوجه الشباب والباحثين إلى مجالات البحث والاختراع مما سوف ينعكس إيجابياً على توطين التقنية.

---

(1) مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، مصدر سابق ، ص٣٩ – ص٤٠.

(2) نشأت صبحي يعقوب ، الطاقات المعطلة في قطاع الصناعة التحويلية في العراق (الاسباب ، الآثار ، المعالجات) دراسة تحليلية للمدة من٢٠٠٠-٢٠١٠، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق،٢٠١٢،،ص١٤.

و. تصحيح الاختلال الهيكلي : من خلال تقليص ظاهرة الاختلال في الاقتصاديات المعتمدة على منتوج واحد او نشاط ذي مساهمة محدودة في تكوين الناتج القومي خاصة في البلدان النامية التي تعتمد على تصدير النفط والذي يساهم بمعظم الدخل القومي لها. [1]

ز. تصحيح العجز في ميزان المدفوعات: من خلال قيام القطاع الصناعي بإنتاج سلع مختلفة لسد الاحتياجات بدلاً من استيرادها، ويمكن ان يتزايد الطلب الدولي على تلك المنتجات المصنعة محلياً، وبناءً على ذلك سوف يصبح القطاع الصناعي وخاصةً التحويلي منه في مراحله المتقدمة ذي تأثير ايجابي على ميزان المدفوعات، وسيحقق فوائض إذا استفاد من قطاع التصنيع في مجالات التصدير، مما سينعش ويزيد من حركة التجارة الخارجية ، كما ان أهمية القطاع الصناعي تتمثل ايضاً بتقديم سلع تتمتع بتزايد قيمها المضافة وارتفاع أرباحها فضلاً عن تطور الطلب عليها قياساً بما تقدمه باقي القطاعات .[2]

ح. تصحيح هيكل الصادرات: إن تنوع الأنشطة الصناعية يفسح المجال أمام تنويع هيكل الصادرات، مما يتيح الفرصة لتعزيز وتنويع مصادر حصيلة الدخل القومي من النقد الأجنبي عن طريق زيادة الأهمية النسبية للسلع الصناعية في الصادرات وتخفيض الأهمية النسبية للسلع الأولية المصدرة.

ط. الاستغلال الأمثل للأيدي العاملة وتخفيف حدة البطالة: يقوم القطاع الصناعي لاسيما قطاع الصناعة التحويلية بخلق فرص عمل عن طريق استيعاب الأيدي العاملة العاطلة والوصول إلى مرحلة الاستخدام الكامل، وبالتالي رفع مستوى معيشة السكان الذين ينتقلون من القطاعات ذات الفائض من القوى العاملة كالزراعة والقطاعات الحرفية إلى الصناعة وهذا يؤدي إلى توسيع السوق الداخلية وبالتالي فإن هذا القطاع يسهم في حل مشكلة البطالة وما ينجم عن ذلك من فوائد للاقتصاد الوطني.[3]

ي. انتاج السلع الاستهلاكية و الإنتاجية: يتمتع القطاع الصناعي بقدرته على ان ينتج سلع استهلاكية لها اثر في رفع ونمو المستوى الحضاري والمعاشي للسكان، فضلاً عن انتاج وسائل انتاج القطاعات الأخرى، من خلال انتاجه لسلع انتاجية نهائية تؤدي إلى تطوير بقية القطاعات، وهذا بدوره يؤدي الى دعم الناتج المحلي الإجمالي لما يقدمه هذا القطاع من منفعة وقيمة للمواد المستخدمة في العملية الانتاجية.

([1]) ينظر في ذلك الى:
١. محمد مكرد ثابت عوض الصلوي ،الصناعة التحويلية في اليمن الواقع وآفاق المستقبل، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، ٢٠٠٢، ص٥١.
٢. حيدر صالح محمد، الستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد١٥، ٢٠٠٧،ص٤.

([2]) الاء عبد السلام عبد الرازق، أثر تحرير التجارة الخارجية علي القطاع الصناعي في الدول النامية (بالتطبيق علي صناعة السكر في السودان في الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩٧م)، رسالة ماجستير في الاقتصاد(منشورة)، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الرباط الوطني ، السودان، ٢٠١٧، ص٩٣.

([3]) سوسن جبار عودة، واقع الصناعة التحويلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي(في أقطار عربية مختارة)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق،٢٠٠٦ ، ص٤٥ – ص٤٦.

ك. تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد: يساعد القطاع الصناعي في استقرار الاقتصاد وحمايته من التقلبات المختلفة والتي قد يتعرض لها لأسباب عديدة ، لدوره في توزيع مصادر الدخل وتقوية العلاقات البينية بين قطاعات الاقتصاد.

ل. تحقيق التنمية الصناعية: التي بدورها تؤدي إلى احداث تنمية اقتصادية واقليمية بهدف تعزيز القدرة الإنتاجية وتشجيع إقامة صناعات كبيرة تساعد على إقامة صناعات أخرى مساعدة لها، وهذا سيؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة وزيادة حجم الاستثمار الصناعي.[1]

م. دعم الاستقلال الاقتصادي والسياسي: من خلال التخلص من الهيمنة السياسية والاقتصادية الأجنبية وذلك بالاعتماد على السوق المحلية وتطويرها، وهذا يعني ان على الدولة ان تقوم بإنتاج أغلب احتياجاتها والتمكن من انتاج أنواع مختلفة من السلع بكفاءة وجودة عالية بحيث تمكنها من المتاجرة بها في الأسواق العالمية، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من درجة الاعتماد على الخارج الذي يصل في بعض الأحيان إلى التبعية الكاملة للدول الأجنبية، وبذلك يؤدي القطاع الصناعي إلى تدعيم الاستقلال الاقتصادي والذي يعتبر ضرورة لا غنى عنها لتعزيز الاستقلال السياسي.[2]

نلاحظ مما سبق إن القطاع الصناعي وخاصةً الصناعة التحويلية ذو روابط أمامية وخلفية مما يعني إنه يشجع الصناعات أو القطاعات التي تجهزه بمستلزمات الانتاج وكذلك تدخل منتجات صناعة معينة كمدخلات لصناعة أخرى وهذا يشجع على امكانية تحقيق التنمية الاقتصادية بين صناعات القطاع الصناعي وبقية القطاعات، وتتضح اهميته في تشغيل الايدي العاملة العاطلة وتوظيفها لرفع مستويات الدخول الفردية والقضاء على البطالة او الحد منها ولو بشكل بسيط، وكذلك يمثل القطاع الصناعي مصدراً من مصادر الحصول على العملات الاجنبية للبلد ،ويسهم أيضاً بدور ايجابي في تقوية بنية الاقتصاد القومي وفي رفع مستويات العيش للأفراد وتحقيق الرفاهية.

ثالثا: القطاع الصناعي في منظور التاريخ الاقتصادي

يمكن القول بأن الصناعة ظهرت منذ أن خلق الله الانسان على هذه الأرض، فالصناعة لها جذور ضاربة في أقدم عصور الحضارة البشرية، وقد قامت بشكل أو بأخر حيثما وجد أناس يعيشون وحيثما توفرت مواد أولية للصناعات، فقد عمل الانسان ومنذ القدم على صناعة أدوات الصيد والحرب لحماية نفسه من الاخطار، ومع مرور الزمن وتطور الحياة ازدادت حاجات الانسان إلى كثير من الامور، فتطورت الصناعة لتلبية هذه الاحتياجات من ملابس وأدوات طعام وأدوات حرب وأدوات زراعة، و بعد ظهور الحضارات وتطورها ظهرت

([1]) محمد جواد عباس شبع، الصناعة واثرها في التنمية الاقليمية في محافظة النجف الاشرف، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، ط١، ٢٠١٤، ص١٤- ص١٦.

([2]) مالكولم جبلز واخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبد الله منصور و عبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ٢٠٠٩، ط١،ص٨٨٠.

صناعات وحرف جديدة أخذت أشكال متعددة، فتطورت صناعة الاسلحة وأدوات الزراعة والبناء.[١] ويمكن حصر المراحل التي مرت بها الصناعة بشكل عام فيما يأتي:

١. مرحلة الصناعة المنزلية

نشأت الصناعة بشكلها الأولي على هيئة أنشطة منزلية ضمن نطاق القطاع الزراعي. فقد كانت المرأة في العائلة الريفية تقوم بغزل وحياكة ونسج الملابس، فيما مارس الرجل صناعة أدوات العمل وأدوات الطبخ وغيرها من المواد الضرورية للمنزل وللإنتاج إلى جانب عمله الأساس في الزراعة وقد اتسم هذا النشاط بالعمل اليدوي والوسائل البدائية في العمل وكان الهدف الأساسي لهذا النشاط هو تلبية احتياجات العائلة من المنتجات الضرورية، دون أن يخصص منه شيء للسوق بسبب ضآلة حجم الإنتاج، وقد احتفظ هذا النمط الإنتاجي بمكانته في العديد من البلدان سواء النامية منها أو المتقدمة بسبب طابعه التراثي ودقة الصنع وجمال المظهر بالمقارنة مع السلع المصنعة في المعامل الحديثة.[٢]

٢. مرحلة الإنتاج الحرفي

ظهر هذا النوع من النشاط الصناعي بصورة تدريجية نتيجة لتحول بعض المنتجين المنزليين إلى أفراد متخصصين بنشاط معين ، كحرفيين أو صناع كالحداد والنجار والصائغ والخزفي والنساج وغيرهم، وصار نشاطهم مخصصاً للسوق وليس لإشباع حاجة العائلة فقط، وتمحور عمل هؤلاء الحرفيين حول إنتاج سلع صناعية بتوصية خاصة من المستهلك ثم تحول تدريجياً إلى الإنتاج لغرض العرض في السوق، ظلت المرحلة الحرفية سائدة حتى نهاية العصر الإقطاعي في القرون الوسطى، وتعد مرحلة مهمة في تطور الصناعة، إذ يعود لها الفضل في تطور قوى الإنتاج وتحسين أدوات الإنتاج، ووضع الخطوات الأولى لمرحلة التعاون البسيط .[٣]

٣. مرحلة التعاون الرأسمالي البسيط

تم الانتقال إلى العمل في الورش والتي تهتم بأدنى أشكال التنظيم للانتاج الصناعي الرأسمالي، إذ تتمثل في تجمع او مشغل صغير يقوم فيه رب العمل أو المنتج المقتدر بجمع العمال الحرفيين الآخرين لقاء أجور معينة لصنع المنتجات تحت سقف واحد بموجب تقنية يدوية، ولكن هذا النوع من التعاون الإنتاجي ظل محدود الفائدة بسبب غياب تقسيم العمل لما له من أهمية كبيرة في رفع انتاجية العمل وزيادة الانتاج وتخفيض نفقاته وبالتالي زيادة الأرباح.[٤]

---

(١) إبراهيم شريف، جغرافية الصناعة، مكتبة فلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ٢٠٠٦، ص١٣.
(٢) آلاء عبد السلام عبد الرازق، مصدر سابق، ص٧٧ – ص٧٨.
(٣) مدحت القريشي ، الاقتصاد الصناعي ، مصدر سابق، ص ١٨– ص ١٩.
(٤) آلاء عبد السلام عبد الرازق ، مصدر سابق، ص٧٩.

٤. مرحلة المشغل الرأسمالي

هو الشكل التنظيمي الأساسي للإنتاج الصناعي الرأسمالي، ويمثل المشغل الرأسمالي ورشة عمل أو أكثر يعمل فيها عدد كبير من العمال تحت إشراف رب العمل والقائم على أساس استخدام الأدوات والعمال اليدويين مع وجود تقسيم فني للعمل، وقد انتشرت المشاغل في الدول الأوربية تقريباً منذ منتصف القرن السادس عشر حتى الثورة الصناعية واستمرت في بلدان أخرى حتى القرن التاسع عشر.[١]

٥. مرحلة الصناعة الآلية

ظهرت هذه المرحلة بعد الثورة الصناعية إذ تعتمد على استخدام الآلات والمكائن التي تعمل بقوة الطبيعة مثل الماء والهواء اضافة إلى استخدام قوة البخار إذ ادى ذلك إلى ادخال انواع جديدة من الآلات والمكائن التي لم تكن موجودة سابقاً كالمكائن البخارية اضافة إلى استخدام الطاقة الكهربائية، ومن العوامل التي شجعت على ظهور هذه المرحلة هي توسع السوق الوطنية، وتزايد عدد المؤسسات الصناعية، ومارافق ذلك من تزايد في الطلب على كل من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة ووسائل الإنتاج، اضافة إلى التقدم التكنولوجي المستمر والتقدم في أساليب الإنتاج، واتساع نطاق قطاع التجارة الخارجية وتطور الاستثمار والابتكار.

٦. مرحلة الصناعة الرقمية او الصناعة الذكية

بدأت هذه المرحلة في منتصف القرن العشرين بعد الحرب العالمية الثانية، إذ ظهرت الثورة الصناعية التكنولوجية التي تعتبر تطور للثورة الصناعية الأولى وتغير في الانتاج الصناعي بحيث أصبح هذا الانتاج أقل كلفة واكثر جودة، وتميزت هذه المرحلة باعتمادها على الكهرباء والمعادن النادرة والخفيفة مثل النحاس والالمنيوم.[٢] وتقوم على استخدام الآلات والاجهزة المتطورة جداً فضلاً عن استخدام اخر منجزات الثورة التكنولوجية والعلمية، ومن ابرز مظاهر هذه المرحلة هي تكنولوجيا المعلومات والحواسيب الذكية والتحكم عن بعد واستخدام الرجل الالي Robot والتوسع في استخدام الطاقة النووية والاستفادة من الطاقة الشمسية.[٣] والشكل التالي يوضح المراحل السابقة الذكر.

---

(١) عبلة عبد الحميد بخاري، اقتصاديات الصناعة ،جامعة الملك عبد العزيز، السعودية،٢٠١٨،ص٥ – ص٦، متوفر على: https://abokhari.kau.edu.sa

(٢) محمد أمجد أمين سايح، سياسات التخطيط للمناطق الصناعية في مدينة نابلس في ظل التطور العمراني للمدينة، رسالة ماجستير في هندسة التخطيط الحضري والإقليمي(منشورة) ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،٢٠١٥،ص٢١.

(٣) ينظر في ذلك الى:

١. صائب إبراهيم جواد ، اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية ك١ ج١، مطبعة جامعة صلاح الدين، اربيل، ط١، ٢٠١١، ص٣٦.
٢. رحمن رباط حسين، الصناعة ونشأتها وتطورها، جامعة القادسية، كلية الاداب، قسم الجغرافية،٢٠١٦، ص٦. متوفر على: http://qu.edu.iq/art

شكل رقم (٤) مراحل تطور الصناعة

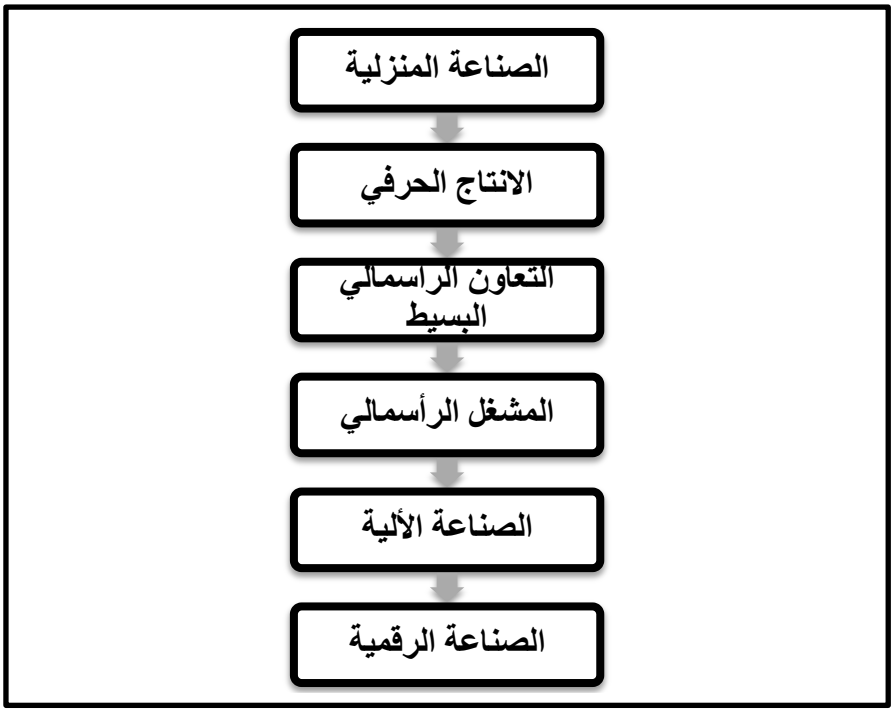

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى المصادر التي تناولت موضوع المراحل التي مرت بها الصناعة من ص٣٨ – ص٤١ .

رابعا: القطاع الصناعي في منظور الفكر الاقتصادي

اختلفت المدارس الفكرية في نظرتها للقطاع الصناعي من خلال التطور التاريخي والعوامل الاقتصادية التي سادت وفق موقع المدرسة تاريخياً، وبشكل عام فقد ارتبطت اهمية هذا القطاع بتطور التجارة التي وفرت الاساس المادي، وقد تم تناول هذه النظرة من المدارس الفكرية الآتية :

١. المدرسة التجارية

ارتبط القطاع الصناعي منذ القدم بمسألة الملكية الفردية التي ظهرت في كتابات ارسطو، الا ان هذا القطاع لم تبرز اهميته الا في المدرسة التجارية الصناعية في فرنسا في القرن الخامس عشر بعد انتقال الاهتمام من التجارة إلى الصناعة كونها القطاع الاكثر تحقيقاً للثروة من خلال الصادرات الصناعية لمنتجات القطاع الصناعي الذي اخذ صيغة المشاغل او المانفكتورات، الا ان هذا النمط كان يسوده نظام الطوائف وان ادارة هذه الورش وتمويلها كان من يقوم بها التجار الذين يديرون العملية الانتاجية طبقاً لحاجة السوق الخارجي، إذ ان الطلب الداخلي اقل اهمية ضمن سياسة التصدير وتكديس المعادن الثمينة كثمن لهذه

الصادرات، وان الطلب الداخلي كان غالباً من قبل الاقطاعيين اصحاب الثروة.[1] كما اتبعت المدرسة التجارية في فرنسا سياسة خاصة عرفت ب (السياسة الصناعية) او (السياسة التجارية الفرنسية) وقد دافع عن هذه السياسة الوزير كولبير Colbert* الذي قام بعدة اجراءات لدعم وتشجيع الصناعة المحلية من خلال تقديم التسهيلات المالية والاعفاءات الضريبية وتحسين النوعية، ودعم القدرة على المنافسة وتشجيع الصادرات.[2] أما في انجلترا فقد ازدهر الوضع الاقتصادي فيها ابتداءً من النصف الثاني من القرن السابع عشر نتيجة لتطور التجارة والصناعة فيها، ونتيجة للتقدم العلمي للفكر الاقتصادي التجاري عند المفكرين الانجليز مقارنة مع غيرهم من المفكرين في البلدان الأخرى، إذ ركزت هذه المدرسة على التجارة كمصدر الربح والثروة، باعتبارها وسيلة ومنفذ فعال لتصريف المواد الأولية والمنتوجات الصناعية على الصعيدين المحلي والخارجي، الأمر الذي يتناسب مع الموقع الجغرافي الذي كانت تتمتع به انجلترا على المستوى العالمي في ذلك الوقت، وعليه فالصناعة كان ينظر إليها من خلال هذه المدرسة على إنها مجرد وسيلة لتزويد التجارة بالمنتوجات الصناعية لغرض تصديرها ومن ثم الحصول على الارباح وتحقيق ثروة للدولة وهو المبدأ نفسه الذي سار عليه الفكر التجاري في البلدان الاخرى ولكن انجلترا تتميز بطريقتها الفريدة في تنفيذ السياسة الاقتصادية، إذ قامت بتوفير الحماية الجمركية لصناعاتها لاسيما صناعة النسيج ، كما قامت بإعفاء السلع الانجليزية المصدرة من ضرائب التصدير، وقد عملت على تصفية الصناعات الحرفية في مستعمراتها حتى توفر لصناعتها المحلية رواج واسع.[3]

٢. مدرسة الطبيعيين

انطلق الفيزوقراطيون من فكرة رئيسة مفادها (أن الوسيلة الوحيدة للحصول على الثروة هي الإنتاجية، وأن النشاط الزراعي هو وحده النشاط المنتج)،واعتبروا أن أساس النظام الطبيعي هو الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية، ومهمة الدولة تنحصر في التعرف على هذا النظام وتعريف الناس بقوانينه، وتوفير الظروف الملائمة لعمل هذه القوانين وهم يرون أن الثروة لا تتمثل في الصناعة بل تتمثل في الأموال المادية

([1]) أثير ناطق محمد نجيب، توجه البرنامج الحكومي في العراق نحو القطاع الصناعي الخاص في ظل التحديات الاقتصادية ،أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق،٢٠١٦، ص٧.

* Jean Baptiste Colbert (١٦١٩-١٦٨٣) كان وزيراً للمالية في فرنسا في عهد لويس السادس، حاول كولبير إصلاح المالية الحكومية، وحفز التنمية الاقتصادية، وسداد ديون فرنسا الضخمة المتراكمة من الإنفاق الهائل في زمن الحرب و سعى لتحقيق التوازن بين تجارة فرنسا، وتحسين البنية التحتية، ودعم التنمية التجارية، وترشيد الضرائب، وزيادة الممتلكات الاستعمارية، ورفع التعريفات لتشجيع الإنتاج المحلي. للمزيد ينظر في ذلك الى:

- James Harvey Robinson: Readings in European History, Vol.2, Ginn and Company, Boston, USA , Ed.1, 1906, P277– P281.

([2]) حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٩٥، ص٣٨.

([3]) ينظر في ذلك إلى:

١. طارق الغراوي، الفكر والتاريخ الاقتصادي، مطبعة الازهر، بغداد، العراق، ط٢، ١٩٧٥،ص٦٧ ـ ص٦٨.
٢. عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الافكار الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠١٢، ص٢٦٤.

الصالحة للاستهلاك، إذ يقتصر عمل الصانع في العمل الصناعي على تحويل أو دمج أو جمع المواد الأولية، وعليه فالإنتاج الصناعي لا يؤدي إلى خلق ثروة جديدة ولا يؤدي إلى أي زيادة فيها، كما اعتقدوا أن الزيادة في قيمة المادة الأولية بعد صنعها لا تشكل زيادة في الثروة الحقيقية، وإنما تشكل زيادة في النقد فقط، إذ تؤدي هذه العملية إلى إضافة كمية نقدية إلى كمية نقدية سابقة واعتبار أن هذه الكمية النقدية الجديدة التي أضافها العمل الصناعي تمثل قيمة ما يحتاج إليه هذا العمل من استهلاك للثروة في عملية الإنتاج الصناعي، واعتبروا أن هذا الاستهلاك للثروة يقتصر في الصناعة على المواد الأولية الزراعية ولم ينظروا إلى القيمة المضافة من الناحية الاستعمالية والتبادلية معاً، كما لم ينظروا إلى الانعكاسات الايجابية لإنتاج العمل الصناعي على انتاجية وتحسين مستوى الانتاج الزراعي نفسه.[1] فهم ينظرون إلى الصناعة والتجارة باعتبارها اعمال خدمية غير منتجة وبالتالي فهي انشطة عقيمة لا تولد قيم اضافية، كما ينظرون إلى الصناعة بأنها مجرد عملية تحويل للمواد الأولية الطبيعية إلى سلع تكون قادرة على اشباع الحاجات الانسانية وبالتالي لا يمكنها توليد ناتج صافي.[2] لذلك قسم الفيزوقراطيون وبالأخص الاقتصادي كيناي Quesnay* النشاطات الاقتصادية إلى مجموعتين:

أ. النشاطات المنتجة: يتم فيها الاعتماد على الأرض كالزراعة والصيد والتعدين.
ب. النشاطات التحويلية: يتم فيها تحويل المواد الخام او الأولية إلى سلع تامة الصنع جاهزة للاستهلاك النهائي.[3]

أما المجتمع فقد قسمه إلى ثلاث طبقات:

أ. الطبقة المنتجة: تشمل العمال الزراعيين الذين يقومون بخلق الناتج الصافي وهو الزراعة.
ب. طبقة الملاك العقاريين: هؤلاء وإن لم يكونوا منتجين إلا أن الفيزوقراطيين أعطوهم أهمية خاصة وهذا ما جعلهم يحتلون مكاناً وسطاً بين الطبقة المنتجة والطبقة العقيمة.
ج. الطبقة العقيمة: تشمل ذوي الحرف الأخرى غير الزراعة، ويدخل فيها العاملون في الصناعة والتجارة.[4]

---

(1) مختار بن هنية، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربة ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٨، ص٤٩ – ص٥٠.
(2) نبيل جعفر عبد الرضا، تطور الفكر الاقتصادي من افلاطون إلى فريدمان، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٢، ص١٠٧.
* فرنسوا كيناي Francois Quesnay يعتبر زعيم المدرسة الطبيعية ولد عام ١٦٩٤ في فرنسا، وكان طبيب الملك لويس الخامس عشر، ومن أشهر مؤلفاته كتابه (الجدول الاقتصادي). للمزيد ينظر في ذلك إلى: https://ar.wikipedia.org
(3) مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط٢، ٢٠١١، ص١٠٨.
(4) وسام ملاك، تطور الفكر الاقتصادي من المركنتيلية إلى الكلاسيكية ج١،دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١١، ص٩٩.

يرى كيناي أن الصناعة والتجارة عقيمة وفقاً لنظريته في الانتاج الصافي إذ إنها لا تضيف إلى الانتاج الصافي كما هو الحال في الزراعة ولكن هذا لا يعني ان الصناعة والتجارة غير نافعتان فكلاهما نشاط اقتصادي مفيد إذ تعمل الصناعة على تحويل المواد الأولية إلى سلع كما ذكرنا سابقاً، أما التجارة فهي تعمل على تسهيل وصول السلع والمنتجات من المنتجين إلى المستهلكين ، ولكن المقصود بمصطلح (عقيمة) هو ان الصناعة والتجارة لا تخلق قيمة جديدة ولا تضيف إلى ثروة الدولة اي لا يتولد عنهما ناتج صافي، فهما يعتبران نشاط نافع ولكن غير منتج.[1] والشكل التالي يوضح طبقات المجتمع حسب تقسيم كيناي.

شكل رقم (٥) طبقات المجتمع عند كيناي

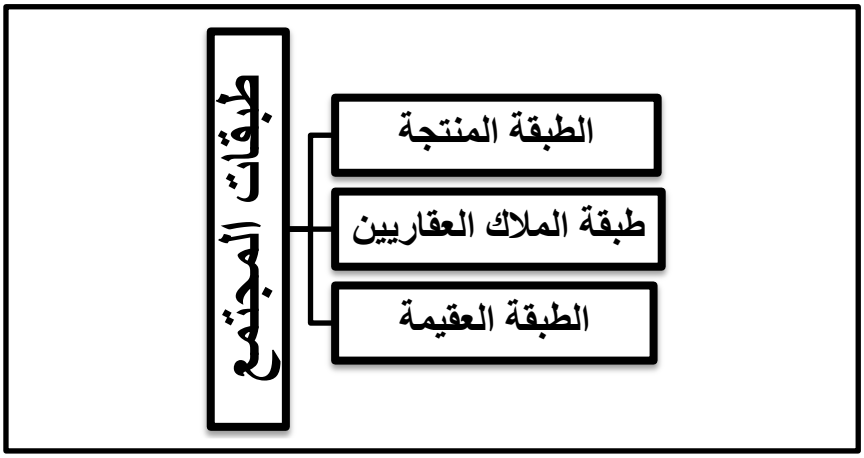

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى :

- **وسام ملاك، تطور الفكر الاقتصادي من المركنتيلية إلى الكلاسيكية ج١،دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١١، ص٩٩.**

ظهرت لاحقاً بوادر جديدة حول دور الصناعة في خلق الثروة لدى عدد من المفكرين الفيزوقراطيين مثل Turgot* الذي رفض وصف الصناعة بالنشاط العقيم، أما بالنسبة لـ Condillac فهو يرى بأنه لا مجال لتفضيل الإنتاج الزراعي على الانتاج الصناعي لأن الانتاج لا يكون في زيادة كمية الأشياء وإنما يكون في خلق أشياء جديدة قابلة للنفع، وهكذا فكل عمل يكون منتج سواء كان في الزراعة أو الصناعة أو التجارة.[2]**

([1]) عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٥، ص١٠٧.

*** Anne Robert Turgot هو اقتصادي وسياسي فرنسي ولد في باريس عام (١٧٢٧) كانت عائلته واحدة من أقدم العوائل في مقاطعة نورماندي الفرنسية. للمزيد ينظر في ذلك إلى:**

–The Marquis Of Condorcet: The Life of M. Turgot (Comptroller General of the Finances of France in the Years 1774, 1775 and 1776), J. Good. Bond Street, London, 1793, P4.

**** ولد Condillac عام (١٧١٥) في فرنسا وكان لمؤلفاته أثر ملموس مباشر على المذهب الطبيعي الأوروبي في القرن التاسع عشر، وبصورة خاصة على الأدب والعلوم العامة. للمزيد ينظر في ذلك إلى:**

- محمد جمال طحان، صناع الحضارة تاريخ الحضارة الإنسانية عبر اعلامها، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، سوريا، ط١، ٢٠١٠، ص١٨٣.

([2]) طارق الغراوي، مصدر سابق، ص٩٦.

٣. المدرسة الكلاسيكية

ظهرت هذه المدرسة في انجلترا نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بفضل مجموعة من المفكرين والعلماء من الذين بحثوا في الاقتصاد امثال (آدم سميث ، ريكاردو ، جون ستيوارت ميل ، مالتس).[١] أولت هذه المدرسة أهمية خاصة للنشاط الصناعي، باعتباره نشاطاً رائداً، ثم يأتي بعده في الأهمية النشاط الزراعي ومن ثم التجاري، وهكذا يبدوا لنا أن تحيز مفكري المدرسة الكلاسيكية للصناعة كان تحيزاً واعياً موضوعياً، مؤسساً على تحليل علمي دقيق يعكس الظروف الواقعية التي كانت سائدة في فترة قيام الثورة الصناعية التي لفتت الانتباه إلى القطاع الصناعي.[٢] إذ إن التغييرات التي جاءت عند قيام هذه الثورة مهدت إلى قيام ثورة ثانية وهي ثورة قوى الانتاج والتي كانت الالة الكهربائية محركها الاساس، فتطور قوى الانتاج قد ادى إلى تغييرات واسعة في علاقات الانتاج وهو ما أنعكس على الفكر الاقتصادي برمته، وكل ذلك كان في ظل الصناعة المملوكة للأفراد التي تمتعت بدعم الدولة؛[٣] لأن الكلاسيك كانوا ضد تدخل الدولة في الصناعة وبقية القطاعات على اعتبار ان هناك يد خفية تعمل على توازن وتنظيم الية السوق واستقرار الوضع الاقتصادي، كما يعتقدون ان الافراد هم المسؤولون عن سلوكهم اي إنهم افضل من يحكم على مصالحهم لذلك سيبحثون عن تعظيم ثروتهم وزيادة ارباحهم وبالتالي فهم قادرون على ادارة القطاع الصناعي وتطويره.[٤]

٤. المدرسة الكينزية

يمكن النظر إلى القطاع الصناعي من خلال الازمة التي مرت بها الرأسمالية المتمثلة بفائض الانتاج وهبوط مستوى الطلب الكلي وبالتالي حدوث الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي، وظهور المدرسة الكينزية التي ادخلت بعض التعديلات على مسألة عدم تدخل الدولة في المدرسة الكلاسيكية، إذ دعت إلى التدخل من خلال السياسة المالية لتنشيط الطلب من خلال الانفاق العام، إذ تم دعم القطاع الصناعي بهدف القيام بتصريف الانتاج الفائض عن طريق تنشيط الطلب الكلي.[٥] وقد استهدفت تنشيط الطلب من خلال عدة طرق، منها زيادة المشتريات الحكومية للمنتجات الصناعية المحلية والتمويل بالعجز، فضلاً عن اللجوء إلى

---

(١) النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية، منتدى الاوراس القانوني، ٢٠١٠، متوفر على:
http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net

(٢) عبد الرحمن يسرى أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،ط١، ٢٠٠٣،ص٢٥٣.
(٣) ارنست ماندل، النظرية الاقتصادية الماركسية ج٢،ترجمة جورج طرابيشي، دار الحقيقة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٠٠، ص٥١.
(٤) عادل عامر، دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي وفي ظل الاقتصاد الحر، دار حروف منثورة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ط١، ٢٠١٦، ص٥٧.
(٥) أثير ناطق محمد نجيب، مصدر سابق، ص١٣.

زيادة الحماية الجمركية عن طريق زيادة فرض الضرائب الجمركية على المنتجات الصناعية المستوردة.[١] هذا وقد دعم الكينزيون المنشأت الصناعية من خلال اصدار قانون الانعاش الوطني الذي نص على ضرورة تحديد حد ادنى لأسعار المنتجات الصناعية للمنشأت المحلية على عكس الكلاسيك.[٢] فضلاً عن اتباع سياسة دعم الصادرات الصناعية إلى الخارج ضمن سياسة الاغراق، وهنا تم اعتماد سياسة السعرين (اسعار محلية واسعار دولية)، واصبحت الدولة التي تتحكم بالصناعة والاقتصاد بشكل مباشر بعد ان كانت الية الاسعار والاجور التلقائية هي التي تتحكم بالسوق في زمن المدرسة الكلاسيكية.[٣]

٥. المدرسة النيوكلاسيكية

تعد هذه المدرسة امتداداً للمدرسة الكلاسيكية، ولكنها تختلف عنها في نقطتين، أولاً في طريقة التحليل وثانياً في نظرية القيمة، إذ تستخدم المدرسة النيوكلاسيكية في التحليل أسلوب الإحصاء والرياضيات، وفيما يخص نظرية القيمة فهم يعتبرون ان قيمة المواد تتحدد من خلال منفعتها الحدية وليس من خلال العمل المنفق من أجلها كما يرى الكلاسيكيون.[٤] لقد بدأت مرحلة جديدة للنيوكلاسيك على اطلال الكينزية التي فشلت في معالجة ازمة التضخم الركودي التي ازدادت في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، إذ ارتفعت تكاليف المدخلات الانتاجية أمام المنشأت الصناعية المتوسطة والكبيرة الحجم فضلاً عن بروز مسألة التسويق للمنتجات النهائية، وهنا بدأت الحكومات في التدخل بشكل مباشر من خلال سياسات الدعم المالي المباشر للشركات التي تواجه الانهيار والحماية الجمركية العالية لحماية المصنوعات المحلية فضلاً عن العمل على استحداث الحواضن الصناعية التكنولوجية من خلال الدولة، إذ ان تفاقم مشكلة التضخم الركودي قد ادى إلى عجز في موازين المدفوعات للدول الصناعية مما دفع النيوكلاسيك إلى الرجوع مجدداً إلى أليات نظام السوق باعتماد اسلوب الخصخصة المتمثل بنقل الثقل من القطاع العام المملوك للدولة إلى القطاع الخاص المملوك للأفراد كإحدى الوسائل لتخفيف حجم الانفاق العام وتقليل العجز بالميزان التجاري، إذ إن القطاع الصناعي الخاص هو الاكثر كفاءة ومرونة في النشاط الاقتصادي وهذه الافتراضات هي واقعية بالنسبة للدول الصناعية التي يمتاز فيها القطاع الصناعي الخاص بالمرونة والانتاجية العالية بسبب التطور الاداري والتقني وتوفر البيئة الاقتصادية الداعمة له من بنى تحتية وما إلى ذلك، ومن الجدير بالذكر ان اجراءات نقل الملكية للقطاع الصناعي الخاص في الدول الصناعية مثل بريطانيا لم تمنع الحكومات من التدخل لمنع الاحتكار والمحافظة

---

(١) عبد علي كاظم المعموري، مصدر سابق، ص٤٤٥.
(٢) جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٠، ص٢٢٠.
(٣) أثير ناطق محمد نجيب، مصدر سابق، ص١٤.
(٤) مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، مصدر سابق، ص٢٠٠.

على المنافسة وحماية المستهلك.[1] هذا وقد شهد القطاع الصناعي الخاص تدخلات حكومية اكثر عمقاً بعد مجيء النيوكلاسيك من خلال سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي، فنجد ان الدول الصناعية بعد الثورة الصناعية الثانية والازمات المالية المتمثلة بالتضخم الركودي ادى إلى لجوء هذه الدول إلى الخصخصة واعادة هيكلة الصناعات المتقادمة تكنولوجياً بهدف الحفاظ على المركز التنافسي العالمي ، فضلاً عن تخفيف اعباء الدولة المالية من خلال سياسة الخصخصة للمنشأت التي تحقق خسارة.[2] والجدول التالي يوضح نظرة او موقف المدارس السابقة الذكر للقطاع الصناعي وكالآتي:

جدول رقم (٤) موقف مدارس الفكر الاقتصادي من الصناعة

المدارس	رؤيتهم للصناعة
التجاريون	الصناعة تابعة للتجارة وفي خدمتها اي إنها مجرد اداة لتزويد التجارة بالمنتجات الصناعية لغرض تصديرها وبالتالي الحصول على الارباح وتحقيق ثروة للدولة.
الطبيعيون	تعتبر الصناعة ضمن الطبقة العقيمة اي إنها نشاط نافع ولكن غير منتج لأنها لا تولد ناتج صافي أي لا تخلق قيمة جديدة ولا تضيف إلى ثروة الدولة.
الكلاسيك	القطاع الصناعي الخاص هو القطاع القائد اي ان الصناعة تكون مملوكة للأفراد وتتمتع بدعم الدولة.
الكينزيون	القطاع الصناعي العام هو القطاع الرائد اي ان الدولة هي التي تتحكم بالصناعة والاقتصاد.
النيوكلاسيك	القطاع الصناعي الخاص هو الاكثر كفاءة ومرونة في النشاط الاقتصادي لذلك قام النيوكلاسيك بالرجوع إلى نظام السوق وذلك باعتماد اسلوب الخصخصة اي نقل الثقل من القطاع العام إلى الخاص لتخفيف حجم الانفاق العام وتقليل العجز بالميزان التجاري.

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى المصادر التي تناولت موضوع مدارس الفكر الاقتصادي من الصناعة، ص ٤١ – ص٤٧.

يتضح لنا مما سبق ان القطاع الصناعي كان ومازال هو القطاع الرائد؛ لذلك على الدولة ان تقوم بتطويره ومحاولة النهوض به من خلال عدة طرق ابرزها انشاء المدن الصناعية داخل البلد باعتبارها من أهم أساسيات عملية التنمية الصناعية وكذلك تحقق نهضة صناعية ملموسة مما يؤدي إلى تطوير القطاع

---

(1) زينب صالح الاشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي نظرة تاريخية مقارنة، عين للدراسات و البحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٩٧، ص١٥٦- ص١٥٧.
(2) أثير ناطق محمد نجيب، مصدر سابق، ص١٨.

الصناعي وهذا بدوره سيؤدي إلى تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى وبالتالي النهوض باقتصاد البلد، إذ ان المدن الصناعية تساعد على نشأة المصانع الوطنية وتطويرها، فضلاً عن ربط المصانع بعلاقة تكاملية وتعاونية، كما إنها تعمل على تنويع مصادر الحصول على الدخل القومي، وتوفير فرص العمل، وغيرها من المزايا والفوائد التي يستفاد منها البلد المقامة فيه المدن الصناعية؛ لذلك يجب الاهتمام بأنشاء المدن الصناعية وتطويرها؛ لأنها واحدة من الخطوات المهمة التي تؤدي إلى تطوير القطاع الصناعي.

الفصل الثاني

تجارب المدن الصناعية في دول مختارة

المبحث الأول: تجربة المملكة العربية السعودية في اقامة المدن الصناعية

المبحث الثاني: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في اقامة المدن الصناعية

المبحث الثالث: تجربة الهند في اقامة المدن الصناعية

تمهيد:

اهتمت أكثر الدول بالقطاع الصناعي بشكل كبير باعتباره يمثل المحرك الأساس لقطاعات البلد كافة ومن ثم هو المحفز للنمو الاقتصادي، إضافة إلى إنه يمثل القاعدة الاساسية للتنمية، التي لا يمكن لأي بلد من دونه ان يحقق كل اهدافه الاقتصادية، لذا نجد هذه الدول سارعت لتبني العديد من الاستراتيجيات التي من شأنها الارتقاء بالقطاع الصناعي، ووفق آليات منها المدن الصناعية التي تمثل الان احد التطورات المهمة في التنمية الصناعية. في هذا الفصل سيتم التركيز على بعض تجارب الدول التي استطاعت من خلال هذه الآلية ان تصنع لنفسها مكانة عالمية بين الدول، كما استطاعت ان تحقق قفزات كمية ونوعية مهمة في تطوير قاعدتها الصناعية ومشاريعها الصغيرة والمتوسطة المعتمدة على المدن الصناعية، من اجل الوقوف على طبيعة هذه التجارب ودورها في النشاط الاقتصادي لهذه الدول، وإلى ما وصلت إليه في ظل استراتيجية المدن الصناعية. لذلك تم في المبحث الأول توضيح تجربة المملكة العربية السعودية في اقامة المدن الصناعية، أما في المبحث الثاني سنوضح تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالنسبة للمبحث الثالث سنأخذ تجربة الهند.

المبحث الأول

تجربة المملكة العربية السعودية في إقامة المدن الصناعية

اقامت المملكة العربية السعودية المدن والمناطق الصناعية منذ سبعينيات القرن الماضي، إذ قامت بإنشاء المدن والمناطق الصناعية ضمن معايير محددة لتسهيل عمل تلك المدن. وتم في هذا المبحث توضيح تجربة المملكة العربية السعودية من خلال الآتي:

أولا: نبذة عن اقتصاد المملكة العربية السعودية

تغطي المملكة العربية السعودية حوالي أربعة أخماس شبه الجزيرة العربية وتبلغ مساحتها نحو(٢) مليون كم٢، ويبلغ عدد سكانها حوالي (٣٣,٧٠٣) مليون حتى عام ٢٠١٨،وتقسم المملكة العربية السعودية على أربع مناطق، الحجاز (الشمال الغربي)، وعسير (الجنوب الغربي)، ونجد (الهضبة الوسطى)، والاحساء (المنطقة الشرقية) على الخليج، ويقع الربع الخالي إلى الجنوب من منطقة نجد، وينحصر إنتاج النفط والغاز حتى الوقت الحاضر في المنطقة الشرقية التي تضم عدة واحات كبيرة وفي المناطق البحرية الموازية لها، وتمثل إيرادات النفط في المملكة العنصر الغالب على عائدات النشاط الاقتصادي، ومن ثم يشكل الهيكل الاقتصادي الأساس على وفق مقتضيات هذه السلعة، إذ تمثل إيرادات النفط أكثر من (٩٠) % من اجمالي الايرادات، وحوالي النسبة ذاتها من إيرادات الميزانية وعلى الرغم من عدد العاملين في إنتاج النفط لا يتجاوز (٢-٣)% من مجموع العاملين ، فإن إنتاج النفط يمثل ما بين (٦٠-٨٠ %) من إجمالي الناتج المحلي، ويؤول دخل النفط إلى الدولة مباشرة ، وهذا الوضع قد اثر بالضرورة في طبيعة دور الدولة ومفهومه في هذا الاقتصاد النفطي، لذا فالوصف الشائع للدولة هو دولة ريعية Rentier State *[1].

---

* ظهر مصطلح الدولة الريعية لأول مرة في دراسة للكاتب (حسين مهدوي) عام ١٩٧٠حيث قام بتعريف الدولة الريعية على أنها (الدولة التي تحصل على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية سواء كان ذلك من موارد طبيعية أو زراعية او استخراجية على شكل ريع تتحكم الدولة فيه من خلال السيطرة علية وتوزيعه). للمزيد ينظر في ذلك إلى:

- إدوارد مورس واخرون، النفط والاستبداد (الاقتصاد السياسي للدولة الريعية)، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد ، ط١، ٢٠٠٧، ص١٥٠.

([1]) ينظر في ذلك إلى:

١. أكرم نعمة علي الجياشي، دراسة تحليلية لسوق الأسهم السعودي وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٥) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، ٢٠٠٧، ص٥٦.
2. UNCTAD Stat, General Profile Saudi Arabia, On: http://unctadstat.unctad.org

وللحد من الحالة الريعية قامت السعودية باتباع سياسات اقتصادية معينة منها: [1]

١. اتباع سياسات مالية تقييدية تستهدف الحد من التوسع في الإنفاق الحكومي كأداة للتحكم في حجم الطلب الكلي، فعمدت إلى ترشيد الإنفاق العام من خلال سياسات عدة منها تخفيض تكاليف عقود الإنشاءات، وتجميد التوظيف في القطاع الحكومي، وتقليص الدعم، والحد من الإنفاق على المشاريع الجديدة.

٢. الاعتماد على الدين العام الداخلي للحد من عجز الموازنة؛ لذلك أصدرت في السعودية سندات حكومية كوسيلة امنة لتمويل هذا العجز، فبلغت المبالغ المتعامل بها من خلال بيع السندات الحكومية وسندات الخزينة من (صفر) عام ١٩٨٧ إلى ما مقداره(٨٤) مليار دولار أمريكي عند نهاية عام١٩٩٤، ومع ذلك يمكن أن تشكل فوائد الديون مشكلة بالنسبة لهذه الدول باعتبار أن مدفوعات الديون أو مدفوعات الفوائد تشمل جميع المدفوعات لتغطية فوائد الديون التي تحملها الحكومة للجهات المحلية والأجنبية ويحتمل أن ترتفع مدفوعات الديون من إجمالي الإنفاق الجاري كلما زادت الدولة من لجوئها إلى الاستدانة، إذ قدرت فوائد الديون خلال المدة ١٩٩٠-١٩٩٣ حوالي (١٠) % من الإنفاق الجاري في السعودية.

٣. تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على النفط من خلال توفير عدد من المصادر التي يمكن استخدامها بصورة تتلائم مع متطلبات نمو وتطور نفقات الدولة واحتياجات عملية النمو، إذ أولت هذه الدولة اهتماماً ملحوظاً بالقطاع الصناعي لاسيما التحويلي منه.

٤. تحرير التجارة الخارجية بهدف تنمية الصادرات واستيراد مستلزمات الإنتاج اللازمة للتصنيع من أجل التصدير. ولتحقيق ذلك اتجهت هذه الدول إلى تبسيط نظم وإجراءات التجارة والجمارك وإعفاء أو خفض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج، والإعفاء من الضرائب على عائدات التصدير.

٥. تبني برامج للخصخصة فقد ساندت السعودية برامج الخصخصة واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر فتحولت أكثر من (١٠) شركات من عائلية إلى شركات مساهمة وأصبحت مؤهلة لطرح أسهمها للاكتتاب العام في سوق الأسهم السعودي.[2] ومن اجل بيان موقع القطاع الصناعي في الاقتصاد السعودي نستعين بالجدول الاتي:

([1]) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠، ص٤٦ – ص٤٧.

([2]) اكرم نعمة علي الجياشي، مصدر سابق، ص٦٩.

جدول (٥) الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية حسب القطاعات للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٨
(مليون دولار)

السنة	GDP	انتاج القطاع الصناعي		انتاج القطاع الزراعي	انتاج القطاع الخدمي	نسبة مساهمة القطاع الصناعي إلى GDP%	
		التحويلي	الاستخراجي			التحويلي	الاستخراجي
٢٠٠٠	١٨٩,٥١٥	١٨,٢٠٥	٧٢,٦١٢	٩,٣٢٣	٢٠,٣١٥	٩,٦١	٣٨,٣١
٢٠١٠	٥٢٨,٢٠٧	٥٨,١٦٠	٢١٤,١٤٥	١٣,٩٤٢	٤٨,٦٧٩	١١,٠١	٤٠,٥٤
٢٠١١	٦٧١,٢٣٩	٦٧,١٧٩	٣١٧,٤٦٣	١٤,٥٧١	٥١,٩٩٨	١٠,٠١	٤٧,٣٠
٢٠١٢	٧٣٥,٩٧٥	٧٢,٠٢٥	٣٤٩,٧١٩	١٥,٢٩٩	٦١,٩٦٤	٩,٧٩	٤٧,٥٢
٢٠١٣	٧٤٦,٦٤٧	٧٤,١٢٩	٣٣٥,٠٦٢	١٦,١٠٢	٧١,٩٢٥	٩,٩٣	٤٤,٨٨
٢٠١٤	٧٥٦,٣٥٠	٨١,٦٢٤	٣٠٢,٢٢٥	١٦,٨٣٨	٧٨,١٠٦	١٠,٧٩	٣٩,٩٦
٢٠١٥	٦٥٤,٢٧٠	٨٢,٩٦٤	١٦٠،١٣٦	١٧,١٣٨	٨٢,٧٥٠	١٢,٦٨	٢٤,٤٨
٢٠١٦	٦٤٤,٩٣٥	٨٣,٢١٦	١٤٣،٨٥٩	١٧,٣١٥	٨٦,٥٩٨	١٢,٩٠	٢٢,٣١
٢٠١٧	٦٨٦,٧٣٩	٨٨,٧٤٥	١٧٤,٦٣٨	١٧,٤١٤	٩١,٣٤٩	١٢,٩٢	٢٥,٤٣
٢٠١٨	٧٧٦,٩٦١	١٠٠,٧١٦	٢٣٥,٣٦٣	١٧,٤٩٠	٩٥,٤٨٨	١٢,٩٦	٣٠,٢٩

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

١. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ، ٢٠١٨،ص٨٢.
٢. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد متفرقة.
٣. الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء ٢٠١٨ - ٢٠٠٠ ، نشرة ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة ٣٤، العدد الفصلي الرابع ،الكويت، ٢٠١٦،ص١١.

* البيانات في العمود (٣، ٤، ٥) محولة من العملة المحلية الريال السعودي إلى الدولار الامريكي حسب سعر الصرف (٠,٢٧) دولار لكل ريال سعودي لعام ٢٠٢٠.

من خلال جدول (٥) نلاحظ ان GDP بلغ اعلى قيمة له عام ٢٠١٨ خلال السنوات للمدة من ٢٠٠٠-٢٠١٨والبالغة (٧٧٦,٩٦١) مليون دولار، بعدما كانت (١٨٩,٥١٥) مليون دولار عام ٢٠٠٠، كما نلاحظ ان انتاج القطاعات الثلاثة (الصناعة التحويلية ، الزراعة ، الخدمات) يزداد كل سنة، ماعدا قطاع الصناعة الاستخراجية فهو متذبذب صعوداً ونزولاً، إذ بلغ انتاج الصناعة التحويلية (١٠٠,٧١٦) مليون دولار عام ٢٠١٨، ونسبة مساهمتها في ال GDP (١٢،٩٦)%، أما الصناعة الاستخراجية (٢٣٥,٣٦٣) مليون دولار، ونسبة المساهمة (٣٠,٢٩) % للعام نفسه ، اي ان قيمة انتاج القطاع الصناعي ككل لعام ٢٠١٨ تبلغ (٣٣٦،٠٧٩) مليون دولار، ونسبة مساهمته (٤٣,٢٥)%. بعدما كان انتاج القطاع الصناعي (٢٦٣,٣٨٣) مليون دولار، وبنسبة (٣٨,٣٩)% لعام ٢٠١٧. كما نلاحظ ان انتاج القطاعات الرئيسية الثلاثة (الصناعة، الزراعة ، الخدمات) لعام ٢٠١٨ بلغ (٤٤٩,٠٥٧) مليون دولار ، وبما ان الناتج المحلي الاجمالي لنفس العام يبلغ (٧٧٦,٩٦١) مليون دولار، إذن باقي القطاعات والمتمثلة بالقطاع السياحي وقطاع الكهرباء والبناء والتشييد وغيرها يتمثل انتاجها ب (٣٢٧,٩٠٤) مليون دولار.

وللتوضيح اكثر عن اهمية الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية نستعين بالجدول التالي:

جدول (٦) نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٨

السنة	انتاج القطاع الصناعي	انتاج الصناعة التحويلية	نسبة الصناعة التحويلية إلى اجمالي القطاع الصناعي%
٢٠٠٠	٩٠,٨١٧	١٨,٢٠٥	٢٠,٠٥
٢٠١٠	٢٧٢,٣٠٥	٥٨,١٦٠	٢١,٣٦
٢٠١١	٣٨٤,٦٤٢	٦٧,١٧٩	١٧,٤٧
٢٠١٢	٤٢١,٧٤٤	٧٢,٠٢٥	١٧,٠٨
٢٠١٣	٤٠٩,١٩١	٧٤,١٢٩	١٨,١٢
٢٠١٤	٣٨٣,٨٤٩	٨١,٦٢٤	٢١,٢٦
٢٠١٥	٢٤٣,١٠٠	٨٢,٩٦٤	٣٤,١٣
٢٠١٦	٢٢٧,٠٧٥	٨٣,٢١٦	٣٦,٦٥
٢٠١٧	٢٦٣,٣٨٣	٨٨,٧٤٥	٣٣,٦٩
٢٠١٨	٣٣٦,٠٧٩	١٠٠,٧١٦	٢٩,٩٧

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على :

١. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ، ٢٠١٨،ص٨٢.
٢. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد متفرقة.
٣. الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء ٢٠١٨ - ٢٠٠٠ ، نشرة ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة ٣٤، العدد الفصلي الرابع ،الكويت، ٢٠١٦،ص١١.

نلاحظ من خلال الجدول (٦) ان انتاج الصناعة التحويلية يأخذ بالارتفاع كل سنة الا ان نسبة مساهمتها في القطاع الصناعي هي نسب متذبذبة صعوداً ونزولاً، إذ بلغت اعلى نسبة لها في عام ٢٠١٦ والبالغة (٣٦,٦٥)% ، أما اقل نسبة لها فهي في عام ٢٠١٢ إذ بلغت (١٧,٠٨)%.

كما خاضت المملكة العربية السعودية تجربة المشاريع الصغيرة لكونها تعتبر نواة للمشاريع الكبيرة وايضاً من أجل مشاركة الشباب بالتنمية ومن أجل الحد من ظاهرة البطالة وتوفير فرص عمل جديدة للأيدي العامة الوطنية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتطوير المهارات و التكنولوجيا المحلية، إذ يتم دعوة الشباب للعمل في المشاريع الصغيرة كوسيلة لتخفيف الاعتماد على العمالة الأجنبية ولتنويع مصادر الدخل، ولتحقيق

ذلك عملت الحكومة السعودية على إيجاد التعددية في وسائل الدعم والمساندة من أجل تنمية المشاريع الصغيرة وقامت بتأسيس العديد من البرامج الداعمة لقطاع المشاريع الصغيرة ومنها: [1]

١. معهد الريادة الوطني للأعمال: وهو مركز وطني غير ربحي متخصص في مساعدة الراغبين في ممارسة العمل الحر وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من كلا الجنسين ومن خلال التدريب والتأهيل وتقديم الاستشارات والإرشاد واحتضان المشاريع والمساعدة في الحصول على التمويل.
٢. البنك السعودي للتسليف والادخار: وهو بنك متخصص لتمويل المشاريع الصغيرة والناشئة ويقدم التسهيلات وفقاً لمجموعة من العوامل المختلفة مثل حجم استثمار المشروع ونوعية نشاطه.
٣. المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني: من أهم أعمالها إنشاء مركز يهدف إلى إيجاد جيل من الشباب يعمل لحسابه الخاص، والمساعدة على تذليل الصعوبات التي تواجه مشاريع الشباب الاقتصادية وإعداد وتنفيذ البرامج التأهيلية والتدريب على المهارات التي تحتاجها هذه المشاريع.
٤. صندوق التنمية الصناعي: يهدف إلى دعم وتنمية المشاريع الصغيرة في القطاع الصناعي الأهلي عن طريق تقديم قروض طويلة او متوسطة الأجل لتأسيس مصانع جديدة أو تطوير وتحديث وتوسيع المشاريع القائمة فضلاً عن تقديم المشورة في المجالات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية للمشاريع الصناعية.
٥. صندوق الغرفة التجارية بالمنطقة الشرقية لتنمية المشاريع الصغيرة: ويقدم الدعم الفني والإداري والمالي لأصحاب المشاريع الصغيرة.
٦. صندوق المئوية*: وهي مؤسسة حكومية تدعم المشاريع الصغيرة وتقدم خدمات مثل التمويل الكلي أو الجزئي للمشروع ، خدمات الإرشاد وتسهيل الإجراءات الحكومية المختلفة ويقدم الصندوق قروض لأصحاب المشاريع الصغيرة يتراوح بين (٥٠-٢٠٠) ألف ريال سعودي يتم تسديدها تحت شروط محددة كما قام الصندوق بإنشاء صندوق المبدعين الذي تلقى دعمه من شركة سابك SABIC ** بمبلغ (٨٠)

([1]) عدنان حسين يونس و رائد خضير عبيس، دور حاضنات الأعمال في تطوير المشاريع الصغيرة، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠١٥ ، ص١٢٧ – ص١٢٨.

* صندوق المئوية هو مؤسسة مستقلة غير ربحية تعنى بتمويل مشاريع الشباب، وسمي بصندوق المئوية لإطلاقه خلال احتفال المملكة بمرور مئة عام منذ تأسيسها على يد الملك عبد العزيز، ويعد صندوق المئوية عملاً مؤسسياً مواكباً لتطلع المملكة العربية السعودية وطموحها في دعم الشباب لبدء مشاريعهم الصغيرة و المتوسطة، ليكون وجهه داعمة لرواد ورائدات الأعمال ، في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة المهتمة بتشجيع المبادرات التجارية لصغار المستثمرين. للمزيد انظر إلى:
https://www.eyeofriyadh.com

** سابك (SABIC) وهي مختصر الشركة السعودية للصناعات الأساسية التي تعد من أكبر الشركات العالمية القيادية في مجال الصناعات البتروكيماوية، وهي شركة مساهمة عامة يقع مركزها الرئيس في مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، وتمتلك حكومة المملكة حالياً ٧٠% من أسهمها ، أما النسبة الباقية البالغة ٣٠% ، فهي متداولة في سوق الأسهم السعودية. للمزيد انظر إلى:

https://www.sabic.com

مليون ريال، ومن البنك الأهلي مبلغ(٧٠) مليون ريال الذي يهدف إلى دفع فئة معينة من المشاريع ذات المستوى العالي مثل الصناعات البتروكيمياوية والتعدينية تحت إدارة وأشراف صندوق المئوية.

وتهدف السعودية إلى تحقيق رؤيتها الخاصة التي سمتها برؤية المملكة العربية السعودية٢٠٣٠ والتي تهدف إلى :

١. زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي إلى (٦٥) %.
٢. زيادة مساهمة الصادرات غير النفطية إلى (٥٠) % من اجمالي الصادرات.
٣. زيادة نسبة الاستثمارات الاجنبية إلى الناتج من (٣,٨) % إلى (٥,٧)%.
٤. تطوير قطاع التعليم وتصنيف خمس جامعات سعودية على الاقل من بين افضل (٢٠٠) جامعة على مستوى العالم.
٥. تحفيز مساهمة الايرادات غير النفطية من مجمل الايرادات العامة لترتفع من (١٦٥) مليار ريال إلى واحد ترليون ريال.
٦. دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يمكن من خلق المزيد من فرص العمل للمواطنين وتبني التدابير اللازمة لزيادة مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج من (٢٠) % إلى (٣٥) % ، والتوسع في منح الائتمان الممنوح لهذه المشروعات من (٥) % من اجمالي الائتمان إلى (٢٠) %.[١]

ثانيا: المدن الصناعية في المملكة العربية السعودية

كانت النواة الأولى للمدن الصناعية في المملكة العربية السعودية، عبر إنشاء ثلاث مدن في كل من الرياض وجدة والدمام بمساحة إجمالية تبلغ (١,٤) مليون متر مربع عام ١٩٧٣ وقد لاقت نجاحاً كبيراً في تشجيع المستثمرين السعوديين على الدخول في مجال الصناعة مما دفع الدولة إلى التوسع في إنشاء المدن الصناعية بدءاً من عام ١٩٧٥، حتى بلغ عدد المدن الصناعية خلال الاعوام ١٩٩٩-٢٠٠٤ (١٤) مدينة صناعية بمساحة إجمالية (٨٩,٥) مليون متر مربع في كل من الرياض وجدة والدمام ومكة المكرمة والقصيم والأحساء والمدينة المنورة وعسير وتبوك وحائل ونجران وغيرها، إذ تضم (١,٨٠٠) مصنع منتج، تتجاوز استثماراتها (٦٠) مليار ريال ويعمل فيها نحو (١٥٢) ألف عامل، وكذلك قامت السعودية بأنشاء هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) عام ٢٠٠١ إلا أن انطلاقتها الحقيقية كانت في عام ٢٠٠٧، وتتمثل مسؤوليتها في تطوير أراض صناعية متكاملة الخدمات، فعملت على إنشاء مدن صناعية في مختلف مناطق

(١) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،٢٠١٧ ، ص٢٠٥.

المملكة وتشرف حالياً على (٣٥) مدينة وواحة صناعية* ما بين قائمة أو تحت التطوير، إذ تساهم في إيجاد الوظائف عن طريق تشجيع المستثمرين على إنشاء المصانع وإيجاد فرص وظيفية للمواطنين من خلال استقطاب الكفاءات والخبرات التي يحتاج إليها سوق العمل المحلي والخارجي، وتشير الإحصاءات إلى وجود نحو(٤٣٥) ألف موظف يعملون في المدن الصناعية لغاية عام ٢٠١٨.[١] وكما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (٧) نسبة مساهمة المدن الصناعية في التوظيف بالمملكة العربية السعودية للمدة ٢٠١١-٢٠١٨

السنة	اجمالي العاملين في السعودية	اجمالي العاملين في القطاع الصناعي	اجمالي العاملين في المدن الصناعية	نسبة مساهمة المدن الصناعية في التوظيف إلى اجمالي العاملين في القطاع الصناعي%	نسبة مساهمة المدن الصناعية في التوظيف إلى اجمالي العاملين في السعودية%
٢٠١١	٩٩٨,١٣٨	٧٣٦,٢٥٥	١٩٨,٠٠٠	٢٦,٨٩	١٩,٨٤
٢٠١٢	١,٠٨٩,٥٠١	٧٧٣,١٠٠	٢٣٣,٠٠٠	٣٠,١٤	٢١,٣٩
٢٠١٣	١,٢٢٤,٨٢١	٨٠٠,٣٥٨	٢٥٤,٠٠٠	٣١,٧٤	٢٠,٧٤
٢٠١٤	١,٢٤٠,٧٤٨	٨٩٧,٥٧٣	٢٩٨,٠٠٠	٣٣,٢٠	٢٤,٠٢
٢٠١٥	١,٢٤٨,٠٥٨	٩٥٩,٦٤٢	٣٥٢,٠٠٠	٣٦,٦٨	٢٨,٢٠
٢٠١٦	١,٢٤٤,٨١١	٩٧٧,٩٤٤	٣٦٤,٠٠٠	٣٧,٢٢	٢٩,٢٤
٢٠١٧	١,٢٣٩,٥٦٧	٩٩٣,٥٣٠	٣٨٧,٠٠٠	٣٨,٩٥	٣١,٢٢
٢٠١٨	١,٢٢٨,٥٩٢	١,٠٤٧,٤٥٧	٤٣٥,٠٠٠	٤١,٥٣	٣٥,٤١

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

١. الهيئة العامة للاحصاء، البحث الاقتصادي السنوي للمؤسسات، المملكة العربية السعودية، اعداد متفرقة.
٢. نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) و المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين(ايدمو)، العدد٩،نيويورك،٢٠١٦ ، ص٨٤.
٣. مؤسسة النقد العربي السعودي، الإحصاءات السنوية، ٢٠١٨، ص١٥٢.
٤. الهيئة العامة للاحصاء، المؤشرات الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، الربع الرابع، ٢٠١٨، ص١١.
٥. الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، التقرير السنوي، اعداد متفرقة.

* الواحات الصناعية Industrial oases: سعت هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) لتهيئة بيئة عمل ملائمة تسمح للمرأة بتنشئة مشاريعها وتطوير استثماراتها وتكون عوناً لها على متابعة أعمالها، أطلقت عليها اسم (الواحة) والتي توفر بداخلها حاضنات أطفال وأماكن انتظار للسيارات ، إضافة إلى المراكز الطبية والترفيهية، وتضم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وصناعيات الحرف اليدوية. للمزيد ينظر في ذلك إلى:
– الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، التقرير السنوي، ٢٠١٨، ص٧١.

([١]) ينظر في ذلك إلى:
١. عبدالرزاق الشيخ، المدن الصناعية توطين الصناعة وتنويع الاقتصاد الوطني، مجلة القافلة، شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو)، السعودية، العدد ٥٩، ٢٠١٢، ص٢ – ص٣.
٢. الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، التقرير السنوي، ٢٠١٨، ص٢٠.

من الجدول (٧) نلاحظ ان المدن الصناعية لها دور مهم في التوظيف على مستوى الاقتصاد السعودي وعلى مستوى القطاع الصناعي، إذ زادت نسبة مساهمتها بالتوظيف على مستوى الاقتصاد السعودي بمقدار (٤) % في العامين ٢٠١٨،٢٠١٧ إذ بلغت نسبة مساهمتها في الاقتصاد(٣٥) % عام ٢٠١٨ بعدما كانت في (٣١) % عام ٢٠١٧، أما بالنسبة لمساهمتها على مستوى القطاع الصناعي في التوظيف فقد بلغت (٤١) % عام ٢٠١٨، بعدما كانت (٣٨) % عام ٢٠١٧، أي زادت نسبة مساهمتها بمقدار(٣) %، ونلاحظ ايضاً ان نسبة مساهمة المدن الصناعية السعودية في التوظيف على مستوى القطاع الصناعي تزداد بمرور الزمن، أما نسبة مساهمتها في التوظيف على مستوى الاقتصاد ككل انخفضت عام ٢٠١٣ إلى (٢٠,٣٩) % بعدما كانت (٢١,٣٩) % عام ٢٠١٢، ومن ثم اخذت تزداد إلى ان وصلت إلى (٣٥,٤١) % عام ٢٠١٨.

كما قامت المملكة العربية السعودية بتطبيق تجربة المدن الصناعية التي طورتها هيئة الاستثمار السعودية بناءً على دراستها لتجارب عالمية في مجال المدن الصناعية والمناطق الحرة والمناطق الصناعية الخاصة، وهي مدن متكاملة بحيث تعتمد على تجانس قطاعاتها المختلفة، بما في ذلك الخدمات والصناعات والنقل والصحة والتعليم والسكن والترفيه، مما يؤدي إلى الدعم المتبادل للنشاطات الاقتصادية المقامة فيها.[١] كذلك قامت السعودية بأتباع استراتيجية خاصة تكللت بالنجاح من خلال ممارساتها التصميمية في بناء وإكمال بناء المدن الصناعية و تفعيلها عن طريق الاستثمار وكالاتي:

١. الارتقاء بالمدينة الصناعية الحالية أو الجديدة لتكون مدن صناعية حضرية متكاملة الخدمات تتوفر فيها المجمعات التجارية والسكنية وخدمات الاتصالات ذات التقنية العالمية والخدمات الفندقية والمصرفية ومراكز التدريب المهنية والمستودعات الخاصة للخزن فضلاً عن وجود مناطق ترفيهية ومباني المصانع النموذجية ومحطات الوقود وخدمات النقل ومعرض لبيع منتجات المصانع ومناطق التقنية والأعمال.
٢. تشجيع وتفعيل دور القطاع الخاص في إنشاء وتشغيل المرافق وتقديم الخدمات داخل المدن الصناعية.
٣. تنمية الاستثمار الصناعي في المناطق الأقل نمواً و تنفيذ البنية التحتية للمدن الصناعية التي لا تشجع القطاع الخاص على الاستثمار بها.
٤. الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة في المدن الصناعية القائمة بإعادة التأهيل لمرافقها التي انتهى عمرها الافتراضي بمشاركة القطاع الخاص في التمويل والتشغيل بنظام حق الانتفاع.
٥. إيصال الخدمات الخارجية إلى حدود المدن الصناعية (الكهرباء، الماء ،الغاز، طرق النقل) وذلك من الاعتمادات المالية التي توفرها الدولة لمثل هذه الخدمات.

---

(١) باسم عبد الهادي حسن واكرام عبد العزيز عبد الوهاب، مصدر سابق، ص٧.

٦. دمج المدن الصناعية مع المناطق التقنية و التي تتوفر فيها البنى التحتية و الخدمات الإضافية لتكوين وسط علمي متطور يشجع على الابتكارات والإبداع في مجالات مختلفة بما يخص الصناعة، و تنمية الصناعات المعرفية والخدمية الحيوية وحاضنات الأعمال والتقنية وغيرها، اضافة إلى استقطاب الجامعات ومراكز البحث والتطوير العلمي وأصحاب الفكر والإبداع للمشاركة في التنمية وتطوير منظومة العلوم والتقنية وتهيئة البنى الأساسية والخدمات الضرورية لتنمية صناعات متقدمة عالية التقنية.[١]

وقد نجحت هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) في إيجاد حركة صناعية نشطة في مدنها الصناعية من خلال خلق بيئة استثمارية قادرة على جذب الآلاف من المشاريع الصناعية المحلية الرائدة والعالمية، وتوفير فرص العمل للعشرات من الكوادر الوطنية المؤهلة، وانفاق المليارات من الريالات لإنشاء المدن النموذجية الحديثة بما يعكس التطور الصناعي في المملكة وتقديم كافة أشكال الدعم لتوفير الخدمات المساندة لتحقيق رغبات الصناعيين ودفعهم للتميز والإبداع، مما يؤدي إلى ايجاد قاعدة صناعية وطنية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية للصناعة.[٢] واتبعت الهيئة استراتيجية خاصة لدعم الاستثمار في المدن الصناعية لاسيما المدن الواعدة منها وهي كالاتي:

١. يتم التأجير بريال واحد للمتر المربع في المدن الواعدة، ويتضاعف الإيجار عن ذلك في المدن الرئيسة.
٢. التسويق المباشر والعام لجذب الاستثمارات الكبرى وإقناع الشركات للتوجه للمدن الواعدة.
٣. بناء المصانع الجاهزة بمواصفات نموذجية في جميع المدن الواعدة وعرضها على المستثمرين الصناعيين ورواد الأعمال وتخفيض إيجارها لتبدأ ب (٩٠,٠٠٠) ريال، بينما في المدن الرئيسة الثلاث فهي تصل إلى (٢٥٠,٠٠٠) ريال كإيجار سنوي.
٤. توفير مصادر كهرباء بديلة وتحمل هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية جزء من التكلفة وهو مشروع أطلقت عليه مسمى (التوليد المعزول للمدن الواعدة)، ومدة العقد أربع سنوات وذلك لجذب المصانع للمدن الواعدة بمصدر بديل إلى حين إيصال التيار الكهربائي عن طريق الشركة السعودية للكهرباء.
٥. البدء في التنسيق مع الجهات المختصة لإنشاء محطات تحميل أو ميناء جاف في المدن الصناعية القريبة من خطوط السكك الحديدية وذلك لتنمية الصناعة والخدمات المساندة والتي ستعمل على تقليل تكلفة النقل والشحن والتصدير، وستوجد فرص وظيفية لسكان المناطق الواعدة.
٦. إعفاء الرسوم الجمركية على المواد الخام الأولية والنصف مصنعة و أكياس وعلب واسطوانات التعبئة اللازمة للمؤسسات الصناعية بشرط أن لا يكون لها مثيل قائم وكاف بالمملكة.

---

(١) لبنى رحيم تركي العزاوي ، الاستدامة الحضرية في المدن الصناعية، رسالة ماجستير في علوم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة ، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٠، ص٨٢.

(٢) ٣٥مدينة صناعية في جميع أنحاء المملكة تعزز أهداف الاستراتيجية الوطنية للصناعة، مجلة الصناعة السعودية، الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، العدد٤١، ٢٠١٦، ص٢٨، دون ذكر اسم المؤلف.

٧. إعفاء المنتجات المعدة للتصدير من رسوم التصدير وكافة الضرائب الأخرى وفق آلية معينة.

٨. الاستفادة من اتفاقية الاتحاد الجمركي الخليجي وذلك بإمكانية انتقال المنتجات المصنعة محلياً بحرية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٩. التنسيق مع صندوق التنمية الصناعية لتقديم التسهيلات المالية التي يقدمها الصندوق والتي تساهم بشكل كبير في تحفيز الاستثمار الصناعي بالمدن الواعدة، وصدور قرار مجلس الوزراء بمنح ميزة تحفيزية للمدن الواعدة برفع نسبة التمويل إلى (٧٥) % من رأس مال المشروع، وتمديد فترة السداد إلى (٢٠) سنة.[١] وفيما يلي جدول يوضح نسب تمويل صندوق التنمية الصناعية للمشاريع الصناعية الاستثمارية في المدن الصناعية الرئيسية والواعدة.

جدول (٨) توزيع نسب تمويل صندوق التنمية الصناعية للمشاريع الصناعية حسب فئات المدن الصناعية في المملكة العربية السعودية

الفئة	المدن	الحد الأعلى لمدة التمويل	نسبة تمويل الصندوق للمشارع الصناعية في المدن الصناعية%
الأولى	تشمل المدن الرئيسية (الرياض، جدة، الدمام، الجبيل، مكة المكرمة).	١٥ سنة	٥٠
الثانية	تشمل المدن التي تتوفر فيها بعض المزايا الاقتصادية (القصيم ،الأحساء، رابغ، الطائف، مدينة الخرج الصناعية، مدينة سدير الصناعية، المدينة المنورة).	٢٠ سنة	٦٠
الثالثة	تشمل المناطق و المدن الواعدة من الناحية الاقتصادية (حائل ،الحدود الشمالية، الجوف، تبوك، جازان، نجران، الباحة، عسير)، والمدن التي تبعد عن مراكز المدن الرئيسية مسافة لا تقل عن ١٥٠ كيلو متر و ٧٠ كيلو متر عن اقرب مدينة صناعية من الفئة الثانية.	٢٠ سنة	٧٥

المصدر: صندوق التنمية الصناعية السعودي، تمويل المشاريع الصناعية في المدن و المناطق الواعدة، متوفر على الرابط: https://www.sidf.gov.sa

كما حرصت هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) على إقامة وإنماء مجمعات تقنية حديثة، من خلال توفير الأراضي والمواقع المخصصة للتجمعات العلمية، وإرساء البنية التحتية وتوفير الخدمات الإضافية لتكوين وسط علمي متطور يحث على الاختراع والابتكار والإبداع في مجالات مختلفة بما يضمن تنمية الصناعات الخدمية والحيوية وحاضنات الأعمال والتقنية، وحث المستثمرين وتشجيعهم على إقامة المنشأت الصناعية عالية التقنية، لذلك قامت بإصدار رخص تطوير ثلاث مناطق تقنية على مساحة (٢،٩٠١،٥٣٤م٢)

([١]) ينظر في ذلك إلى:

١. الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) ، التقرير السنوي، ٢٠١٧، ص٢٦.

٢. الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، التقرير السنوي،٢٠١٥، ص٤٧.=

وهي (مجمع وادي الرياض للتقنية، الرائدة المدينة الرقمية، ومجمع وادي مكة للتقنية).[1] والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٩) المجمعات التقنية التي اقامتها هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) في المملكة العربية السعودية

المجمعات التقنية	المساحة (م٢)	نسبة الانجاز	الهدف
مجمع وادي الرياض للتقنية	١,٦٧٠,٠٠٠	% ٣٨	١. مركز استثماري معرفي وأبحاث عالمي يعمل على استقطاب الإبداع وتطويره، واستثمار مخرجات الأبحاث لتوطين التقنية والابتكار. ٢. تحقيق التنمية المستدامة في دعم الاقتصاد المعرفي الوطني ونقل التقنية وتطويرها. ٣. تفعيل وتعزيز علاقات التعاون البناء بين الجامعة ومراكز البحوث. ٤. بناء وسط مثالي لجذب المستثمِرين والمشاريع في مجال المعرفة والتقنية. ٥. استقطاب الكفاءات المبدعة وتحفيزها.
الرائدة المدينة الرقمية	٨٠٠،٤٤٧	% ٩٨	١. يهدف المشروع إلى توفير بيئة مميزة تعمل على استقطاب المواهب والحفاظ عليها وتحفيزها، بتأمين مجتمع ديناميكي متطور ومبتكر. ٢. دعم احتياجات عمل شركات التقنية إذ يمثل مجمعاً رئيساً لأنشطة تقنية المعلومات.
مجمع وادي مكة للتقنية	٤٣١,٠٨٧	%٢٠	١. يهدف المشروع إلى أن يكون مركز أبحاث عالمي، وتوفير بيئة مناسبة لإجراء الأبحاث العلمية لخدمة قطاع المعرفة والاستثمار فيها، واستقطاب الكفاءات، والاستثمار في نقل التقنية وتوطينها. ٢. يسعى إلى الإسهام الفعال في تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة عبر الشّراكة بين المؤسسات التعليمية والبحثية ومجتمع الأعمال لغرض نقل التقنية وتوطينها وتطويرها بما يخدم الاقتصاد الوطني ويحقق التنمية المستدامة. ٣. توفير بيئة محفزة وجاذبة لمراكز الأبحاث والتطوير في الشركات المحلية والعالمية، لتعزيز التعاون مع الجامعة وتطوير النشاط العلمي والتحول التجاري للبحث العلمي والابتكار، وذلك عن طريق استثمار مخرجات البحث العلمي والابتكار وتحويلها إلى منتجات ذات مردود اقتصادي.

المصدر: من عمل الباحثة بالاستناد إلى:

- الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) ، التقرير السنوي، ٢٠١٨، ص١٧٤-ص١٧٦.

من خلال الجدول (٩) يتضح ان هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) في المملكة العربية السعودية ساهمت في نقل التقنية وتوطينها وتطويرها بما يخدم الاقتصاد الوطني ويحقق التنمية المستدامة، أضف إلى ذلك استقطاب الجامعات ومراكز البحث والتطوير العلمي وأصحاب الفكر والإبداع لتعزيز علاقات التعاون بينها مما يؤدي إلى استثمار مخرجات البحث العلمي والابتكار لدى الجامعات ومراكز البحث والتطوير وتحويلها إلى

٣. = آلية فاعلة لتنمية الاستثمارات الصناعية وتطوير أعمالها، مستقبل المدن الصناعية بالمملكة، مجلة الصناعة السعودية، الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، السعودية، العدد٤١، ٢٠١٦، ص٥٦، دون ذكر اسم المؤلف.

(١) الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) ، التقرير السنوي، ٢٠١٧،مصدر سابق، ص١٠٤ – ص١٠٥.

منتجات ذات مردود اقتصادي عن طريق المدن الصناعية. وهذا بدوره ادى إلى زيادة عدد براءات الاختراع في المملكة العربية السعودية، ونلاحظ هذا من خلال الجدول التالي:

جدول (١٠) عدد براءات الاختراع في المملكة العربية السعودية للمدة ٢٠١٠-٢٠١٨

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
عدد براءات الاختراع	١٩٧	٢٥٣	١٠٦٥	٩٥١	٥٦١	٧٦٣	٥٩٧	٥٠٢	٥٧٣

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

١. الهيئة العامة للاحصاء ،نشرة مسح الابتكار المؤسسي، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٨ ،ص٣٢.
٢. مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، متوفر على الرابط : https://www.kacst.edu.sa
3. WIPO statistics database on :https://www3.wipo.int/ipstats/index

ومن خلال الملحق (١) نستعرض المدن الصناعية في المملكة العربية السعودية والصناعات القائمة فيها وعددها وتاريخ انشائها، اذ نلاحظ ان هناك (٣١) مدينة صناعية تنتشر في عموم المملكة العربية السعودية وتحتوي على الصناعات المختلفة والمهمة بالنسبة للملكة، كما نلاحظ ان المدن الصناعية تختلف من حيث حجم المساحة وعدد المصانع، إذ يبلغ مجموع المساحة الكلية للمدن الصناعية (٢,٣٨٨,٩٢٠,٧٣٠) م٢، وعدد المصانع الكلي حوالي (٦,٠٧٤) مصنع ما بين قائم ومنتج وتحت الانشاء والتطوير. كما ان هناك ما يعرف بالواحات الصناعية Industrial oases والتي تدرج ضمن المدن الصناعية وهي موضحة بالجدول التالي:

جدول (١١) الواحات الصناعية في المملكة العربية السعودية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥

ت	الواحات الصناعية	تاريخ الانشاء	المساحة الكلية (م٢)	الصناعات القائمة والمستهدفة	عدد المصانع القائمة وتحت الانشاء
١	واحة الجوف الصناعية	٢٠٠٣	٣ مليون	صناعة النسيج وغزل الصوف الطبيعي/ صناعة المنتجات الفنية والحرفية /صناعة الأسمدة/ الصناعات البيطرية/ تعليب وحفظ الأغذية.	٦
٢	واحة الاحساء الصناعية	٢٠١٣	٥٤٣,٤٣١	صناعة الأخشاب والأثاث/صناعة المستلزمات الطبية/ صناعة المنسوجات والجلود/ الصناعات الغذائية.	٢٠
٣	واحة ينبع الصناعية	٢٠١٤	٥٠٠,٠٠٠	صناعة الأزياء والمنسوجات/ صناعة الحلي والإكسسوارات/ صناعة مستحضرات التجميل /الحرف اليدوية.	-
٤	واحة جدة الصناعية	٢٠١٥	٥ مليون	الصناعات الغذائية/صناعة المستلزمات الطبية /الصناعات المطاطية/الصناعات المتطورة ذات التقنية العالية.	٢٤
	المجموع		٩,٠٤٣,٤٣١		٥٠

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

- الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، التقرير السنوي، ٢٠١٨، صفحات متفرقة.

* (-) تعني بيانات غير متوفرة.

من خلال الجدول (١١) نرى ان الواحات الصناعية تمتلك صناعات مختلفة ومتنوعة، وان عدد المصانع داخل هذه الواحات الصناعية تقريبا (٥٠) مصنع ما بين قائم ومنتج وتحت الانشاء والتطوير، كما تمتلك مساحة تقدر ب (٩,٠٤٣,٤٣١) م٢. وإذا نظرنا إلى الجدول السابق والملحق (١) نلاحظ ان مجموع المدن الصناعية والواحات الصناعية يكون (٣٥) مدينة وواحة صناعية و تشكل من حيث المساحة (٢,٣٩٧,٩٦٤,١٦١) م٢ ومن حيث عدد المصانع (٦,١٢٤) مصنع قائم وتحت الانشاء والتطوير، كما نلاحظ تعدد وتنوع الصناعات القائمة والمستهدفة داخل المدن والواحات الصناعية.

ولغرض التعرف اكثر على التجربة السعودية في اقامة وانشاء المدن الصناعية سنتطرق إلى مدينة الجبيل الصناعية ومدينة سدير للصناعة والاعمال.

١. مدينة الجبيل الصناعية

مدينة الجبيل من أكبر المدن الصناعية في العالم ويوجد فيها عدد من المجمعات الصناعية الخاصة بالبتروكيماويات والصناعات الاساسية والثانوية، وتبعد عن مدينة الدمام حوالي(٨٠) كم، وتوجد بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية بالقرب من حقول البترول والغاز الطبيعي، وتعتبر الجبيل من المناطق الأثرية إذ اكتشفت فيها عدة مواقع أثرية، و كانت قديماً من أهم المراكز الرئيسة لصيد اللؤلؤ، وتبلغ مساحة الجبيل حوالي (٩٣٠) كم٢، وتمتاز بأحيائها السكنية الراقية، وبشاطئها الجميل الذى يستقبل أعداداً كبيرة من الزوار، كما تضم المدينة مينائين بحريين هما ميناء الجبيل التجاري وميناء الملك فهد الصناعي واللذان يعتبران من أشهر الموانئ في المملكة العربية السعودية.[١] كما إنها تمتلك أكبر مشروع مستقل للمياه والطاقة في العالم ، ينتج (٨٠٠) ألف مليون لتر من المياه و(٢٧٤,٣٦) ميجاوات من الكهرباء يومياً، ولقد تم تعيين الجبيل كموقع لمدينة صناعية جديدة من قبل الحكومة السعودية في عام ١٩٧٥، وتعد حاليا أكبر مشروع للهندسة المدنية في العالم، و تتكون الجبيل من مدينة الجبيل القديمة المعروفة أيضا باسم بلد الجبيل، والتي يرجع تاريخها إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.[٢] إذ بلغت حجم الاستثمارات فيها نحو(٣٢٨) مليار ريال، كما إنها وفرت فرص عمل حوالي لـ (١٠٧) ألف موظف وعامل.[٣] أما بالنسبة للصناعات الموجودة فيها فهي:

أ. الصناعات الرئيسة: تكرير البترول، صناعة والبتروكيماويات، والأسمدة الكيماوية، ومصانع الحديد.

---

(١) ممدوح محمد مصطفى، مصدر سابق، ص١١٣.

(2) Joyce Chepkemoi, the World's Largest Industrial Areas, WorldAtlas, Jun. 10, 2019, on: https://www.worldatlas.com/articles/world-s-largest-industrial-areas.htm

(٣) غرفة تجارة المنطقة الشرقية – المملكة العربية السعودية، قطاع الشئون الاقتصادية، مركز المعلومات والدراسات، دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية،٢٠١٣، ص٣٦.

ب. الصناعات الثانوية: تتركز بصورة رئيسة في المواد البتروكيماوية التحويلية، والبلاستيكية المصنوعة لأغراض خاصة وتتوافر المواد الأولية وتعتمد على منتجات الصناعات الأساسية كمواد اولية لها.

ج. الصناعات المساندة والخفيفة: التصنيع وتشكيل الحديد والمعادن وصناعات خفيفة لتلبية احتياجات المنطقة الصناعية والمنطقة السكنية.[1]

و من مميزات الاستثمار في هذه المدينة الصناعية ما يلي:

أ. تقع على شاطئ الخليج العربي، كما يتميز موقعها بقربها من مصادر الطاقة والمواد الخام اللازمة، وقربها من الممرات البحرية الدولية مما وفر للشركات العاملة في المدينة ميزة الوصول المباشر إلى الأسواق العالمية، فضلاً عن وجود السكك الحديدية التي تربط جميع المصانع.

ب. تضم مينائين بحريين هما ميناء الملك فهد الصناعي و ميناء الجبيل التجاري.

ج. توفر المناخ الاستثماري الملائم من خلال توفير المواد الأولية وتوفير التجهيزات الرئيسة والخدمات الصناعية اضافة إلى حرية تحويل رؤوس الأموال.

د. تقديم أسعار رمزية للأراضي والمرافق، فضلاً عن تقديم القروض الميسرة.

ه. الإعفاءات الضريبية والإعفاءات الجمركية على المواد الخام الأولية والنصف مصنعة و أكياس وعلب واسطوانات التعبئة اللازمة للمؤسسات الصناعية.

و. إعفاء المنتجات المعدة للتصدير من رسوم التصدير وكافة الضرائب الأخرى وفق آلية معينة.

ز. الاستفادة من اتفاقية الاتحاد الجمركي الخليجي وذلك بإمكانية انتقال المنتجات المصنعة محلياً بحرية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ح. أمكانية زيادة الصادرات الصناعية من خلال الاستفادة من برنامج هيئة تنمية الصادرات السعودية من خلال تسهيل ايجاد الفرص والاسواق التصديرية الملائمة للمنشأت و رفع المعرفة بممارسات التصدير وتنمية الكفاءات البشرية في مجال التصدير.

ط. توفير بنية تحتية متكاملة وتطوير مستمر لمزيد من الخدمات كشبكات طرق ومياه وكهرباء، شبكة اتصالات متقدمة، أمن صناعي، خدمات حكومية، مجمعات تجارية، ومجمعات سكنية، فضلاً عن الدعم اللوجستي المتطور.[2]

---

(1) غرفة الشرقية، قطاع الشؤون الاقتصادية، مركز المعلومات والدراسات، دراسة واقع وآفاق القطاع العقاري في محافظة الجبيل، ٢٠١٥، ص١٧.

(2) ينظر في ذلك إلى:

١. الهيئة الملكية للجبيل وينبع، الاستثمار في الجبيل الصناعية ، متوفر على الرابط : https://www.rcjy.gov.sa

٢. آلية فاعلة لتنمية الاستثمارات الصناعية وتطوير أعمالها مستقبل المدن الصناعية بالمملكة، مصدر سابق، ص٥٦، دون ذكر اسم المؤلف.

٣. غرفة الشرقية، قطاع الشؤون الاقتصادية، مركز المعلومات والدراسات، الصناعات التحويلية في المملكة وافاق تطويرها، ٢٠١٨،ص٣٣.

مما لا شك فيه ان تقديم الفرص والحوافز لجذب الاستثمار الاجنبي بهدف نقل التقنية الصناعية بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرة في الادارة كان اكثر من هدف الحصول على الاموال المتولدة من خلال القطاع الصناعي، لان انتقال الخبرة الفنية والتقنية قد حدث في مشاريع كثيرة من مشاريع الاستثمار المشتركة خاصة في مجال البتروكيمياويات والاسمدة الكيمياوية، مما ادى إلى اكتساب الشباب السعودي هذه الخبرة سواء على رأس العمل او من الدورات التدريبية المقامة في الداخل او الخارج، كما ان الاساليب والطرق المتبعة في الادارة الحديثة والتسويق داخل القطاع الصناعي ساهمت في وصول المنتجات السعودية إلى الاسواق العالمية.[1]

٢. مدينة سدير للصناعة والأعمال

تعد مدينة سدير الصناعية إحدى الدعائم الرئيسية لتشجيع وتوسيع القطاع الصناعي في منطقة الرياض، إذ تبعد مسافة (١٥٠) كم من مدينة الرياض، على طريق الرياض - القصيم من الجهة الغربية، وتأسست عام ٢٠٠٩ بمساحة إجمالية تبلغ (٢٦٥) مليون م٢، وتحتوي على (٣٠٢) مصنع بين منتج وقائم وتحت الإنشاء والتأسيس.[2] وقد شهدت خطوات إنشاء المدينة الصناعية قفزات متتابعة، ويمكن تلخيص سير العمل في إنشاء هذه المدينة الصناعية في النقاط التالية:

أ. جرى تخصيص موقع المدينة الصناعية في سدير من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية على طريق القصيم السريع.
ب. جرى الحصول على موافقة صندوق التنمية الصناعي للحصول على قرض بواقع (٥٠) % من إجمالي تكاليف التطوير، مع إعطاء فترة سماح تمتد إلى خمس سنوات، وبمدة سداد تصل إلى(١٠) سنوات.
ج. تقدم نحو(٢٨٠) مستثمراً إلى الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، للحصول على أرض داخل المدينة لإقامة مصانعهم.

وانطلاقاً من تطوير مدينة سدير الصناعية بوصفها مشروع تنموي رئيسي تشكلت لجنة فنية مشتركة مكونة من كل من (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والهيئة العامة للاستثمار، والغرفة التجارية الصناعية في منطقة الرياض، والهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية) لوضع رؤية مستقبلة لتطوير مدينة سدير الصناعية تستند إلى المزايا المتعددة التي يتميز بها الموقع، حيث أوصت اللجنة بأن يخصص للمنطقة الصناعية في سدير مساحة (١٠٠) مليون م٢ من مساحة الأرض الكلية، فيما يخصص الجزء المتبقي من

---

(١) فاروق شاكر السيد، مساهمة رأس المال السعودي في قطاع الصناعة في المملكة العربية السعودية حتى نهاية عام ١٩٩٢، مجلة رسائل جغرافية ،العدد ١٨٤، قسم الجغرافيا في جامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، ١٩٩٥، ص٣٦- ص٣٧.
(٢) الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، التقرير السنوي، ٢٠١٨، مصدر سابق، ص١١٤.

الأرض لتطويره بوصفه مشروع اقتصادي تنموي آخر يضم أنشطة اقتصادية متعددة، إذ جرى وفقاً للمخطط الهيكلي تقسيم المدينة إلى مناطق مختلفة تجارية وتقنية وسكنية وترفيهية وتعليمية وصناعية، وصولاً إلى بناء مدينة مستقبلية من الطراز المتقدم على مستوى التكنولوجيا تحتوي على صناعات متطورة وغير تقليدية.[١] كما حظيت هذه المدينة بتخطيط فريد من قبل شركة سنغافورية متخصصة في تصميمات مدن المستقبل وإنشاء المدن الصناعية ذات الخدمات المتكاملة، كما ان هذه المدينة تحتضن سكة قطار الشمال - الجنوب التي تعد خدمة لوجستية يمكن تطويرها لتكون مركز أبحاث صناعية، كما تتميز بوجود ميناء جاف* لخدمة المدينة لتقليل تكلفة النقل من وإلى المدينة، إلى جانب اعتماد طريق يربط المدينة بمدينة الجبيل الصناعية والبنية التحتية المتوفرة، وهذا ما جعلها وجهة جاذبة وبيئة خصبة للكثير من خطط التنمية في المملكة، وستكون مجالات التوزيع والنقل والتخزين والخدمات التجارية فرصاً حقيقية أمام المستثمرين وقطاع الصناعة. بدأ تنفيذ الجزء الأول من المرحلة الأولى بمساحة (٨) ملايين م٢ بتكلفة (٩٠٠) مليون ريال، إذ تم تقسيم مشروع التطوير إلى ثلاث مراحل شمل أعمال الكهرباء وبناء محطات التحويل والطرق الرئيسية والجسور الرابطة مع طريق الرياض - القصيم وأعمال التسوية وشبكة الطرق، وأعمال شبكات توزيع الطاقة الكهربائية، وشبكات تصريف السيول، وشبكات الصرف الصحي، وشبكات المياه وإطفاء الحرائق والمياه المعالجة، وإنارة الطرق، والإشارات الضوئية المرورية واللوحات الإرشادية وشبكة الاتصالات وتقنية المعلومات. كما استدعى تنوع الأنشطة الاستثمارية تقسيم المدينة إلى ثلاث مناطق صناعية، إذ تم تخصيص منطقة لصناعات مواد البناء، ومنطقة تضم مجمعاً للصناعات الدوائية، ومنطقة للصناعات الأخرى.[٢] وهي الان في صدد انجاز مشاريع جديدة كما موضحة بالجدول الآتي:

جدول (١٢) المشاريع الصناعية الجديدة في مدينة سدير الصناعية بالمملكة العربية السعودية

اسم المشروع	نسبة الانجاز%		حالة المشروع
	٢٠١٧	٢٠١٨	
مشروع نظام (مدن) للإدارة البيئية	٨٤	١٠٠	مكتمل
تطوير منطقة صناعات مواد البناء	٦٦	١٠٠	مكتمل
تصميم وتنفيذ وتشغيل محطات مياه الصرف الصحي	٩١	٩٨	تحت التنفيذ
إنشاء ٢٠ مصنعاً جاهزاً مساحة ١٥٠٠ م ٢	٠	٢٢	تحت التنفيذ

المصدر: الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، التقرير السنوي، ٢٠١٨،ص١١٥.

(١) المدن الصناعية إحدى دعائم التنمية الإقليمية في منطقة الرياض، مجلة تطوير ، العدد ٥٢، الهيئة الملكية لمدينة الرياض، السعودية، ص٦، دون ذكر اسم المؤلف.

* هو ميناء لاستقبال البضائع ولا يكون بالبحر وانما يكون على اليابسة. توجد عدة موانئ جافة. ويتم النقل اليها عن طريق الشاحنات والقطارات .ويتم أيضاً فيها التخزين بالمستودعات وشحن البضائع وصيانة مركبات الشحن والنقل. والتخفيف على الموانئ البحرية في حجم المساحة. للمزيد انظر إلى: https://ar.wikipedia.org

(٢) نايف الحمري ، مدينة سدير للصناعة والأعمال تتهيأ لحقبة من الخيارات الصناعية الرفيعة، جريدة الرياض، السعودية، العدد ١٧٢٢٢، ٢٠١٥، ص ٣- ص٤.

هذا وتمثل المدينة الصناعية في سدير مثالاً لتطبيق توجهات الاستراتيجية العمرانية وأحد المحاولات الجادة لتدعيم القاعدة الاقتصادية وزيادة فرص التخصص الوظيفي لمدينة الرياض، وذلك عن طريق إيجاد مركز جذب جديد للاستقطاب الصناعي بعيداً عن مدينة الرياض ولاشك أن ذلك سيخفف من حدة تيارات الهجرة الداخلية المتجهة إلى مدينة الرياض من المناطق المجاورة بحثاً عن فرص عمل جديدة، كما توفر المدينة الصناعية في سدير مناخاً ملائماً للتجديد الحضري التي تتمثل في المدن الصغيرة المجاورة لتصبح مدناً جديدة.[1]

وتتمثل أهم تأثيرات المدينة الصناعية في سدير على استدامة التنمية في المنطقة المحيطة بها فيما يأتي:

أ. **تساهم المدينة الصناعية في سدير في تطوير مستوى وكفاءة القوى العاملة في المدن الصغيرة المجاورة والتي تعتبر أحد متطلبات التنمية المستدامة.**

ب. **تسهم الاستثمارات المتوقعة بالمدينة الصناعية في تصنيع المواد الخام، سواء الزراعية أو التعدينية الموجودة بالمنطقة، مما ترتب على ذلك تفعيل التنمية المحلية ، فضلاً عن زيادة القيمة المضافة ومستويات الدخول الفردية المحلية سيكون لها أثر إيجابي على استدامة التنمية.**

ج. **الزيادة المستمرة في حجم المؤسسات الصناعية في المدينة الصناعية شجع على استمرار تطوير هياكل البنية الرئيسة ووسائل النقل وطرق التسويق للمنتجات المصنعة.[2]**

من خلال ما تقدم يتبين لنا ان على الرغم من كون السعودية بلد ريعي، الا إنها نجحت في تطوير قطاعها الصناعي وتخليصه من الحالة الريعية جزئياً من خلال انشاء واقامة المدن الصناعية والتي تشتمل على صناعات متعددة ومختلفة، والتي تتميز بتوفيرها الخدمات والتسهيلات والحوافز لجذب المستثمرين، كما ان السعودية نجحت في دمج مناطق التقنية مع المدن الصناعية لجذب الجامعات ومراكز البحث والتطوير وأصحاب الكفاءات للمشاركة في دعم وتطوير القطاع الصناعي. كما قامت السعودية بتوفير الكثير من فرص العمل، فضلاً عن توفير مراكز تدريبية لمساعدة المواطنين في انشاء مشاريعهم الخاصة.

([1]) صالح بن علي الهذلول و محمد عبدالرحمن السيد، المدن الجديدة بالمملكة العربية السعودية تركيز أم انتشار للتنمية العمرانية، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد ١٣،السعودية، ٢٠٠١، ص٤٠.

([2]) صالح بن علي الهذلول و محمد عبدالرحمن السيد، المصدر نفسه، ص٣٦-ص٣٧.

المبحث الثاني

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في اقامة المدن الصناعية

أولا: نبذة عن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية

تقع الولايات المتحدة الأمريكية في وسط قارة امريكا الشمالية بين المحيط الهادي والاطلسي و تحدها كندا شمالاً والمكسيك جنوباً و تبلغ مساحتها حوالي (٩،٨٣٣،٥١٧) كم ٢، وعدد سكانها (٣٢٩,٣) مليون نسمة لغاية عام ٢٠١٨. [١] وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية اكبر اقتصاد عالمي وجاء هذا المركز بين العالم لعدة أسباب والذي وضعها على طريق تحقيق التنمية والتطور الاقتصادي المبكرين.[٢] وتعود قوة الاقتصاد في الولايات المتحدة إلى عدة أسباب هي:

١. وفرة الموارد الطبيعية كالأراضي الخصبة والمياه العذبة، بالإضافة لغناها بالنفط والفحم والغاز الطبيعي، كما يحدها اثنين من السواحل الكبيرة التي تزودها بموانئ للتجارة.
٢. تابعة لنظام سياسي واحد ولديها نظام نقدي ولغة، هذا أعطاها ميزة نسبية على الاتحاد الأوروبي (ثاني أكبر اقتصاد في العالم) والمكون من (٢٨) دولة منفصلة لها أنظمة ولغات سياسية مختلفة، هذا يجعل الأمر أكثر صعوبة لإدارة نظامها النقدي الموحد باليورو.
٣. أمريكا لديها اثنين من الجيران الصديقة (كندا والمكسيك) ذات الطابع السلمي، أي أن حدودها بأمان هذا ساعد بتأسيس أكبر منطقة تجارة في العالم. كما ان اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية منحت أمريكا ميزة أكبر اقتصاد في العالم.
٤. الكثافة السكانية ذات التنوع الكبير، وهذا يساعد الشركات باختبار منتجاتها قبل عرضها في الأسواق وتوفير تكلفتها الكبيرة.[٣]

ومن خلال الجدول التالي سنوضح قيمة الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة و مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسة فيه، وكما يأتي:

---

(١) غرفة الشرقية، قطاع الشؤون الاقتصادية مركز المعلومات والدراسات، العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، السعودية،٢٠١٩، ص٢.
(٢) صلاح جودي كاظم عبد الحسن الفتلاوي، أفاق التعاون الاقتصادي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية (المكاسب و التحديات)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، ٢٠١٠،ص٧٤.
(٣) رنيم عطفة، اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، متوفر على الرابط التالي: https://www.arageek.com

جدول (١٣) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسة في الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الامريكية للمدة ٢٠١٠-٢٠١٨

(مليار دولار)

السنة	GDP	نسبة مساهمة الصناعة	نسبة مساهمة الزراعة	نسبة مساهمة الخدمات
٢٠١٠	١٤,٩٩٢	١٧,٦	٢,٤٦	١٨,٠٩
٢٠١١	١٥,٥٤٢	١٨,٠	٢,٧٨	١٨,٤٥
٢٠١٢	١٦،١٩٧	١٨,٠	٢,٧٩	١٨,٥٨
٢٠١٣	١٦,٧٨٤	١٨,١	٢,٩١	١٨,٤٤
٢٠١٤	١٧,٥٢١	١٨,١	٢,٨٥	١٨,٧٢
٢٠١٥	١٨,٢١٩	١٧,٦	٢,٥٠	١٨,٧٨
٢٠١٦	١٨,٧٠٧	١٧,٥	٢,٢٩	١٩,٢١
٢٠١٧	١٩,٤٨٥	١٧,٧	٢,٢٣	١٩,٤٨
٢٠١٨	٢٠,٥٩٤	١٧,٧	٢,١٦	١٩,٤٥

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

1. **Gross Output by Industry, Bureau of Economic Analysis, U.S, 19 April 2019,on: https://www.bea.gov**

٢. بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، متوفرة على الرابط: **https://data.albankaldawli.org**

من خلال الجدول (١٣) نلاحظ ان قيم GDP في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الاعوام من ٢٠١٠- ٢٠١٨ في تزايد، فبعدما كان يبلغ (١٤,٩٩٢) مليار دولار في عام ٢٠١٠ ارتفع إلى (٢٠,٥٩٤) مليار دولار عام ٢٠١٨، كما نلاحظ ان القطاع الخدمي في الولايات المتحدة له نسب المساهمة الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي الامريكي، ثم يليه القطاع الصناعي وبعدها القطاع الزراعي.

اضافة إلى ما سبق فإن الولايات المتحدة تحتل مكانةً ومركزاً مهماً بين دول العالم، وهذا بدوره مكنها من قيادة الاقتصاد الدولي؛ لذلك استطاعت إن تهيمن على المنظمات الاجتماعية والاقتصادية الدولية مثل (صندوق النقد الدولي) الذي مكنها من أن تعمل على إصدار القرارات وتوجيه هذه المنظمات في خدمة مصالحها وتقوية مركزها.[١] كما تهتم الولايات المتحدة بإقامة وانشاء حاضنات الاعمال Business Incubators *، إذ يمكن

---

(١) صلاح جودي كاظم عبد الحسن الفتلاوي، مصدر سابق، ص٧٧.

* يرجع تاريخ الحاضنات إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف باسم Batavia في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٩ عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ولاقت هذه الفكرة نجاحاً كبيراً خاصة وأن هذا المبنى كان يقع في منطقة أعمال وقريباً من عدد من البنوك ومناطق تسوق ومطاعم، وتحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بالحاضنة. للمزيد ينظر في ذلك إلى:=

القول بأن الولايات المتحدة تحتل المركز الأول من ناحية عدد الحاضنات، فلديها حوالي(١٠٠٠) حاضنة من مجموع(٣٥٠٠) حاضنة متوزعه في انحاء العالم المختلفة، إذ تطورت الحاضنات الصناعية في مجموعة ولايات امريكية مثل (كاليفورنيا، نيويورك، بنسلفانيا، أوهايو، كنزاس، ميريلندا) لتصبح المراكز القيادية للقطاع الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية.[١] وهناك عدة أمثلة عن الحاضنات الناجحة في الولايات المتحدة نذكر منها (المراكز التكنولوجية) وهي عبارة عن حاضنة تكنولوجية متطورة تهدف إلى احتضان المشاريع التي تقوم بتسويق التكنولوجيات الجديدة التي تم تطويرها عبر Nasa technology commercialization centers ، فضلاً عن وجود عدة مراكز تكنولوجية جديدة التي تعمل كحاضنات تكنولوجية إذ تقوم (NASA) بتوفير عدد من الخبراء العاملين في الوكالة لمساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في وضع وتنفيذ خطة المشروع واستراتيجية التسويق، ومن بين هذه الحاضنات أيضاً Ames technology commercialization center (atcc) وهي أول حاضنة أقامتها وكالة (NASA) في مركز الأبحاث بمدينة كاليفورنيا، إذ قامت خلال الثلاث سنوات الأولى من افتتاحها بالمساعدة في خلق (٢٥) شركة جديدة وتقديم (١٢٧) ألف فرصة عمل دائمة باستثمارات بلغت نحو (٤٥) مليون دولار أمريكي.[٢] فضلاً عن أهمية وقوة الصناعة في الاقتصاد الأمريكي في احتلالها مراتب متقدمة على الصعيد العالمي في عدة منتجات، إذ تحتل المرتبة الأولى في إنتاج المطاط الصناعي، وفي السيارات، والمرتبة الثانية في إنتاج الطائرات، والثالثة في إنتاج الصلب، والرابعة عالمياً في الألمنيوم، كما تبرز قوة الصناعة الأمريكية كذلك من خلال كون أغلب صناعاتها هي صناعات عالية التكنولوجيا، وهذا ما يفسر أن الولايات المتحدة تشكل أول سوق للحواسيب على الصعيد العالمي (صناعة الإلكترونيات) إذ تسيطر على هذا القطاع الأخير شركة كومباك*، ومما يساعد هذه الصناعات على التفوق هو ارتفاع قيمة الاستثمارات الموظفة في مختبرات البحث العلمي المرتبطة بالصناعة، إذ تتركز أهم الأقطاب التكنولوجية بالشمال الشرقي للبلاد (نيويورك، بوسطن، واشنطن) ثم بالغرب (لوس أنجلس، سان فرانسيسكو) إذ تحتوي هذه الاخيرة على أكبر تجمع للمقاولات المختصة في الصناعات الإلكترونية والمعلوماتية وهو (وادي السيليكون).[٣] كما تعد الاختراعات والابتكارات الأساس الذى بنت عليه

---

١. =عابد محمود أحمد جاد، الاتجاهات الحديثة في حاضنات الأعمال وتأثيرها على جودة الحياة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني بعنوان (التنمية الاقتصادية ودورها في جودة الحياة المعرفة والمهارات وتأثيرها على جودة الحياة)، كلية الهندسة، الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات، القاهرة، مصر، ٢٠١٢، ص٢.
٢. عمر خلف فزع محمد الأنباري، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية مع إشارة إلى تجربة العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق،٢٠١١، ص١١٢.

(١) كمال كاظم جواد الشمري، دور حاضنات الأعمال في تنمية الصناعات الصغيرة في بلدان مختارة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠٠٧، ص٩٧ – ص٩٨.

(٢) عدنان حسين يونس و رائد خضير عبيس، مصدر سابق، ص٧٩ – ص٨٠.

* شركة كومباك Compaq هي شركة أجهزة حاسوب شخصي والتي تأسست في عام ١٩٨٢وهي واحدة من أكبر موردي أنظمة الحوسبة الشخصية في العالم، وبقيت كومباك بوصفها مؤسسة مستقلة حتى عام ٢٠٠٢، عندما قامت شركة هيوليت باكارد (HP) بالحصول عليها بقيمة ٢٥ مليار دولار أمريكي. للمزيد ينظر في ذلك إلى: https://ar.wikipedia.org

(٣) عبد الحكيم الفلالي، الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عظمى، متوفر على:
http://ekladata.com/J2CxvFgwXX_kel36meFTfw20ICE.pdf

الولايات المتحدة الأمريكية بنيانها الاقتصادي، وترجع زيادة الإنتاجية في هذه الدولة إلى البحث المستمر عن طرق جديدة لأداء العمل بمجهود وتكلفة أقل، وتدل الدراسات على أن الكثير من الاختراعات قد بدأت في المشروعات الصغيرة بواسطة العاملين فيها فعلى سبيل المثال تبلغ نسبة الابتكارات في المنشآت الصغيرة مرتين ونصف بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة مع أخذ عدد العاملين في الاعتبار، بالإضافة إلى ذلك فإن أكثر من نصف الابتكارات الفنية الرئيسة التي قدمت في هذا القرن بدأت بمخترعين أفراد ومشروعات صغيرة، ومن أمثلة ذلك الابتكارات المتعلقة بأجهزة التكييف وطائرة الهيلوكوبتر والأنسولين والبنسلين وجهاز تصوير الأوراق وغيرها، وهذه الابتكارات كانت الأساس الذى بنيت عليه العديد من الصناعات الأمريكية الرئيسة.[1] ومن خلال الجدول التالي سنستعرض عدد براءات الاختراع في الولايات المتحدة مقارنةً بدول أخرى وكما يأتي:

جدول (١٤) نسبة براءات الاختراع في الولايات المتحدة الامريكية إلى العالم للمدة ٢٠١٠-٢٠١٨
(ألف براءة اختراع)

السنة	براءات الاختراع في الولايات المتحدة الامريكية	براءات الاختراع في اليابان	براءات الاختراع في المانيا	براءات الاختراع على مستوى العالم	نسبة براءات الاختراع في الولايات المتحدة إلى العالم%
٢٠١٠	٤٩٠,٢٢٦	٣٤٤,٥٩٨	٥٩,٢٤٥	١,٩٩٧,٤٠٠	٢٤,٥٤
٢٠١١	٥٠٣,٥٨٢	٣٤٢,٦١٠	٥٩,٤٤٤	٢,١٥٨,٢٠٠	٢٣,٣٣
٢٠١٢	٥٤٢,٨١٥	٣٤٢,٧٩٦	٦١،٣٤٠	٢,٣٣٨،١٨٤	٢٣,٢٢
٢٠١٣	٥٧١,٦١٢	٣٢٨,٤٣٦	٦٣،١٦٧	٢،٥٦٧،٩٠٠	٢٢,٢٦
٢٠١٤	٥٧٨,٨٠٢	٣٢٥,٩٨٩	٦٥،٩٦٥	٢،٦٨٠،٩٠٠	٢١,٥٩
٢٠١٥	٥٨٩,٤١٠	٣١٨,٧٢١	٦٦،٨٩٣	٢،٨٨٨،٨٠٠	٢٠,٤٠
٢٠١٦	٦٠٥,٥٧١	٣١٨,٣٨١	٦٧،٨٩٩	٣،١٢٧،٩٠٠	١٩,٣٦
٢٠١٧	٦٠٦,٩٥٦	٣١٨,٤٨١	٦٧،٧١٢	٣،١٦٨،٩٠٠	١٩,١٥
٢٠١٨	٥٩٧,١٤١	٣١٣,٥٦٧	٦٧،٨٩٨	٣،٣٢٦،٣٠٠	١٧,٩٥

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

1. World Intellectual Property Indicators, World Intellectual Property Organization (WIPO) , Switzerland , 2019 , P7.
2. WIPO IP Facts and Figures, World Intellectual Property Organization (WIPO) , Switzerland , 2014, 2016 and 2017, p40.
3. WIPO statistics database, World Intellectual Property Organization (WIPO),on: https://www3.wipo.int/ipstats/index

يتضح من خلال الجدول (١٤) ان عدد براءات الاختراع في الولايات المتحدة اكبر مقارنة باليابان والمانيا، إذ بلغ عدد براءات الاختراع في الولايات المتحدة (٥٩٧,١٤١) في عام ٢٠١٨، بعدما كان (٦٠٦,٩٥٦) في عام ٢٠١٧ وهي اعلى قيمة خلال السنوات المذكورة، اي ان عدد براءات الاختراع في الولايات المتحدة

(١) تركي الشمري و رمضان الشراح، نموذج مقترح من التجارب الدولية لأدوار الجهات في دعم ريادة الأعمال ، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، الرياض ،المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤، ص١٣١.

انخفض خلال عام ٢٠١٨ بمقدار (٩,٨١٥)، أما في اليابان نلاحظ ان عدد براءات الاختراع انخفض بمقدار (٤,٩١٤) فبعدما كان (٣١٨,٤٨١) في عام ٢٠١٧، اصبح (٣١٣,٥٦٧) في عام ٢٠١٨، أما في المانيا ارتفع بمقدار(١٨٦) فبعدما كان (٦٧،٧١٢) في عام ٢٠١٧، اصبح (٦٧،٨٩٨) عام ٢٠١٨.هذا بالنسبة لعدد براءات الاختراع في الولايات المتحدة مقارنة باليابان والمانيا، أما بخصوص نسبة براءات الاختراع في الولايات المتحدة إلى العالم نلحظ ان الولايات المتحدة ساهمت بمقدار(٢٤,٥٤%) من براءات الاختراع في العالم عام ٢٠١٠، كما نلاحظ ان نسبة مساهمتها تأخذ بالانخفاض كل عام إذ وصلت اقل نسبة مساهمة لها إلى (١٧,٩٥%) عام ٢٠١٨.

ثانيا: المدن الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية

إن أول مدينة صناعية في الولايات المتحدة الأمريكية كانت في شيكاغو، ففي العقد الأول من القرن العشرين كان النمو والتطور في المدن الصناعية بطيئاً، لكن بعد الحرب العالمية الثانية كان نمو المدن الصناعية اسرع، إذ لعبت شركات السكك الحديدية دوراً هاماً في تطوير المناطق والمدن الصناعية لأنها كانت مهتمة بالمنافع غير المباشرة التي يوفرها النمو الصناعي مما أدى إلى زيادة ايرادات الشحن؛ لذلك قدمت حوافز خاصة على شكل انخفاض في اسعار الشراء للمناطق الصناعية وضمان الحد الادنى لحركة الشحن للصناعات، ومن بين الرعاة الاخرين للمدن الصناعية شركات التطوير الصناعي وسماسرة العقارات والمقاولين والمهندسين المعماريين وغيرهم، كما قامت العديد من المنظمات المجتمعية غير هادفة للربح بتطوير المناطق الصناعية، اضافة إلى قيام المجتمعات المحلية برعاية المناطق والمدن الصناعية بهدف تحقيق فوائد غير مباشرة للمجتمع كالزيادة في التوظيف والتجارة والخدمات وايرادات الضرائب، إلخ.[1] وفيما يلي نتناول اهم المدن الصناعية في الولايات المتحدة:

١. وادي السيليكون

يرجع ظهور مصطلح وادي السيليكون Silicon Valley لأول مرة عام ١٩٧١ عندما استخدمه الصحفي الأمريكي دون هوفلير في مقال نشر في صحيفة إخبار الالكترونيات Electronic News، كما ان هذا المصطلح ارتبط بأسم مادة السيليكون المستخرجة بشكل عام من الرمال والصخور وهي مادة شبه موصلة أو ناقلة للطاقة الكهربائية، كما تعتبر مادة السيليكون الأساس في صناعة التقنية الالكترونية التي هي بدورها أساس ثورة التقنية والاتصالات في عصرنا الحاضر، ويقع وادي السيلكون قرب مدينة سان فرانسيسكو شمال ولاية كاليفورنيا الأمريكية، ولكن هذه التسمية أصبحت تطلق على مواقع الصناعة التي تستخدم تقنية

([1]) Industrial Estates An Overview, P105-P106 , on:
https://sg.inflibnet.ac.in

المعلومات والاتصالات وتشترك فيه الشركات المحلية والعالمية في مختلف ارجاء العالم مثل وادي السيلكون لوسط وشرق أوربا (بولندا) ووادي السيلكون الهندي (بنجالور) ووادي السليكون الصيني الذي يقع شمال غرب بكين وواحة السليكون في دبي.[1]

يعد وادي السيليكون مثالاً للمدن الصناعية الناجحة، إذ يعد هذا التجمع المساهم الأول في تعاظم قوة الاقتصاد الأمريكي، فتبلورت هذه التجربة عند انبثاق مؤسسات صغيرة ومتوسطة ناجحة في مجال تقنية الحاسوب في وادي السيليكون في ولاية كاليفورنيا الأمريكية، إذ أدى ذلك إلى أن كل من أراد إنشاء مؤسسة مبتدئة في الحاسوب يجب أن يقوم بذلك في هذا الوادي ، وهذا أدى إلى قيام مؤسسات الاستثمار بفتح مكاتب وفروع لها في وادي السيليكون، وهذا بدوره شجع المبتكرين لإنشاء أعمالهم في المنطقة، وبهذا تجمع المستثمرون حول منطقة جغرافية موحدة، وبزيادة عدد المؤسسات المبتدئة في وادي السيليكون اتضح للمبرمجين والمهندسين أن فرص العمل تقتضي انتقالهم إلى وادي السيليكون، وكان من جراء تركيز العمالة الماهرة فنياً في الوادي أن كثيراً من المؤسسات الناشئة في أرجاء الولايات المتحدة المختلفة أدركت أن فرص تعيينها لعمالة تملك المهارة العالية المطلوبة لأعمالها تتوفر وبكثرة في وادي السيليكون، وبهذا انتقل عدد كبير من العاملين في التقنية العليا إلى وادي السيليكون.[2] وتعود بداية انشاء وادي السيليكون إلى عام ١٩٣٨ عندما مرت جامعة ستانفورد التي تأسست عام ١٨٩١ بضائقة مالية وبدأت تفكر في إيجاد قطعة أرض تملكها للمؤسسات الضخمة التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات، وذلك من اجل ان تكون مركزاً تكنولوجي متعاون تماماً مع الجامعة، بالنظر لكون الإيجار الطويل الأجل يدعم جهود الشركات المستأجرة للاستثمار وكأنها تملك المكان، وقد كانت مؤسسة Varian Associates أول مؤسسة تدخل إلى هذا المشروع سنة ١٩٥١، وتبعتها مؤسسات كبرى سريعاً نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر شركة Lockheed وشركة HP ، إذ بدأت هذه المؤسسات في إطلاق العديد من الابتكارات الناجحة وهو ما جذب العديد من المؤسسات الجديدة كما جذب العديد من فروع المؤسسات الدولية للإفادة من توافر المختصين من المهندسين والمبرمجين والأيدي العاملة المحترفة التي اكتسبت الكثير من الخبرة خلال عملها في المؤسسات المختلفة، اضافة إلى الاطلاع على احدث التقنيات التي يمكن من خلالها تطوير فكرة جديدة أو منتج ما، حتى أصبح وادي السيليكون أنجح مدينة صناعية بهذه النوعية في العالم، وقد ساعد على ذلك قلة تكلفة الأجهزة في وقتها والقرب من جامعة ستانفورد، ومن بين أهم العوامل التي أعطت لوادي السيليكون أهميته وجود معهد ستانفورد البحثي والذي تأسس عام ١٩٤٦ على الساحل الغربي بهدف دعم التطور الاقتصادي في المنطقة، وكان أيضاً لوجود شخصية مثل فريد ترمان Fred Terman وهو أستاذ في الهندسة الكهربائية

---

(1) نادية صالح مهدي الوائلي، مصدر سابق، ص٦٢.

(2) سعاد قوفي، التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة لبعض تجارب البلدان النامية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية(منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،٢٠١٧، ص١٣١.

بجامعة ستانفورد أثر في نجاح وادي السيليكون، والذي فكر في استغلال الأرض المملوكة لجامعة ستانفورد للاستثمار وتشجيع الطلاب على المكوث في هذه المنطقة ، وبالفعل استطاع إقناع اثنين من طلبته وهما David Packard و Hewlett Bill في تكوين مؤسسة خاصة بهما إذ وفر لهم التمويل من بنك محلي وبدأت الشركة في أول الأمر بإنتاج أجهزة قياس الكترونية في مدينة بالو ألتو Palo Alto في كاليفورنيا، وفي سنة ١٩٥٠ استطاعت شركة Hewlett- Packard (HP) ومعها بعض المؤسسات التي جذبها الأستاذ فريد ترمان إلى المنطقة بدعم من جامعة ستانفورد تكوين منطقة صناعية، وقد جذب النجاح الذي حققته شركة HP العديد من المؤسسات الصغيرة وشبكة من الموردين المتخصصين وبعض المغامرين إلى المنطقة واستمر النمو على مدى عقدين من الزمان. ويضم مشروع وادي السيليكون حوالي مليون شخص إذ يجذب المشروع باستمرار العقول المبتكرة من شتى أنحاء العالم ويبلغ عدد الشركات العاملة به حوالي(٧٧) شركة، ويعد المساهم الأول في تعاظم قوة الاقتصاد الأمريكي ، إذ تعد الصناعات التكنولوجية في أمريكا من اكبر الصناعات ومعدل نموها أكبر من(٥٠)% من أي صناعة أخرى ويظهر تأثيرها بقوة في التصدير، وتأتي معظم أرباح وادي السيليكون من خلال الابتكارات الإبداعية التي خلقتها الشركات الصناعية المكونة له، كما ان متوسط دخل العاملين بهذا المشروع من أعلى متوسطات الدخول في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

جدول (١٥) نسبة براءات الاختراع في وادي السيليكون إلى مجموع البراءات في الولايات المتحدة الامريكية للمدة ٢٠١١-٢٠١٨

السنة	براءات الاختراع في وادي السيليكون نسبة إلى اجمالي الولايات المتحدة الامريكية%
٢٠١١	٤٨
٢٠١٢	٤٦,٩
٢٠١٣	٤٦,٩
٢٠١٤	٤٦,٧
٢٠١٥	٤٧,٧
٢٠١٦	٤٧,٢
٢٠١٧	٤٧,٥
٢٠١٨	٤٦,٥

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

1. SILICON VALLEY INDEX, Joint Venture Silicon Valley, California، 2015-2019, p7.
2. SILICON VALLEY INDEX, Joint Venture Silicon Valley, California, 2013, p21.

([1]) ينظر في ذلك إلى:

١. الطيبي عبدالله، مصدر سابق، ص١٦٤ – ص١٦٦.
٢. ايمان بن قصير وزكية مقري، مصدر سابق ، ص٥٤.
٣. حمزة العوادي، مساهمة استراتيجية المجمعات الصناعية في رفع القدرات التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجارب دولية مختارة، الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والافاق والتجارب الناجحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة ،الجزائر ،٢٠١٥، ص٧١.

من الجدول (١٥) نلاحظ ان براءات الاختراع في واد السيليكون تشكل نسبة كبيرة من براءات الاختراع على مستوى الولايات المتحدة، وهذا يؤكد اهمية وادي السيليكون في الدعم التكنولوجي والابداعي وهو ما يؤثر بشكل مؤكد على قوة تنافسية المنتجات والصادرات و الناتج الامريكي.

ويمكن إيجاز عوامل نجاح وادي السيليكون فيما يلي:

أ. استقلالية الجامعات الأمريكية لاسيما جامعة ستانفورد والتي تتيح لها تحديد التوجهات الاستراتيجية.
ب. جودة نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية وتكييف مخرجاته وفقاً لاحتياجات الشركات والاسواق المحلية والدولية.
ج. السمعة الطيبة لجامعة ستانفورد على المستويين المحلي والدولي وهذا التميز يسمح بجذب أفضل الطلبة والأساتذة والباحثين.
د. تواجد موارد بشرية تتوفر على الخبرة الفنية العالية، التي اسهمت بشكل رئيس في نجاح المشروع.
ه. توفر التمويل اللازم لإنشاء الشركات وتنوع مصادره من خلال مبيعات التراخيص وإبرام العقود مع القطاع الخاص.
و. قلة تكلفة الأجهزة والقرب من جامعة ستانفورد، وهذا ما جعل المشروع يحقق وفورات خارجية التي بدورها ساعدت على تخفيض أسعار منتجات المشروع وبالتالي رفع قدرتها التنافسية.
ز. البنية الاساسية المدعمة حكومياً.
ح. توافر فرص العمل.[1]

ويبين الجدول التالي مساهمة وادي السيليكون في توظيف العاملين في الولايات المتحدة

جدول (١٦) نسبة مساهمة وادي السيليكون في التوظيف في الولايات المتحدة للمدة ٢٠١٠-٢٠١٨

السنة	اجمالي الموظفين في الولايات المتحدة الامريكية	اجمالي الموظفين في وادي السيليكون	نسبة المساهمة في التوظيف إلى الاقتصاد (%)
٢٠١٠	١٥٦,٩٥٠,١٢٢	١,٢٩٢,١٣٨	٠,٨٢
٢٠١١	١٥٧,٠٣٤,٣٣٨	١,٣٢٥,٠٦٤	٠,٨٤
٢٠١٢	١٥٨,٢٨٨,٠٩٦	١,٣٧٦,٨٢٦	٠,٨٧
٢٠١٣	١٥٨,٨٣١,٠٦٤	١,٤٢٣,٤٩١	٠,٩٠
٢٠١٤	١٥٩,٦١٠,٧٩٠	١,٤٨١,٤٤٢	٠,٩٣
٢٠١٥	١٦٠,٦٧٦,١٠٧	١,٥٤٥,٨٠٥	٠,٩٦
٢٠١٦	١٦٢,٦٢٨,٧٢٠	١,٥٩١,٤٢٦	٠,٩٨
٢٠١٧	١٦٤,٣٤٧,٠٩٧	١,٦٣٨,٦٩٨	٠,٩٩
٢٠١٨	١٦٤,٩٤٩,٥٣١	١,٦٧٤,٢٥٥	١,٠١٢

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:
١. بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، متوفرة على:=

(١) شوقي جباري وحمزة العوادي، قراءات في التجارب الدولية الرائدة لاستراتيجية العناقيد الصناعية- تجربة إيطاليا الثالثة ووادي السيلكون نموذجين، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر ٣، الجزائر، العدد ٣، ٢٠١٢، ص٥٠.

= https://data.albankaldawli.org

2. Bureau of Economic Analysis, Bureau of labor statistics , U.S ,on: https://www.bea.gov

يتضح من خلال الجدول (١٦) ان وادي السيليكون له دور مهم في توفير فرص العمل وجذب القوى العاملة لاسيما الماهرة منها، إذ يحتوي وادي السيليكون على (١,٦٧٤,٢٥٥) موظف لغاية عام ٢٠١٨، وبمختلف الجنسيات والقوميات، بينما كان عدد الموظفين في عام ٢٠١٠ يبلغ (١,٢٩٢,١٣٨) موظف، وهذا يعني ان وادي السيليكون قام بجذب (٣٨٢,١١٧) موظف خلال السنوات السابقة، كما يتبين ان عدد العاملين في وادي السيليكون يزداد كل سنة، وما يجعل هؤلاء العاملين يتوافدون إلى وادي السيليكون هو توفر الاجور المرتفعة ووجود كبرى الشركات العالمية فيه.

كما يمكننا التعرف على اهم شركات وادي السيليكون من خلال الاستعانة بالجدول الآتي :

جدول (١٧) اهم الشركات في وادي السيليكون لعام ٢٠١٨ بالولايات المتحدة الامريكية للمدة ١٩٣٩-٢٠٠٦

ت	الشركة	تاريخ الانشاء	الخدمات المقدمة	عدد العاملين (بالألف)	القيمة السوقية للشركة (مليون دولار)
١	Hewlett-Packard(HP)	١٩٣٩	خدمات تكنولوجيا المعلومات والمعدات و التصوير والطباعة وأجهزة الحوسبة	٦٦،٠٠٠	٣٩،٢٨٨
٢	Apple	١٩٧٦	الكترونيات استهلاكية	١٢٣،٠٠٠	٧٥٣،٧١٨
٣	Intel	١٩٦٨	أشباه الموصلات	١٠٦،٠٠٠	١٧٠،٥٣٩
٤	Cisco Systems	١٩٨٤	خدمات شبكات تكنولوجيا المعلومات	٧٣،٧١١	١٦٩،٢٦٦
٥	Google	١٩٩٨	خدمات البحث على الإنترنت وإرسال رسائل بريد إلكتروني عن طريق جي ميل	٧٣،٩٩٢	١٠٩،٧٤
٦	Oracle	١٩٧٧	خدمات تكنولوجيا المعلومات والمعدات	١٣٨،٠٠٠	١٨٣،٥٥٦
٨	eBay	١٩٩٥	مجتمع التداول عبر الإنترنت	١٢،٦٠٠	٣٦،٤٩٢
١٠	Yahoo	١٩٩٤	شركة الوسائط على شبكة الإنترنت	٨،٥٠٠	٤٤،٣٩١
١١	Sanmina-SCI	١٩٨٠	خدمات تصنيع تكنولوجيا المعلومات	٤٦،٠٠٠	٣،٠١٦
١٢	Symantec	١٩٨٢	حماية الحاسوب	١٢،١٢٢	١٨،٩٨٦
١٤	Adobe Systems	١٩٨٢	نشر برامج تصميم الجرافيك، وتحرير الفيديو، وتطوير مواقع الانترنت	١٧،٠٠٠	٦٤،٣٧٥
١٥	Facebook	٢٠٠٤	موقع الشبكات الاجتماعية	٢٥،١٠٥	٤١٠،٥٢٢
١٦	Twitter	٢٠٠٦	رسائل الوسائط المتعددة	٣،٨٦٠	١٠،٨٦٧

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى:

1. Henry Etzkowitz, Silicon Valley: The Sustainability of an Innovative Region, Stanford University, Human Sciences and Technologies Advanced Research Institute (H-STAR), Centre for Entrepreneurship Research, Edinburgh University Business School and Department of Management, Birkbeck, University of London, 2011,p.13.=

2. = Paiching Wei ,SV150: Interactive rankings of Silicon Valley's top public tech companies, 2017,on: https://www.siliconvalley.com

٣. تعرف على أبرز شركات وادي السيليكون، صحيفة مكة المكرمة،٢٠١٨، متوفر على:
https://makkahnewspaper.com

من خلال الجدول (١٧) يتبين ان اعظم واهم الشركات في العالم تتركز في وادي السيليكون لما له من اهمية في جذب العاملين وتوفير الموارد والخدمات والتسهيلات اللازمة لهذه الشركات للقيام بنشاطها وعملها الخاص.

٢. مدينة التصنيع المركزية

تعد مدينة التصنيع المركزية التي تقع في شيكاغو احدى المدن الصناعية المهمة في الولايات المتحدة، إذ تبلغ مساحتها (٢٦٥) فدان تم إنشاؤها عام ١٩٠٥ من قبل فريدريك هنري برنس Frederick Henry Prince، والذي يعد احد سماسرة ومستثمرين الأوراق المالية في الولايات المتحدة، و يحد هذه المدينة الصناعية شارع ٣٥ من الشمال، وشارع مورغان Morgan Street من الشرق، و من الجنوب شارع برشينج road pershing، وشارع اشلاند Ashland avenue من الغرب، كما تعد مدينة التصنيع المركزية في شيكاغو اول مدينة صناعية مخططة لها في الولايات المتحدة، إذ قام Frederick Henry Prince بالاستحواذ على خط سكة حديد Chicago junction rail في نهاية القرن بوصفها خط تحويلي لنقل البضائع من شيكاغو إلى باقي خطوط السكك الحديدية والمناطق الأخرى، كما قامت شركة Frederick Henry Prince بتطوير مدينة التصنيع المركزية لتعزيز وتوسيع نطاق العمليات التجارية، وبحلول عام ١٩١٥، كان هناك حوالي (٢٠٠) شركة داخل مدينة التصنيع المركزية مع وجود العديد من المساحات المتاحة للاستئجار، أضافة إلى ان المدينة وفرت فرص عمل لـ (٤٠,٠٠٠) شخص ، مع وجود حاضنة أعمال، ومشغل للصيانة، بما في ذلك المناظر الطبيعية وخدمات صيانة الأراضي، وخطوط الصرف الصحي وخطوط المياه، كما تم الاهتمام بشدة بترتيب المباني والمسارات والشوارع والممرات لضمان أقصى قدر من الكفاءة، إذ نجحت مدينة التصنيع المركزية في تطوير مجمعات صناعية في جميع أنحاء المنطقة.[١] تنتج مدينة التصنيع المركزية مئات الآلاف من الأطنان من المواد القابلة لإعادة التدوير كل عام، و يتم تصدير الكثير منها إلى الصين وبلدان أخرى، كما تحتوي على صناعة الإلكترونيات والإطارات والورق وصناعة

([١]) ينظر في ذلك إلى:

1. Clinton E. Stockwell ,Central Manufacturing District, on: http://www.encyclopedia.chicagohistory.org
2. Central Manufacturing District, on: https://chicagology.com
3. Central Manufacturing District, the Central Manufacturing District Chicago Junction Railway Service a book of descriptive text, photographs and testimonial letters about Chicago Junction Railway Service and the Central ,1915,p14.

المواد الغذائية وتقوم بإنتاج مكونات السيارات، كما نجحت بجذب الشركات المصنعة لاستخدام المواد وإنشاء شركات ذات قيمة مضافة أعلى وتوفير فرص عمل لاسيما لمدينة شيكاغو.[١] وفي عام ٢٠٠٢استحوذت شركة Bubbly Dynamics على مستودع Lowe Brothers Paint السابق الذي كان في مدينة التصنيع المركزية في ذلك الوقت، إذ بدأت الشركة في تجديد هذا المبنى الشاغر إلى مساحة ميسورة التكلفة وموفرة للطاقة للمصنعين الصغار والناشئين ومجمعي المنتجات والشركات الأخرى الملتزمة بالاستدامة، وبحلول عام ٢٠٠٧ كانت أعمال التجديد للمبنى الذي تبلغ مساحته (٢٤,٠٠٠) قدم مربع قد اكتملت وتحققت بتكلفة منخفضة للغاية، وتحققت من خلال الإنقاذ الاستراتيجي وإعادة استخدام مواد مجاري النفايات، والمقايضة مع الموردين المحليين، والعمل مع المتطوعين، كما قامت هذه الشركة بتوفير وسائل الراحة من (مساحة خضراء، مجتمع للمعارض والندوات والمناسبات، أرضيات خرسانية) وغيرها والتي اضافت طابع خاص وجمالية لمدينة التصنيع المركزية.[٢] استطاعت مدينة التصنيع المركزية ادارة العلاقة المعقدة بين قطاعات النقل والصناعة والعمل وقطاع التصنيع بسلاسة، كما استجابت لمجموعة من التعديلات البلدية والوطنية على نظام الإنتاج والتوزيع الصناعي في بداية القرن العشرين، مما جعلها رائدة في اتجاهات التنمية الصناعية طوال القرن.[٣]

من خلال ما سبق نلاحظ ان الولايات المتحدة الأمريكية تحتل مكانة متقدمة على مستوى العالم في جميع المجالات، مما جعلها قوة اقتصادية عظمى، ويعد اقتصادها أقوى اقتصاد على المستوى العالمي، كما إنها تحتل مكانة متقدمة من إذ عدد الابتكارات وبراءات الاختراع، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بالاهتمام بحاضنات الاعمال وتطويرها، فضلا عن اهتمامها بصناعة التقنية الالكترونية كما هو موجود في وادي السيليكون والذي يعتبر قلب التكنولوجيا النابض عالمياً.

([1]) Chicago's Central Manufacturing District The Past And Future Of Urban Manufacturing, The Center For Neighborhood Technology , Chicago, USA, 2016,P13.

([2]) Kristin Ostberg, Bubbly Aka The Chicago Sustainable Manufacturing Center, On: Https://Www.Bubblydynamics.Com/Chicago

([3])The Central Manufacturing District Original East Historic District, National Register Of Historic Places Registration Form, United States Department Of The Interior, National Park Service,P22.

المبحث الثالث

تجربة الهند في اقامة المدن الصناعية

أولا: نبذة عن اقتصاد الهند

تعد الهند من البلدان الناهضة والتي حققت في العقدين الماضيين معدلات نمو كبيرة، مما جعلها دولة تنافس البلدان المتقدمة في صدارة العالم على المستوى الاقتصادي، إذ يقع هذا البلد في جنوب اسيا ويحده من الغرب دولة الباكستان ومن الشمال الصين والنيبال ومن الشرق بنغلاديش، وتبلغ مساحتها الجغرافية حوالي (٣،٢٨٧،٠٠٠) كم٢، وعدد سكانها يزيد على (١,٣) مليار، وتتكون من (٢٨) ولاية و(٧) أقاليم اتحادية، ومن السمات المميزة للهند الوحدة الوطنية لسكانها بالرغم من التنوع اللغوي والديني فيها، كما تتميز باقتصاد حيوي وتنافسي، وإنها تمر بمرحلة التحول من مجتمع ريفي وتقليدي إلى صناعي حديث، وتتمتع الهند بقطاع زراعي وصناعي وخدمي جيد، إذ تشمل المنتجات الرئيسية للقطاع الزراعي على الأرز والقمح والبذور الزيتية والقطن والشاي وقصب السكر والاغنام والماشية والماعز والدواجن والاسماك، كما تشمل المنتجات الصناعية الرئيسية على المنسوجات والكيمياويات والصناعة الغذائية والاسمنت والبترول والبرمجيات و معدات النقل وغيرها، كما يحتل قطاع الخدمات في الهند مكانة تنافسية دولية متميزة، إذ ساهم بشكل كبير في تهيئة المدخرات والاستثمارات المحلية والاجنبية للمساهمة في خطة التنمية الاقتصادية خلال العقود الاخيرة في الهند، كل هذا مكن الهند من تحقيق هذه الانطلاقة السريعة في عملية التنمية الاقتصادية.[1]

والجدول التالي يوضح انتاج القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الهندي وكما يأتي:

([1]) ينظر في ذلك إلى:

١. هاشم جبار المفرجي الحسيني، ادارة الموازنات العامة واستقرار الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة الامريكية والهند (دراسة قياسية تطبيقية مقارنة للمدة ١٩٩٦ – ٢٠١٠)، اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، العراق،٢٠١٢، ص٦٤- ص٦٧.
٢. هدير عبد المنصف شحاته، تجارب التنمية-الهند نموذجا، ورقة بحثية مقدمة لمركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، مصر،٢٠١٦،ص٣.
٣. سي. ام. بهانداري، الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية التنافس على موارد الطاقة ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط١، ٢٠٠٨، ص٣٦٣.

جدول (١٨) إنتاج القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الهندي للمدة ٢٠١٠-٢٠١٨
(مليون دولار)

السنة	GDP	إنتاج القطاع الصناعي	إنتاج القطاع الزراعي	انتاج القطاع الخدمي	نسبة مساهمة الصناعة إلى %GDP
٢٠١٠	١٦,٧٥٦,١٥٣	٥,١٤٨,٣٤١	٢,٨٥٢,٩٨٨	٢,٠٧٣,٨٤٤	٣٠,٧٣
٢٠١١	١٨,٢٣٠,٤٩٩	٥,٤٩٨,٦٢٦	٣,١٣٤,١٨٣	٣,٥٧٤,٦٨٢	٣٠,١٦
٢٠١٢	١٨,٢٧٦,٣٧٩	٥,٣٧٢,٩٨٦	٣,٠٧٨,٧٢٥	٣,٨٤٤,٢٥٦	٢٩,٤٠
٢٠١٣	١٨,٥٦٧,٢٢١	٥,٢٧٤,٠٠١	٣,١٨٣,٩٨٦	٤,١٦٣,٧٥٠	٢٨,٤١
٢٠١٤	٢٠,٣٩١,٢٧٥	٥,٦٣٩,٤٩٣	٣,٤٢٤,٠٨٩	٤,٥٨١,٢٥٤	٢٧,٦٦
٢٠١٥	٢١,٠٣٥,٨٧٨	٥,٧٥٢,٧٦٤	٣,٤٠٢,٤٥٠	٤,٩٩٣,٣٤٤	٢٧,٣٥
٢٠١٦	٢٢,٩٠٤,٣٢١	٦,١٠٢,٢٠٨	٣,٧٢١,٩٠٩	٥,٤٣٦,٧١٤	٢٦,٦٤
٢٠١٧	٢٦,٥٢٢,٤٢٩	٧,٠٢٧,٩٥٩	٤,١٤٢,٦٥٩	٥,٨٨٥,٠٥٦	٢٦,٥٠
٢٠١٨	٢٧,١٨٧,٣٢٢	٧,٢٧١,٦٢٨	٣,٩٦٩,٨٧٥	٦,٣٤٩,٠٠٢	٢٦,٧٥

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

١. بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، متوفر على الرابط: https://data.albankaldawli.org
2. Economic Survey2019-20 Statistical Appendix, Vol.2, Government Of India Ministry Of Finance, Department Of Economic Affairs Economic Division, New Delhi , 2019, P8.

* البيانات في القطاع الخدمي محولة من العملة المحلية الروبية الهندية إلى الدولار الامريكي حسب سعر الصرف (٠,٠١٤) دولار لكل روبية لعام ٢٠٢٠.

نلاحظ من الجدول اعلاه ان الـ GDP حقق خلال هذه المدة ارتفاعاً واضحاً وحقق نتائج جيدة في السنتين الاخيرتين وهذا دليل على حجم التطور الحاصل في الاقتصاد الهندي، إذ وصل GDP إلى (٢٦,٥٢٢,٤٢٩) و (٢٧,١٨٧,٣٢٢) مليون دولار لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وعلى التوالي، اي ان الـ GDP حقق ارتفاع بقيمة (٦٦٤,٨٩٣) مليون دولار في عام ٢٠١٨، أما بالنسبة لإنتاج القطاع الصناعي نلاحظ إنه بلغ اعلى قيمة له في عام ٢٠١٨وبمقدار (٧,٢٧١,٦٢٨) مليون دولار، وبنسبة مساهمة (٢٦,٧٥)%، بعد ان كانت اعلى نسبة مساهمة له (٣٠,٧٣)%، وبقيمة انتاج (٥,١٤٨,٣٤١) مليون دولار في عام ٢٠١٠. ولو قمنا بجمع القطاعات الرئيسة الثلاثة لعام ٢٠١٠ نلاحظ ان قيمة انتاجها تبلغ (١٠،٠٧٥,١٧٣) مليون دولار، وبما ان الـ GDP يبلغ (١٦,٧٥٦,١٥٣) مليون دولار، فهذا يعني ان ما قيمته (٦,٦٨٠,٩٨٠) مليون دولار هو انتاج باقي القطاعات غير المذكورة.

كما نفذت الهند عدة مبادرات لدعم التنمية الاقتصادية منها:

١. **اصنع في الهند Make in India : طرحت مبادرة اصنع في الهند في عام ٢٠١٤ تهدف في المقام الأول إلى تحفيز الشركات الصناعية لكي تنتج في الهند من اجل أن تصبح الهند محور صناعي عالمي، إذ قامت الحكومة الهندية بتنفيذ العديد من الإصلاحات في مجالات السياسة الحكومية مثل تبسيط النظام الضريبي وتحرير الأسعار وغيرها، وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك**

لتعزيز القدرة التنافسية للبلد من خلال تعزيز الابتكار وتطوير مهارات العمل وتوفير البنية التحتية الحديثة.[١]

٢. المدن الذكية Smart cities: طرحت الحكومة الهندية مبادرة المدن الذكية بالتعاون مع الولايات الهندية والحكم المحلي، بهدف دفع النمو الحضري من خلال تعديل البنية التحتية، وتحسين جودة المعيشة للناس عن طريق تنمية المناطق المحلية وتسخير التكنولوجيا، ويكون تركيز المدن الذكية علي تحسين المدينة وتجديدها وتوسيعها، ونفذت هذه المبادرة في كل الولايات، إذ خصصت حكومة الاتحاد (٤٨,٠٠٠) كرور/ روبية* علي مدار خمس سنوات بمتوسط (١٠٠) كرور/ روبية للمدينة في السنة، ما يعادل ما تساهم به الولاية في المرحلة الأولى من التنفيذ وقد تم تقييم (٢٠) مدينة للتنفيذ وفق تلك المبادرة.

٣. تسهيل عمل الاستثمار Facilitating investment work : تهدف لتحسين بيئة العمل في الهند، إذ قامت الحكومة ببحث وتشريع عدة قوانيين تتجه نحو تسهيل أعمال بدء وإقامة المشروعات والأعمال، ومن هذه الإجراءات (التقديم الإلكتروني للحصول علي الرخص الصناعية عن طريق الإنترنت، حصر الوثائق المطلوبة لأعمال التصدير والاستيراد على (٣) وثائق، إزالة متطلبات الحد الأدنى من رأس المال المدفوع لإقامة وتكوين الشركات، منح التصريح الأمني على الرخصة الصناعية خلال (١٢) يوم).

٤. مشروع القطار السريع The express train project : وافقت لجنة الشؤون الاقتصادية في الحكومة على مشروع القطار السريع في ديسمبر ٢٠١٥، ليتم تنفيذ الدعم التقني والمالي من اليابان في نفس الشهر إذ وقعت كلا الحكومتين مذكرة تفاهم حول التعاون من أجل إنجاز هذا المشروع، وتكون التكلفة الكلية حوالي (٩٧,٦٣٦) كرور/ روبية كما يتوقع من اليابان تقديم دعم مالي وتسهيلات سداد على (٥٠) سنة بمعدل فائدة (٠,٠١) % ويبلغ طوله (٥٠٨) كم بين مومباي وكوجارات إذ تصل سرعته القصوى إلي (٣٥٠) كم/ساعة ويتوقع أن يستفيد من هذا المشروع (١٣) مليون مسافر وفي عام ٢٠٢٣ سيصل العدد إلى ما يقارب (٦٨) مليون مسافر.[٢]

لقد اهتمت الهند بالقطاع الصناعي لدوره الكبير في عملية التنمية الصناعية، إذ تم وضع الاساس لهذا القطاع في الخطة الخمسية الثانية عام ١٩٥٦ وكان الهدف الرئيس هو قابلية المنشأت الصغيرة على استيعاب

([1]) Chang Woon Nam and Peter Steinhoff : The Make in India Initiative, CESifo Forum , munchen , Vol. 19, 2018, P44.

* غالباً ما تكون مكتوبة مبالغ كبيرة من المال في الهند من حيث كرور. على سبيل المثال، يتم كتابة (١٠٠،٠٠٠،٠٠٠) روبية هندية إلى ١٠ كرور. للمزيد ينظر في ذلك إلى: https://ar.wikipedia.org

([٢]) ينظر في ذلك إلى:
١. هدير عبد المنصف شحاته، مصدر سابق، ص٧.
٢. بدء مشروع قطار سريع في الهند يوطد العلاقات مع اليابان، متوفر على الرابط: https://www.france24.com

العمالة، كما تم تأسيس مؤسسة التطوير الصناعي والتي تعنى بالصناعات الصغيرة (Small Industries Development Organization)، فضلاً عن مؤسسة التطوير الاداري للمنشأت المتوسطة والصغيرة عام ١٩٨٣، فضلاً عن معهد الهند للإدارة عام ١٩٩٣ والمجلس الوطني للمنشأت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة عام ٢٠٠٦. ومع بداية الالفية الثالثة قامت وزارة المنشأت الصغيرة والمتوسطة(MSME) باستحداث نظام لربط مصادر التمويل مع المنشأت التي تقوم بإدخال التكنولوجيا الجديدة عام ٢٠٠٠، ثم قامت الدولة باستحداث مفوضية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠٠١ والتي قامت بدورها بتأسيس (٣٠) مؤسسة داعمة للمنشأت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والمنشأت المتناهية الصغر، ومن اهمها (برنامج المدن والعناقيد الصناعية ، مجلس التطوير الاداري ، برنامج التنافسية الصناعية ، تطوير القدرات والمهارات ، تحسين الجودة ضمن برنامج حوافز التصدير مجلس استشاري للمنشأت القديمة).[١] أما المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي لها اهتمام كبير في الهند، إذ أن الهند تضم نحو (٥١) مليون مشروع صغير ومتوسط، يوفرون نحو (١٢٠) مليون فرصة عمل، ويساهم بنحو (٣٨) % من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، فيما تمثل نحو(٤٠) % من الصادرات الهندية، وقد سجل القطاع نمواً في حدود (٢٠) % خلال عامي ٢٠١٥ – ٢٠١٦، وتمثل القاعدة لظهور المدن الصناعية المتخصصة مثل مدينة لودهيانا الصناعية في البنجاب، والاساس لمئات من العناقيد والتجمعات الصناعية.[٢] ويضم هذا القطاع اكثر من (٣) ملايين وحدة صناعية تشارك بنسبة (٣٥) % من حجم المنتجات الهندية، ويبلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع تقريباً (١١,٣)% سنوياً وهو معدل يتجاوز بكثير ما حققه قطاع الصناعات الثقيلة، ويوجد في هذا القطاع قرابة الـ (١٧) مليون عامل ينتجون ما يعادل (١٠٧) مليار دولار اي بنسبة تقدر بـ (١٠) % من الناتج القومي الهندي خلال عام ٢٠٠٦، وقد حظيت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشتى انواع الدعم الحكومي من توفير التمويل اللازم لها وبفوائد منخفضة، كما قامت الحكومة بتوفير البنية الرئيسة لتلك المؤسسات وفي مقدمتها التدريب وتطوير المهارات واقامة المجمعات الصناعية والتسويق، كما ارغمت الصناعات الكبيرة بتصنيع السلع المخصصة للصناعات الصغيرة وبشرط تصدير (٥٠) % من منتجاتها للخارج .[٣] كل هذا ادى لزيادة عدد براءات الاختراع والعلامات التجارية في الهند، وكما في الجدول الآتي:

---

(١) ينظر في ذلك إلى:
١. أثير ناطق محمد نجيب، مصدر سابق، ص٤٥- ص٤٦.
٢. عمر خلف فزع محمد الأنباري، مصدر سابق، ص٥٨- ٥٩.

(٢) ينظر في ذلك إلى:
١. جان جوزيف بوالو، الاقتصاد الهندي، ترجمة صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، ط١ ،٢٠١١، ص٥٧ – ص٥٨.
٢. انطلاق القمة العالمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في نيودلهي، صحيفة الاتحاد، متوفر على الرابط: https://www.alittihad.ae

(٣) ايهاب علي داوود الموسوي، مصدر سابق، ص٩٠ - ص٩١.

جدول (١٩) نسبة براءات الاختراع في الهند إلى العالم للمدة ٢٠١٠-٢٠١٨

السنة	براءات الاختراع في الهند	براءات الاختراع على مستوى العالم	نسبة براءات الاختراع في الهند إلى العالم%
٢٠١٠	٣٩,٧٦٢	١,٩٩٧,٤٠٠	١,٩٩
٢٠١١	٤٢,٢٩١	٢,١٥٨,٢٠٠	١,٩٦
٢٠١٢	٤٣,٩٥٥	٢,٣٣٨،١٨٤	١,٨٨
٢٠١٣	٤٣,٠٣١	٢،٥٦٧،٩٠٠	١,٦٨
٢٠١٤	٤٢,٨٥٤	٢،٦٨٠،٩٠٠	١,٦٠
٢٠١٥	٤٥,٦٥٨	٢،٨٨٨،٨٠٠	١,٥٨
٢٠١٦	٤٥,٠٥٧	٣،١٢٧،٩٠٠	١,٤٤
٢٠١٧	٤٦,٥٨٢	٣،١٦٨،٩٠٠	١,٤٧
٢٠١٨	٥٠,٠٥٥	٣،٣٢٦،٣٠٠	١,٥١

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

1. **WIPO IP Facts and Figures, World Intellectual Property Organization (WIPO) , Switzerland , 2014,2016 and 2017 , p38.**
2. **WIPO IP Facts and Figures, World Intellectual Property Organization (WIPO), Switzerland, 2013, P32.**
3. **WIPO IP Facts and Figures, World Intellectual Property Organization (WIPO) , Switzerland, 2015, 49.**

نلاحظ من خلال الجدول (١٩) ان عدد براءات الاختراع في الهند سجلت اعلى قيمة لها خلال عام ٢٠١٨، إذ بلغ عدد براءات الاختراع فيها (٥٠,٠٥٥)، وبنسبة (١,٥١%) من اجمالي عدد براءات الاختراع في العالم. وهذا يدل على التطور الحاصل في الهند وعلى مدى اهتمام الهند بالصناعة وتطويرها. الا ان عدد براءات الاختراع فيها اقل من اليابان والمانيا كونها مازالت دولة اخذة بالنمو وتهدف إلى النهوض بصناعتها.

ثانيا: المدن الصناعية في الهند

يرجع تاريخ برنامج المدن الصناعية في الهند إلى عام ١٩٥٥، عندما اقترح فريق التخطيط الدولي فكرة إنشاء مناطق ومدن صناعية بناءً على طلب من حكومة الهند ، إذ قام الفريق بزيارة أجزاء مختلفة من البلاد إلى جانب نظرائهم الهنود ، وقاموا بدراسة الصناعات الصغيرة وحالتها في الهند في النصف الأخير من عام ١٩٥٣، وقدموا سلسلة من التوصيات لتطويرها، بعدها حصل البرنامج على التمويل اللازم عندما أوصى مجلس الصناعات الصغيرة الحجم باعتماده من أجل تطوير الصناعات الصغيرة وذلك في اجتماعها الذي عقد في يناير ١٩٥٥، في العام نفسه تم وضع مخطط شامل للمدن الصناعية وتم إطلاق هذا البرنامج التاريخي من قبل وزارة الصناعة الهندية، على اثره تم إنشاء مدينة صناعية في عام ١٩٥٥ بالقرب من محطة سكة الحديد

في راجكوت من قبل حكومة ولاية سوراشترا السابقة*بعدها وافقت حكومة الهند على انشاء عشر مدن صناعية منها(٥) مدن صناعية في ولاية كيرالا وهي (بلغات ، تريفاندرام ، كوتايام ، كويلون، تريكور) و(٢) في مدراس وهي (غيندي، ناجار) و (٢) في أوتار براديش وهي (كانبور ، أغرا) وواحدة في غوجارات وهي (راجكوت)، إلى جانب ذلك تم إنشاء اثنتين من المدن الصناعية في اوكهالا بالقرب من نيودلهي والاخر في ناينى بالقرب من الله أباد من قبل المؤسسة الوطنية للصناعات الصغيرة.[1] ووفقا لإحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO فإنه يوجد في الهند نحو (٤٠٠) مدينة صناعية للمنشآت الصغيرة الحجم، كما يوجد في الهند مدن صناعية كبيرة الحجم تساهم بعضها بنسبة (٩٠) % من الإنتاج الصناعي للهند في بعض المنتجات مثل مدينة لودهيانا الصناعية لصناعة الملابس، كما أن النسبة الأكبر من صادرات الهند من المجوهرات يتم إنتاجها في مدينتي سورات ومومباي الصناعيتين، كما تشتهر المدينتان الصناعيتان في أجرا وفي كولكاتا بتصنيع الجلود والمنتجات الجلدية، وبشكل عام يبلغ عدد المدن الصناعية في الهند حوالي (١,٢٢٣) مدينة صناعية موزعة حول ولايات الهند، إذ تسهم بتشغيل النسبة الأكبر من العمالة الهندية. ومن أهم السياسات الحكومية التي تدعم المدن الصناعية في الهند هي:

١. تأسيس اتحاد للمدن الصناعية: تم تأسيس هذا الاتحاد بهدف دعم الروابط الصناعية بين المدن الصناعية المختلفة وبما يمكنها من الاستفادة من مزايا توفير مستلزمات الانتاج بأسعار تنافسية، وتوفير المعلومات التسويقية، والاستفادة من تجارب تحديث التكنولوجيا، وغيرها من المزايا.
٢. برنامج تنمية المدن الصناعية الهندية: تقوم الحكومة الهندية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بتنفيذ برنامج لتنمية المدن الصناعية الهندية Cluster Development Programme (CDP) ، والذي يساهم بشكل كبير في دعم العديد من المنشآت الصناعية في مجالات إعادة الهيكلة والتحديث الصناعي، ونشر التوعية المجتمعية بأهمية المدن الصناعية.
٣. برنامج تطوير التكنولوجيا: يهدف البرنامج إلى تسهيل عمليات التحديث والتطوير التكنولوجي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند عن طريق تقديم دعم مالي بنسبة (١٥) % من تكاليف هذا التحديث والذي يتم من خلاله شراء معدات وآلات إنتاج حديثة.

* اندمجت راجكوت في ولاية غوجارات من ١ مايو ١٩٦٠.للمزيد ينظر في ذلك إلى:
https://mimirbook.com

([1]) Industrial Estates An Overview, Op.Cit, P121 – P122.

٤. برنامج التمويل الميسر: والذي يمنح المنشآت الصغيرة والمتوسطة القائمة أو الجديدة قروض تصل إلى (٥) ملايين روبيه هندية.[١]

ومن الاهداف الرئيسة للمدن الصناعية في الهند هي:

١. التطور السريع للصناعات الصغيرة.
٢. تحويل الصناعات الصغيرة من المناطق المزدحمة إلى المباني الصناعية بهدف زيادة انتاجيتها.
٣. تحقيق التنمية الصناعية في القرى والمدن الصغيرة.
٤. تحفيز نمو الصناعات المساعدة في البلدات المحيطة بالمنشآت الصناعية الكبرى التابعة للقطاعين العام والخاص.
٥. توفير فرص العمل لطلاب الجامعات والفنون التطبيقية لتمكينهم من كسب الدخل اثناء التعلم.
٦. تطوير عملية التصنيع في الريف والمناطق المتخلفة اقتصادياً.[٢]

أما بالنسبة إلى الاجراءات الحكومية و الحوافز المقدمة داخل المدن الصناعية فهي:

١. تسهيل الحصول على الموافقات اللازمة وبطريقة الية بواسطة هيئة واحدة تمنح الموافقات والتصاريح اللازمة على أن تتبع هذه الهيئة وزارة التجارة الخارجية.
٢. تسهيل الإجراءات الجمركية خاصة فيما يتعلق بعمليات فحص الواردات والصادرات.
٣. إعفاء كامل من ضريبة الدخل لمدة (٥) سنوات من بداية النشاط .
٤. إعفاء (٥٠) % من الدخول من ضريبة الدخل خلال السنتين التاليتين للخمس سنوات .
٥. إعفاء كامل من كافة الرسوم والضرائب الجمركية وغيرها على السلع الرأسمالية او المواد الخام وقطع الغيار المشتراة من السوق المحلي أو المستوردة من الخارج.
٦. حرية فتح حسابات بالعملة الأجنبية وعدم وجود قيود على حركة تلك الحسابات سواء للداخل أو للخارج .
٧. إعفاء السلع المستوردة للاستعمال الشخصي لتلك الشركات من الرسوم الجمركية لمدة (٥) سنوات من بداية نشاطها.
٨. الإعفاء من الحصول على التراخيص الصناعية فيما عدا بعض الصناعات الحيوية مثل الأدوية والصناعات العسكرية. [٣]

ويوضح الجدول الآتي ولايات الهند وعدد المدن الصناعية المقامة وعدد العاملين فيها.

---

(١) غرفة تجارة المنطقة الشرقية-المملكة العربية السعودية، دراسة حول افاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية، مصدر سابق، ٢٠١٣، ص٢٩ – ص٣٠.

(2) Industrial Estates An Overview, OP.CIT, P114.

(٣) محمد عوض عبده الدبسي، مصدر سابق، ص١٤٩ – ص١٥٠.

جدول (٢٠) المدن الصناعية والعاملين فيها في الهند للعام ٢٠١٨

ت	الاقليم او الولاية	عدد المدن الصناعية	عدد العمال
١	Andhra Pradesh	٧١	٧٩,٩٠٥
٢	Assam	٨	٦،٤١٢
٣	Bihar	٥٤	٢٤,٤٨٠
٤	Delhi	٢	٧,٣٥٠
٥	Gujarat	١٠٦	١٩٥,٣٢٩
٦	Haryana	٣٨	٥٢,١٧١
٧	Himachal Pradesh	٢٠	٨,١٣٢
٨	Jammu & Kashmir	١٣	٥,٥٦١
٩	Karnataka	١٢٦	١٢١,٧٠٦
١٠	Kerala	١٤٩	١٤٦,١١٦
١١	Maharashtra	٧٤	١١٧,٨٧٤
١٢	Madhya Pradesh	٩١	٣٨,٤٤٢
١٣	Orissa	٤	٢,٤٠٥
١٤	Punjab	٦٧	٨٨,٩٣٩
١٥	Rajasthan	٣٨	٢٦,٤٥٤
١٦	Tamil Nadu	١٣١	٣٠٣,٦٩٩
١٧	Uttar Pradesh	١٣١	١٠٠,٥٨٦
١٨	West Bengal	٣٦	٣٤,١٠٩
١٩	CHANDIGARH	١	٦٧٠
٢٠	UTTARANCHAL	١٧	٧,٠٣٠
٢١	MANIPUR	٤	٢,١٨٠
٢٢	MIZORAM	١	٥٥٩
٢٣	MEGHALAYA	١	٤٧٩
٢٤	JHARKHAND	١٥	١١,٧٢١
٢٥	ANDAMAN & NICOBAR ISLANDS	١	٤٩٨
٢٦	CHHATTISGARH	٢٤	١٦٠٣٩
	المجموع	١٢٢٣	١,٣٩٨,٨٤٦

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على :

- The office of Development Commissioner (MSME), Government of India, on

http://www.dcmsme.gov.in

نلاحظ من الجدول (٢٠) ان ولاية كيرالا Kerala تستحوذ على العدد الاكبر من المدن الصناعية وهي (١٤٩) مدينة صناعية مع وجود (١٤٦,١١٦) موظف، تليها تاميل نادو Tamil Nadu و اوتار براديش Uttar Pradesh بواقع (١٣١) مدينة صناعية، و(٣٠٣,٦٩٩) موظف في ولاية تاميل نادو و (١٠٠,٥٨٦) موظف في ولاية اوتار براديش، وبالتالي نجد ان المدن الصناعية في الهند تساهم مساهمة

فعالة في توظيف العاملين وتنشيط الصناعات والمنتجات. وفيما يلي سنتطرق إلى مدينتين صناعيتين في الهند وهما بنجالور وبانيبات، وكما يأتي:

١. بنجالور

تقع مدينة بنجالور الصناعية في ولاية كارناتاكا جنوب الهند وعلى بعد حوالي (١,٠٦٨) كم من العاصمة نيو دلهي New Delhi، وتبلغ مساحة إقليم المدينة (٢٠,١٩٠) كم٢ في حين تشغل المدينة ذاتها مساحة (٤٧٥) كم، يقع في هذه المدينة المعهد الهندي للعلوم وهو أول معهد للعلوم بالهند، وتعد المدينة مركزاً تكنولوجياً لاحتوائها على شركات التكنولوجيا.[١] تم اختيار بنجالور لتكون النموذج الأول لوادي السيليكون الهندي وقد تم اختيار موقعها بناء على الآتي:

أ. تعد الأنشطة المعلوماتية الإنتاجية هي الأنشطة الرئيسية للمدينة، إذ تحتوي المدينة أكبر عدد من المؤسسات المتخصصة (محلية وعالمية) في تكنولوجيا المعلومات (معدات، برمجيات) على مستوى المدينة فقط.
ب. تواجد الجامعات وكليات للهندسة، مع وجود جامعة أبحاث متميزة STSC .
ج. التواجد بالقرب من المطارات الدولية والموانئ البحرية.
د. وجود دعم من الحكومة المركزية والمحلية.
ه. توفر بيئة نقية خالية من التلوث.
و. مستوى معيشي مرتفع.

ومنذ عام ١٩٩٨ أصبحت المدينة الموقع الأول للأنشطة الخدمية الخاصة بالمؤسسات العالمية لاسيما المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والمعاملات المالية بالإضافة إلى تواجد بعض الأنشطة الصناعية والتجارية الرئيسية الأخرى.[٢] وتمتلك بنجالور انشطة اقتصادية قوية ومتوازنة متمثلة بالهندسة الخفيفة والثقيلة والسيارات والطيران والتكنولوجيا العالية مثل تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية والبحث والتطوير، كما تعد بنجالور موطن لـ (٥٠٠) شركة و (٦٨٢) شركة متعددة الجنسية و (١٣١) شركة للتقنية الحيوية وحسابات ما يقرب نصف من (٢٦٠) شركة تكنولوجية في الهند، كما ان بنجالور مقر لشركة بايكون وهي شركة التكنولوجيا الحيوية الرائدة في البلاد وتحتل المركز (١٦) في العالم من إذ الايرادات،

([1]) Bengaluru, on: https://www.britannica.com/place/Bangalore-India

([٢]) ينظر في ذلك إلى:
١. الطيبي عبد الله، مصدر سابق، ص١٨٤ـ ص١٨٥.
٢. حمزة العوادي، مصدر سابق، ص١٧٦.

ويوجد فيها مركز ابحاث تكنولوجيا (جاك ويلش واو) الذي يعد ثاني اكبر منشأة ابحاث لجنرال الكتريك في العالم، والذي يعمل فيه نحو (١,٦٠٠) شخص من بينهم اكثر من (١,٠٠٠) شخص حامل للدكتوراه.[١]

أصبحت بنجالور وجهة للمستثمرين في جميع أنحاء العالم وهذا بفضل قانون التسهيلات الصناعية وتوفر القوى العاملة الماهرة للغاية، إضافة إلى قيام الدولة بتقديم الدعم اللوجستي، كما ان وجود الأسواق في البلد لتصريف المنتجات و قيام إدارة ولاية كارناتاكا بتسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين وتنفيذ التدابير السياسية من أجل نمو صناعي أسرع وأكثر سلاسة، كان له دور في جذب المستثمرين داخل بنجالور. كما ساهمت بنجالور بزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر داخل ولاية كارناتاكا بصورة خاصة وداخل الهند بصورة عامة، إذ بلغت حصة ولاية كارناتاكا (١٩,١١%) في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الهند خلال عامي ٢٠١٧ -٢٠١٨. كما اجتذبت الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة (٣٢,٧٢١) مليون دولار أمريكي من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٨. وهذا يمثل (٨,٣٩ %) من الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة ككل.[٢]

اسهمت بنجالور ايضا في زيادة قيمة صادرات صناعة البرمجيات التي قدرت عام ٢٠٠٠ بنحو(٣,٩) مليار دولار بعد أن كانت لا تتجاوز (١٠٠) مليون دولار في أوائل التسعينيات، وارتفعت إلى (١٥٥) مليار دولار في العام ٢٠١٥.[٣]

ظهرت كثير من المحاولات والخطط لحل المشكلات التي تواجهها المدينة الصناعية في بنجالور، وبالتالي إمكانية تطويرها وتطوير البيئة العمرانية لها ونجد من أهم محاولات التطوير ما يلي:

أ. تطور المؤسسات التعليمية ولاسيما المتخصص منها في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، فوصل عددها إلى (٢١) مؤسسة متخصصة في الهندسة إضافة إلى(٥٧) مؤسسة أخرى ضمن جامعة بنجالور، وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت الهند الدولة الأولى في المتخصصين في البرمجيات على مستوى العالم .

ب. تحسين أداء شبكات البنية الأساسية وتطويرها (كهرباء ، صرف ، مياه ....إلخ) .

ج. تطوير المناطق العشوائية داخل المدينة .

د. توفر تجمعات عمرانية جديدة خارج المدينة تعتمد على نظام التنمية المرحلية.

ه. تطوير شبكات الطرق والنقل على المستوى الإقليمي .

---

(١) ايهاب علي داوود الموسوي، مصدر سابق، ص٩٩- ص ١٠٠.

(2) ECONOMIC SURVEY OF KARNATAKA, 2018-2019, 41st Edition, Planning, Programme Monitoring and Statistics Department, India, p 82.

(٣) مناف قومان، التجربة الهندية: مسيرة الهند من بلد فقير إلى سابع أكبر اقتصاد في العالم، ٢٠١٧، متوفر على الرابط: https://www.noonpost.com

و. محاولة تكوين مؤسسات لإدارة المدينة والتحكم في تشغيلها ونموها .

ز. وضع خطط للتنمية المجتمعية (الثقافة ، التعليم .....الخ) .

ح. تطوير وتحسين المناطق الخضراء المفتوحة والحدائق على مستوى المدينة .

ط. مشاركة أطراف كثيرة في عمليات التطوير التكنولوجي (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الحكومة ، الجامعات والمعاهد ..... إلخ) .

ي. إنشاء محور لتكنولوجيا المعلومات يبدأ من مركز التكنولوجيا وحتى المدينة، بإذ يكون مدعماً بالبنية المعلوماتية الأساسية المتطورة.[١]

٢. بانيبات

تقع المدينة الصناعية بانيبات للغزل والنسيج في مقاطعة هاريانا Haryana في شمال الهند وعلى مسافة (١٠٠) كم تقريباً من دلهي ويعد قطاع النسيج هو القطاع الصناعي المهيمن في بانيبات بنسبة تقارب الـ (٩٠) % من إنتاج القطاع الصناعي الخاص. تهيمن على هذه المدينة الصناعية مؤسسات صغيرة ومصغرة، إذ تحتوي هذه المدينة الصناعية اكثر من (٣,٩٠٠) مؤسسة صغيرة ومصغرة، بينما لا يتجاوز عدد المؤسسات الكبيرة والمتوسطة في هذه المدينة الصناعية (٢٤) مؤسسة، وتقوم بانيبات بإنتاج المنسوجات المنزلية والتي تتمثل في (السجاد، أقمشة الأفرشة، الستائر، أغطية الطاولة، مناديل، مناشف، بطانيات، وملابس)، وقد ساعد التاريخ الطويل لتجمع الإنتاج والقدرات التكنولوجية في بانيبات في تسريع النمو في ثلاثة عقود ونصف الأخيرة. و تتكون مدينة بانيبات الصناعية للمنسوجات من عدة مجموعات مؤسسية كل مجموعة منها متخصصة في أحد الوظائف كتوريد المواد الخام (الغزل، النسيج، الصباغة) مروراً بوظيفة التطريز، التجهيز، القطع وتركيب الأقمشة وصولاً إلى الوحدات المساعدة(تركيب الأزرار، العلامات، الرسوم والنقوشات) ليتم توصيل المنتوجات أو الخدمات إلى العملاء وأخيراً العمل على اختيار قنوات التوزيع المحلية والدولية والترويج، ومع عمليات تطوير القدرة الابتكارية وتخصص العمالة الماهرة أصبحت الهند هي الرائدة في صناعة الآلات المستخدمة في تصنيع المنسوجات.[٢]

ارتبطت القدرات التكنولوجية على مستوى المدينة الصناعية بالنظام المعرفي المتكون من معاهد التدريب والتعليم، مراكز الخدمات، الوكالات العامة والخاصة التابعة لوزارة المنسوجات، والتي تعد سبباً في دعم ونشر التكنولوجيا، إذ ان معاهد التدريب والتعليم والوكالات العامة والخاصة تجمعها علاقات مهمة تفتح المجال للمؤسسات المتجمعة بالاستفادة من اقتصاديات ضرورية في كل من المجالات التسويقية واللوجستية

---

(١) الطيبي عبد الله، مصدر سابق، ص١٨٦.

(٢) ينظر في ذلك إلى:

١. سعاد قوفي، مصدر سابق، ص١٦٢ – ص١٦٤.

2. Panipat Looming Large, on: http://www.india-crafts.com.

والتمويل، وتعمل أيضاً على تقديم الوصول السهل لسلع وخدمات متنوعة في مجال التكوين والخبرة ومختلف الهياكل القاعدية، وهذا النظام المعرفي متكون من:

أ. مركز خدمات NITRA (North Indian Textile Research Association) (منظمة أبحاث النسيج في شمال الهند) :

يعمل هذا المركز على مساعدة المدينة الصناعية بانيبات من خلال تقديم الخدمات التالية:

- **إجراء تدريبات قصيرة لبرمجة الكومبيوتر والتصاميم المساعدة وتدريبات أخرى للنسيج على ألة الجاكار.**
- **التدرب على الة Dobby (الة نسيج لأجزاء صغيرة ومتماثلة أبسط من تلك المنتجة من نسيج الجاكار).**
- **تقديم الاستشارات في المجال حول شهادة الجودة و حفظ الطاقة وعلاج التدفقات.**
- **توفير المرافق للاختبار الفيزيائي والكيمائي والبيئي للألياف و الأقمشة والسجاد.**

ب. مركز خدمات الحياكة WSC (Weaver Service Centre):

يعد هذا المركز في بانيبات واحداً من أصل (٢٤) مركز موجوداً في كل الهند والمعتمد من طرف المكتب المفوض لتنمية الحرف اليدوية التابع لوزارة النسيج، ويعمل هذا المركز على تقديم خدمات تقنية لحائكي المنسوجات اليدوية ويمتلك هذا المركز عدة مرافق كقسم التصميم، قسم النسيج، قسم المعالجة، الطباعة، المكتبة ونظام التوثيق، تمنح تقريباً (٥) ملايين روبية كاملة للمركز لدفع الرواتب، مع تخصيص القليل منها لصندوق التنمية.

ج. التعاونية الوطنية لتنمية الة النول فرع بانيبات NHDC(National Handloom Development Corporation):

تتمثل الوظيفة الرئيسية للمؤسسة الوطنية لتنمية النول في شراء الغزل من جميع أنحاء الهند وتوفير غزل ذو جودة لوحدات النسيج الصغيرة وبسعر معقول، كما توفر أيضاً الأصباغ، والمواد الكيميائية وتبرمج تدريبات في الصباغة بمساعدة خبراء من IT المعهد الهندي للتقنيات بدلهي ومعاهد أخرى.

د. المكتب الإقليمي للجنة المنسوجات:

تتضمن أنشطة المكتب الإقليمي للجنة المنسوجات ما يلي:

- **تعزيز التواصل بين الوكلاء داخل المدينة الصناعية والوكلاء الخارجيين.**

- **إجراء دراسة تحليلية تقنية بمساعدة أكاديمية PEARL*.**
- **تنظيم أنشطة تدريبية كإدارة المخزون، بالإضافة إلى وجود بعض المؤسسات في القطاع الخاص كمعهدTEX للنسيج و المعهد الوطني لتصميم الأزياء و معهد IB للتصميم.[١]**

إن نجاح الهند في مجال صناعة الملابس والمنسوجات يرتبط إلى حد كبير بنجاحها المحلي السابق في التكنولوجيا المرتبطة بصناعة الأصباغ، فقد مكنت الروابط الخلفية مؤسسات المدينة الصناعية من الحصول على الأجهزة المتخصصة بسعر أقل، ومع عمليات تطوير القدرة الابتكارية، وتخصص العمالة الماهرة أصبحت الهند هي الرائدة في صناعة الآلات المستخدمة في تصنيع المنسوجات، جاء ذلك نتيجة تفاعل المؤسسات من خلال العلاقة زبون مورد في الصناعات المساندة كمصدر مهم لانتشار التكنولوجيات الجديدة. هناك أيضاً مؤسسات صغيرة ومتوسطة ضمن مدينة بانيبات تملك ما يسمى بالجاكار الالكتروني، أي أن العلاقات الخلفية سمحت لها بإدخال التكنولوجيا في الآلة، كان ذلك بإدخال تغييرات هامة على مستوى الألات، وادخال تقنيات مكلفة بقيمة (٥٠) مليون روبية، إذ أن العديد من الأجهزة الالكترونية كآلة التطريز الإلكترونية، وآلات الفحص أدخلت من طرف مؤسسات متوسطة الحجم.[٢]

يتبين لنا مما سبق ان برنامج المدن الصناعية في الهند يعد من اكبر البرامج الصناعية في الدول النامية ويمثل جزء مهم من خطة تنمية الصناعات الصغيرة في الهند، وللحكومة الهندية دور مهم في نجاحه ، إذ تبنت مسؤولية انشاء وتمويل برنامج المدن الصناعية وعندما نجح هذا البرنامج شجعت القطاع الخاص على الدخول إلى هذا المجال.

*** تعد أكاديمية PEARL المؤسسة الرائدة في الهند في مجال التصميم والأزياء والإعلام، قدمت المؤسسة أكثر من ٣٠ برنامجاً فريداً من برامج الدراسات العليا والتطوير المهني من خلال الجامعات في دلهي وجايبور ومومباي. للمزيد ينظر في ذلك إلى: https://pearlacademy.com**

(١) سعاد قوفي، مصدر سابق، ص١٦٨.

(٢) ينظر في ذلك إلى:

1. **V K Batra and Parvin Batra: Panipat City of Handlooms & International Home Textiles Hub, TEXTILE VALUE CHAIN, 2015.**

٢. سعاد قوفي، مصدر سابق، ص١٧٠.

الفصل الثالث

ممكنات تطبيق التجارب الدولية للمدن الصناعية في العراق

المبحث الأول: نظرة في الاقتصاد والقطاع الصناعي العراقي

المبحث الثاني: واقع المدن الصناعية في العراق

المبحث الثالث: سياسات واستراتيجيات الافادة من التجارب الدولية في مجال المدن الصناعية

تمهيد:

يحظ القطاع الصناعي باهتمام كبير عالمياً، وهذا الاهتمام يأتي من قدرة هذا القطاع على إحداث تطورات مهمة ورئيسية في الاقتصاد والتنمية بشكل سريع. ففي العراق قطع القطاع الصناعي شوطاً كبيراً في مجال الاقتصاد والتنمية، إذ بدأ القطاع الصناعي بالنهوض في منتصف العشرينات من القرن الماضي ثم بدأ بالتطور في بداية الثلاثينات، وكان قطاع النفط هو الأبرز من بين باقي الأنشطة الصناعية، واستمر القطاع الصناعي في العراق بالتطور وصولاً إلى عقد الخمسينيات والستينيات، إذ ظهرت بعض الصناعات على مستوى البلد، وشهدت فترة السبعينيات والثمانينيات تطور واضح للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي وقوة مشاركة قطاع الصناعة التحويلية، إلا إنه بدأ بالاضمحلال في بداية التسعينيات بعد الحصار الاقتصادي على العراق، واستمر بعدم إمكانيته على مواكبة التطورات إلى الوقت الحالي. أما من ناحية المدن الصناعية والتي تعتبر زاوية مهمة من زوايا القطاع الصناعي فلها دور كبير في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والعمراني، فقد انتشرت الكثير من المدن الصناعية في دول العالم، وسعى العراق ايضاً إلى تطبيق مفهوم المدن الصناعية، إذ تم التخطيط إلى إنشاء ست مدن صناعية موزعة من شمال العراق إلى جنوبه، وتهدف وزارة الصناعة والمعادن إلى اقامة وانشاء مدينة صناعية في كل محافظة من محافظات العراق. لذلك سنتناول في المبحث الأول من هذا الفصل نظرة في الاقتصاد والقطاع الصناعي العراقي، أما في المبحث الثاني سنتناول فيه واقع المدن الصناعية في العراق، وفي المبحث الثالث سنتعرف على سياسات واستراتيجيات الافادة من التجارب الدولية في مجال المدن الصناعية.

المبحث الأول

نظرة في الاقتصاد والقطاع الصناعي العراقي

أولا: نظرة تاريخية للاقتصاد العراقي

يحظى العراق بقاعدة موارد غنية ومتنوعة ويعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الكبيرة في الوطن العربي، وتعد قطاعات الإنتاج السلعي ومنها الخدمات والزراعة والصيد والغابات على التوالي من أهم القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر العراق من البلدان ذات الدخول المتوسطة.[1] كما يتصف الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد احادي الجانب تمثل الايردات النفطية المصدر الأساسي للدخل فيه، إضافة إلى إنه يعاني من تضخم اقتصادي عالي ونسبة بطالة مرتفعة واختلالات هيكلية في بنيته الاقتصادية انعكست على مؤشرات الأداء الاقتصادي فيه طيلة العقود السابقة. وعلى الرغم من إن الاقتصاد العراقي يتميز بموارده المختلفة إلا إنه مازال يعاني من هيمنة القطاع النفطي على ناتجه المحلي الإجمالي، ولقد كانت السياسات الاقتصادية التي اعتمدت خلال العقود الماضية سبباً في عدم تحقيق التنمية والتنويع الاقتصادي المطلوبان.[2] وفيما يلي ابرز سمات الاقتصاد العراقي :

١. موقع العراق الجغرافي: يحتل العراق موقع استراتيجي وسيط بين دول العالم فهو قريب من الأسواق العالمية ويطل على الخليج العربي من جهة وعلى مشارف أوربا من جهة أخرى مما يجعله نقطة وصل جغرافي لخطوط التجارة الدولية التي تربط دول غرب أسيا ودول الخليج العربي وجنوب شرق أسيا مع أوروبا ويساعد في ذلك وجود الموانئ العراقية والمنافذ الحدودية البرية العديدة والمطارات مع ارتباط العراق بشبكة كثيفة من الطرق البرية السريعة وخطوط السكك الحديدية وخطوط الملاحة البحرية، إضافة إلى ان العراق يقع على الطريق الاستراتيجي (طريق الحرير)* الذي يهدف إلى ربط الصين بغرب اسيا و أوروبا.

---

(١) عقيل شاكر عبد مهدي الشرع، تحليل مؤشرات الإصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي (مصر و العراق) دراسة حالة للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٧)، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠١٠، ص٢١٥.

(٢) رحيق حكمت ناصر، فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق،٢٠١٣، ص٤٠.

*هو مجموعة من الطرق المترابطة كانت تسلكها القوافل والسفن وتمرّ عبر جنوب آسيا رابطةً تشان (والتي كانت تعرف بتشانغ آن) في الصين مع أنطاكية في تركيا، و كان لطريق الحرير تأثير كبير على ازدهار كثير من الحضارات القديمة مثل الصينية والحضارة المصرية والهندية والرومانية حتى أنها أرست القواعد للعصر الحديث. للمزيد ينظر في ذلك إلى: https://ar.wikipedia.org

٢. الأطر القانونية الاستثمارية: تهدف التشريعات والقوانين في العراق إلى جذب الاستثمارات إليها من خلال الحوافز والإعفاءات والضمانات الممنوحة للمستثمرين إضافة إلى سهولة ومرونة عملية التعاقد، كل ذلك كان بهدف تسهيل الإجراءات أمام المستثمرين.[١]

٣. الموارد الطبيعية : يتمتع العراق بوفرة نسبية من الموارد الطبيعية إذ يحتل المرتبة الحادية عشر في انتاج الغاز الطبيعي فضلاً عن ذلك توفر المعادن مثل الكبريت والفوسفات ومواد البناء الأولية وكذلك الأراضي الصالحة للزراعة والمراعي التي تبلغ حوالي ثلث مساحة العراق الكلية ، إضافة إلى وجود النفط في مقدمة تلك الثروات.

٤. السكان والقوى العاملة : يمتلك العراق ثروة هامة وهائلة من القوى البشرية، والتي من شأنها ان تمارس أثرين اساسيين على الاستثمارات، ينصب الأثر الأول على جانب الطلب، إذ يؤدي نمو السكان بوتائر عالية إلى اتساع حجم السوق نتيجة لزيادة الطلب، أما الاثر الآخر فينصب على انخفاض تكاليف الانتاج وذلك من خلال انخفاض الاجور الناتجة عن الزيادة في عرض العمل، ومن الجدير بالذكر ان انخفاض المستوى النسبي لأجور اليد العاملة بشكل عام في العراق، إلى جانب توفر المهارات البشرية وبكلف منخفضة نسبياً عما هو متوفر لدى الدول المجاورة ادى إلى بروز ظاهرة المعروض من القوى العاملة ذات الاجر المنخفض.[٢]

٥. السوق الواسعة : يشكل حجم السوق المحلي ومعدل نموه أحد اهم العناصر الاساسية في جاذبية الدول للاستثمارات الاجنبية المباشرة وتوطين الشركات الاجنبية إذ ان الشركات المتعدية الجنسية تحاول دائماً الحصول على الاسواق، لأنه في ظل عدم جدوى المنافسة السعرية تصبح زيادة نصيب الشركة من الاسواق الدولية اساساً للبقاء الفاعل والمؤثر في المنافسة بين تلك الشركات. ولا يقتصر حجم السوق على عدد السكان لكن ايضاً على القدرة الشرائية للمستهلكين وعلى الميل الحدي للاستهلاك، وكذلك تركز الشركات الأجنبية على مدى إمكانية هذا السوق في تحقيق منافذ كبرى نحو الأسواق الإقليمية. ويعد السوق العراقي من الأسواق الاستهلاكية الكبيرة والواعدة فهو اصلاً يعتمد على سد احتياجاته من مواد خام ونصف مصنعة وسلع انتاجية واستهلاكية بشكل رئيس على الخارج، كما ان اعادة اعمار البنى التحتية والمنشآت الصناعية تؤدي إلى زيادة الطلب على مختلف السلع والمنتوجات، وتمتاز السوق العراقية بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك.[٣]

---

(١) وزارة المالية، الهيئة العامة للمناطق الحرة، متوفر على الرابط التالي: www.mof.gov.iq

(٢) علي عباس فاضل و سرمد عباس جواد، الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص والتحديات)، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية،٢٠١١، ص٢٩.

(٣) أحسان جبر عاشور، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد، العراق،٢٠٠٧، ص١٨٠.

وعلى العموم فإذا نظرنا للاقتصاد العراقي في الحقبات السابقة وحتى الآن سنجد إنه مر بعدة مراحل وكما يأتي:

١. المدة ما بين (١٩٢١ - ١٩٥٠)

في هذه المدة كان جهد التنمية الرئيسي للحكومات متركزاً حول بناء الهياكل الرئيسة، إذ في عام ١٩٢٧ اكتشف النفط بكميات تجارية فيه، وحصلت شركة نفط العراق المتعددة الجنسيات(Iraq Petroleum Company IPC) على ثلاثة امتيازات من الحكومة العراقية غطت العراق بشكل كلي. أما في عام ١٩٢٩ فقد صدر قانون تشجيع الصناعة العراقية، والذي بقي نافذاً مع تعديلاته حتى عام ١٩٥٨، أما في عام ١٩٣٥ فقد تم تأسيس المصرف الصناعي الزراعي، والذي كانت له مساهمة في تشجيع الصناعة المحلية، وفي عام ١٩٤٦ تم فصل المصرف الصناعي عن المصرف الزراعي، إذ ساهمت الدولة من خلال المصرف الصناعي في تطوير الصناعات القائمة وتمويلها مثل مشاريع صناعة الاسمنت والغزل والنسيج والزيوت النباتية.[١]

٢. مرحلة مجلس الاعمار للمدة من (١٩٥٠ – ١٩٥٨)

في عام ١٩٥٠ تم أنشاء مجلس الاعمار بموجب القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٠ بناءً على اقتراح تقدم به البنك الدولي للأنماء والاعمار، بعد ارساله بعثة لدراسة الامكانات الاقتصادية للعراق وتقديمه توصيات لبرنامج تنموي في العراق، وبأنشاء هذه الهيئة التنموية بدأت الدولة تدخل بشكل متزايد في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، كما ان تزايد عائدات الدولة العراقية من العوائد النفطية أثر بشكل متزايد في قدرتها على التدخل بالشؤون الاقتصادية، إذ جاءت هذه العوائد من خلال عقد اتفاقية جديدة بين الحكومة العراقية وشركات النفط الاحتكارية العاملة في العراق تقتضي باستلام (٥٠%) من العوائد الناتجة عن الصادرات النفطية واعطتها الحق كذلك في استلام ما يزيد على (١٢,٥%) كحصة ريع من الانتاج الصافي والتي يمكنها أن تبيعه بأي سعر شاءت. وعلى أساس ذلك طرح مجلس الاعمار خطط سنوية متعددة ركزت على ثلاث اسبقيات رئيسة (التنمية الزراعية التي تتضمن الارواء والسيطرة على الفيضانات ، النقل والمواصلات، البناء والاعمار ورفع المستوى المعاشي لأبناء المجتمع)، ولتحقيق ذلك وضع مجلس الاعمار أربع مراحل تخطيطية للمدة من (١٩٥١-١٩٦١)، وقد اعتمدت تلك المراحل التخطيطية على دراسات وبرامج اعدتها شركات استثمارية وخبراء عالميين لمراجعة الوضع الاقتصادي في العراق بكل قطاعاته ومن ثم تشخيص المشاريع التنموية المطلوبة والسياسات والاجراءات اللازمة لنجاح البرامج المقترحة، إذ ان من اهم

([١]) عمار محمود حميد الربيعي، مصدر سابق، ص١٥٧ .

الدراسات والتقارير التي اعتمدت في عمل مجلس الاعمار هي تقرير بعثة البنك الدولي لعام ١٩٥٢ ، الذي تضمن مقترحات وتوصيات بشأن أولويات الاستثمارات التنموية المقترحة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، واقتراح السياسات والاجراءات المطلوبة لتسريع عملية التنمية، وقد اكد التقرير على اهمية البنى الارتكازية الرئيسة لعملية التنمية واعطاءها الأولوية في برامج الاعمار، الا ان عدم استمرارية الفترات التخطيطية وتغيرها والغاء مجلس الاعمار عام ١٩٥٩ بعد انقلاب تموز ١٩٥٨، حال دون تنفيذ رؤية مجلس الاعمار على أرض الواقع.[١]

٣. المدة ما بين (١٩٥٨ - ١٩٦٩)

بدأت هذه الفترة بتغيير سياسي كبير وذلك بقيام انقلاب عسكري في (١٤) تموز عام ١٩٥٨ أدى إلى تغير نظام الحكم الملكي إلى نظام جمهوري، إذ شرع النظام الجديد باتخاذ تغييرات متعددة لإعادة وتوسيع اسبقيات العراق الاقتصادية، إذ تضمنت التغييرات الرئيسة في السياسة الاقتصادية ما يلي:

أ. فك ارتباط الدينار العراقي عن الباون الاسترليني البريطاني.
ب. اصدار قانون صناعة النفط رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ الذي حددت بموجبه مناطق الاستثمار وضيقت حدود الامتيازات النفطية الاجنبية إلى (١٩٣٧) كم٢ واعيدت ملكية (٩٩,٥%) من المواقع النفطية غير المستثمرة إلى الدولة.
ج. المباشرة بحركة الاصلاح الزراعي واعادة توزيع ملكية الأراضي الزراعية عبر قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨.[٢]

وضعت جمهورية العراق الجديدة أول خطة اقتصادية مؤقتة لها للفترة (١٩٥٩-١٩٦١) والتي تم تمويلها بما نسبته(٩٣%) من ايرادات النفط وكان الهدف من وضعها ان تكون خطة انتقالية يتم خلالها وضع خطة تفصيلية مدروسة بدقة واتقان لذا اقتصرت مدتها على (٣)سنوات فقط، إذ حصل قطاع المباني والخدمات الاهمية النسبية الاكبر من تخصيصات الخطة البالغة (٣٩٢,١٩) مليون دينار، إذ بلغت الاهمية النسبية لهذا القطاع (٤٨,٦%)، فيما كانت الاهمية النسبية لقطاع النقل والمواصلات (٢٥,٨١%)، فيما حصل قطاع الزراعة والري والصناعة والكهرباء على نسبة (١٢,٢%) و (٩,٩%) على التوالي وقطاعات اخرى بنسبة (٣,٦%) . وبعد استكمال الخطة المؤقتة (١٩٥٩-١٩٦١) والتي يتبين فيها ان القطاع الصناعي لم يحظ بالأولوية الكبيرة في منهاجها، شرعت الخطة التفصيلية (١٩٦١-١٩٦٥) والتي اعطت اهمية اكبر

---

(١) أحمد عبد الله سلمان الوائلي، الضرورة والركائز الأساسية للانتقال من الأسلوب المخطط إلى الأسلوب التلقائي للنمو (العراق حالة دراسية)، اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، ٢٠٠٩، ص٩٣-٩٤.

(٢) عادل عيسى كاظم الوزني، الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان اسيوية مختارة مع الإشارة إلى الفرص المتاحة في العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠٠٥، ص١٣٦.

للقطاع الصناعي إذ بلغت تخصيصاته (٣٠%) يليه قطاع المباني والأسكان (٢٥%) والنقل والمواصلات (٢٤,٥%).[١]

٤. المدة ما بين (١٩٧٠ - ١٩٨٠)

تضمنت الخطط التنموية ما بين (١٩٧٠-١٩٨٠) جملة من المعطيات والنتائج على طريق التحول إلى التخطيط العام المركزي واعتماده كأسلوب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إذ تحول التخطيط من برامج جزئية إلى خطط تنموية شاملة صادرة عن جهاز مركزي للتخطيط ، إذ قامت الدولة من خلال عمليات التخطيط المركزي بدعم القطاع العام وبكل قوة والعمل على فرض سيطرته على أغلب المرافق الاقتصادية في البلد، ففي القطاع الصناعي هيأت قرارات التأميم الصادرة في عام ١٩٦٤ لسيطرة الدولة على هذا القطاع إذ بلغت مساهمة الدولة فيه (٩٣%) عام (١٩٧٦) بعد ان كانت لا تتجاوز نسبة (١١%) عام ١٩٦٨ ، وبذلك اصبح القطاع العام مسيطر تماما على القطاع الصناعي في العراق، فيما تزايد دور الدولة في القطاع الزراعي واصبحت الموجه له، إذ امتلكت الدولة مساحة زراعية تقدر بـ (١,٠٠٧,٦٤٣) دونم ونظمت عملية أدارتها عبر قانون مزارع الدولة رقم (٤١) لسنة (١٩٧٥)، كما امتلكت مليونين دونم تعاقدت مع الفلاحين بصورة جماعية لزراعتها، كما قامت الدولة باعتماد سياسة الدعم للمزارع الجماعية البالغة مساحتها (٦٤) الف دونم والتعاونيات الزراعية البالغة مساحتها (١١) الف دونم، وبذلك اصبحت الدولة تملك نسبة (٢٩%) من الناتج المحلي الاجمالي المتحقق في الزراعة عام (١٩٧٦) بعد ان كانت لا تملك سوى (١%) فقط منه عام ١٩٦٨.أما بالنسبة للتجارة الخارجية فقد ارتفعت حصة القطاع الاشتراكي فيها من (٤٠%) عام ١٩٦٨ إلى (٩٠ %)عام ١٩٧٦ ثم تصاعدت إلى (٩٩,٦%) عام ١٩٧٨.[٢]

٥. المدة ما بين (١٩٨١ - ١٩٩٠)

أعدت الدولة خطة طموحة كان يعول عليها في جعل العراق دولة تسعى جاهدة للخروج إلى مصاف الدول المتطورة، إذ حقق العراق قبل الشروع بتنفيذ هذه الخطة وعبر مسيرته التنموية اشواطاً من التقدم ، إذ اصبح واحداً من أكثر البلدان العربية تقدماً وازهاراً ويمتلك طبقة وسطى مترفة ويتمتع بقدرات تقنية ضخمة ومشاركة كبيرة للإناث في التعليم والاقتصاد ومستوى تعليم مرتفع ورعاية صحية معتبرة وتقدم في المؤشرات الاقتصادية. ووفق هذه المعطيات وضعت الخطة الجديدة بأهداف طموحة، إذ كانت تهدف إلى نمو

---

(١) أحمد عبد الله سلمان الوائلي، مصدر سابق، ص٩٦.
(٢) ينظر في ذلك إلى:
١. عادل عيسى كاظم الوزني، مصدر سابق، ص١٤١ – ص١٤٢
٢. أحمد عبد الله سلمان الوائلي ، مصدر سابق، ص١٠٤- ص١٠٦.

الدخل القومي بالأسعار الثابتة بمعدل سنوي (٨%) وزيادة في الدخل الفردي من (١,١٧٨) دينار سنة ١٩٨٠ إلى (١,٤٦٨) دينار سنة (١٩٨٥) ، اي بمعدل (٤,٥%)، كما اولت الخطة اهتماما متزايداً لقطاع الخدمات، ووضعت هدفاً مركزياً يتمثل بمعدل نمو اقتصادي عام وقدره (١٠%) سنوياً، وعلى ضوء هذا الهدف ينمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بمعدل (١٥,١%) خلال سنوات الخطة وزيادة معدل دخل الفرد سنوياً بمعدل (٦,٧%) وتحقيق نمو القطاع الزراعي يبلغ (٥%) والانتاج الحيواني (٦%) ، وزيادة انتاج النفط الخام بمعدل يتراوح ما بين (٥,٨% - ٨,٢ %) سنوياً، كما تستهدف الخطة أيصال الكهرباء إلى (٩٠%) من الارياف في عام ١٩٨٥ وتوفير الماء الصافي إلى (٧٠%) من سكان الريف وتنمية قطاع التشييد بنسبة (١٦%) وقطاع المواصلات بمعدل (٥,٨%) وقطاع التجارة الداخلية بنسبة (١٧%) سنوياً والاسكان بمعدل نمو سنوي يبلغ (١٧,٧%) والتأمين والبنوك (١٥%) سنوياً. لكن هذه الخطة لم تأخذ المسار المراد لها بل تعثرت بسبب اندلاع الحرب العراقية – الايرانية في الثلث الاخير من العام ١٩٨٠، إذ تم توجيه الانفاق نحو التسلح والانفاق العسكري، إذ وصل هذا الانفاق ما بين (١٩٨١-١٩٨٥) إلى (١١٩,٩) مليار دولار اي ما نسبته (٢٤٢%) لعائدات النفط في الفترة نفسها، والتي كانت مجملها (٤٨,٤) مليار دولار.[١]

٦. المدة ما بين (١٩٩٠-٢٠٠٠)

شهدت هذه الفترة ظروف فرض عقوبات الحصار الدولي للأمم المتحدة الاقتصادية والتجارية على العراق*، إذ بلغت الخسائر التي تكبدها الاقتصاد العراقي خلال الستة اشهر الأولى من فرض العقوبات الدولية حسب تقديرات الحكومة العراقية حوالي (١٧) مليار دولار، شملت (١٠) مليار دولار خسائر تصدير البترول، (٥,١) مليار دولار خسائر توقف الإنتاج المحلي، (١) مليار دولار زيادة لكلفة الإنتاج، إضافة إلى (١,٣) مليار دولار خسائر أخرى، إذ تركت تلك العقوبات تأثيراً سلبياً حاداً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، فبعد أن كانت الإيرادات النفطية خلال المراحل السابقة تشكل المورد الأساسي لتمويل الإنفاق العام بأنواعه، أدى فرض الحصار الاقتصادي إلى حدوث نزول كبير ومفاجئ في تلك الإيرادات ترتب عليه انخفاض حاد في الاستهلاك العام والخاص، والاستثمار العام والخاص، وكذلك انخفاض كبير في الإنتاج والاستيراد الذي اقتصر على

---

(١) ينظر في ذلك إلى :
١. عادل عيسى كاظم الوزني، مصدر سابق، ص١٤٥.
٢. أحمد عبد الله سلمان الوائلي ، مصدر سابق، ص١٠٦-ص١٠٧.

* فرض الحصار الدولي على العراق في ٦/اب/١٩٩٠، بسبب احتلال العراق لدولة الكويت، اذ دعا مجلس الامن الدولي الدول الأعضاء إلى وقف التعاملات المالية مع العراق والكويت، وشكلت الأمم المتحدة لجنة العقوبات للأشراف على تنفيذ هذا القرار.
للمزيد ينظر في ذلك إلى:
- عباس عبود سالم، جامعة الدول العربية ودورها في العراق بعد نيسان/ابريل ٢٠٠٣، دار بدائل للنشر والتوزيع، سلسلة إصدارات الصالون الثقافي العربي، مصر، ط١، ٢٠١٧، ص١١٢.

السلع الأساسية خاصة المواد الغذائية، وزيادة كبيرة في معدلات البطالة، مع انخفاض درجة استغلال الطاقات الإنتاجية، ولكن بالرغم من ذلك تمكن العراق من رفع مساهمة القطاعات الأخرى وبالذات القطاع الزراعي إذ بلغت نسبة مساهمته (٣٦,٦%) عام ١٩٩٥، بعدها بدأت بالانخفاض حتى بلغت (١٩,٦%) عام ٢٠٠٠، على عكس القطاع الصناعي لاسيما التحويلي الذي نجد انخفاض كبير في نسبة مساهمته بسبب الانقطاع الذي حصل في مدخلات هذا القطاع ذلك نتيجة لاعتماده على الاستيرادات من المواد الأولية، إذ بلغت نسبة مساهمته (١٤،٨%) عام ١٩٩٥، كما ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات حتى بلغت نسبة مساهمته (٥,٩%)، لكن لم يكن السبب وراء هذا الارتفاع هو التحسن في الخدمات المقدمة وإنما بسبب ارتفاع الرسوم المفروضة على جزء من الخدمات المقدمة لهذا القطاع، إلا إن ارتفاع مساهمة قطاعي الزراعة والخدمات دون المرور بالقطاع الصناعي كان السبب في تخلف جميع قطاعات الاقتصاد، وفي انخفاض نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية فيه مما أدى إلى انخفاض التنويع الاقتصادي بدرجة كبيرة.[1]

٧. المدة ما بعد ٢٠٠٣

بعد عام ٢٠٠٣ تم اعتماد العديد من السياسات و البرامج لتنظيم النشاط الاقتصادي، لكنها لم تكن موفقة في زيادة النمو في القطاعات الاقتصادية، بل على العكس حصل تراجع في نمو بعضها لاسيما في المجال السلعي والخدمي وظل القطاع الاستخراجي هو المتقدم على باقي القطاعات، إذ ذهبت التخصيصات المالية دون ان تحقق الأهداف المطلوبة، مما زاد من تفاقم الوضع الخدمي والمعيشي لشريحة كبيرة من المجتمع العراقي.[2] استمرت أوضاع الاقتصاد العراقي بالتدهور الكبير بعد إحداث عام ٢٠٠٣*، إذ بدأ التحول المروع في الوضع العراقي إلى بلد مدمر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فبعد التغير السياسي وانتهاج سياسات اقتصادية مختلفة لإدارة الاقتصاد ،انعكست على القطاعات الاقتصادية لا سيما القطاع الصناعي، إذ أثرت أحداث عام ٢٠٠٣على هذا القطاع بدءاً من تدمير البنى التحتية وانتهاءً بالإهمال الكبير الذي أصاب المشاريع والمنشأت الصناعية، إذ تعرض هذا القطاع إلى التدمير وفقد قدرته على الإنتاج ومازال في الوقت الحالي يواجه صعوبات منها عدم توفر مصادر الطاقة الضرورية واللازمة وبشكل دائم ومستمر وكذلك تحرير التجارة

---

(١) ينظر في ذلك إلى:
١. رحيق حكمت ناصر، مصدر سابق، ص٥٠- ص٥١.
٢. عادل عيسى كاظم الوزني، مصدر سابق،ص١٥٤.

(٢) ابتهال محمد رضا داود، الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ والافاق المستقبلية، مجلة الدنانير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العراق، العدد ٨، ٢٠١٦، ص٢١٤.

* برزت التحديات الاقتصادية بشكل اوضح بعد الاحتلال الأمريكي وما نتج عنه من دمار هائل في مختلف مفاصل الحياة، ويبرز احد وجوه التحدي الاقتصادي في مديونية العراق الخارجية، إضافة إلى ان الاقتصاد العراقي واجه صعوبات كثيرة أهمها توقف عملية التنمية منذ عقود وانتشار البطالة والفقر والحرمان وتدني الخدمات العامة. للمزيد ينظر في ذلك إلى:
- عباس عبود سالم، مصدر سابق، ص١٢٣.

وزيادة الاستيرادات وانعدام الاهتمام بالبحث، فضلاً عن التوجه الذي يدعوا إلى خصخصة هذا القطاع وقطاعات أخرى، كل ذلك خلق ظروف صعبة لهذا القطاع ولبقية القطاعات الأخرى.[1]

والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة القطاعات الرئيسة من الناتج المحلي الاجمالي العراقي بعد عام ٢٠٠٣.

جدول (٢١) نسبة مساهمة القطاعات الرئيسة من الناتج المحلي الاجمالي العراقي بالأسعار الجارية للمدة ٢٠١٠-٢٠١٨

نسبة مئوية (%)

السنة	نسبة مساهمة القطاع الصناعي	نسبة مساهمة القطاع الزراعي	نسبة مساهمة القطاع الخدمي
٢٠١٠	٤٧,٦١	٥,٢٧	١٤,٠٤
٢٠١١	٦٥,١٩	٤,٧٨	١٤,١٨
٢٠١٢	٦١,٨٢	٤,٨٠	١٣,١٢
٢٠١٣	٤٨,٩٩	٣,٩٣	١٣,٣٢
٢٠١٤	٤٨,٦١	٤,٠٩	١٤,٤١
٢٠١٥	٣٥,٣٠	٤,٥٣	١٨,٤٢
٢٠١٦	٣٢,٠٧	٥,٠١	٢١,٦٨
٢٠١٧	٤٠,٤٤	٣,٢٨	١٩,٩١
٢٠١٨	٤٨,٩١	١,٩٥	١٨,٩٤

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد متفرقة للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٨.

من خلال الجدول (٢١) نلحظ ان نسبة المساهمة في القطاعات الرئيسية متذبذبة، فبالنسبة للقطاع الزراعي بلغت اعلى نسبة مساهمة له في عام ٢٠١٠ وبمقدار (٥,٢٧%) بينما اقل نسبة مساهمة له في عام ٢٠١٨ بمقدار (١,٩٥%)، أما القطاع الخدمي فقد بلغت اعلى نسبة مساهمة له في عام ٢٠١٦ وبمقدار(٢١,٦٨%) واقل نسبة مساهمة له في عام ٢٠١٢ وبمقدار (١٣,١٢%)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي (٦٥,١٩%) في عام ٢٠١١ وهي اعلى نسبة مساهمة له، أما في عام ٢٠١٦ فقد بلغت نسبة مساهمته (٣٢,٠٧%) وهي اقل نسبة مساهمة له. وتجدر الإشارة هنا إلى ان نسبة مساهمة القطاع الصناعي تشمل قطاع صناعة النفط خاصة الاستخراجية منها. هذا بالنسبة لأبرز القطاعات الرئيسة المكونة للناتج المحلي الاجمالي العراقي، أما باقي القطاعات كقطاع الكهرباء وقطاع البناء والتشييد وباقي

[1] أسماء طه مخلف، تأثير الاتجاهات الفكرية في طبيعة الهيكل الاقتصادي للعراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١١، ص٤٩- ص٥٠.

القطاعات الأخرى فإنها تساهم بنسبة قليلة، وهذا واضح من خلال جمعنا لنسب مساهمة القطاعات أعلاه، فعلى سبيل المثال إذا جمعنا نسب مساهمة القطاعات الرئيسة في الجدول اعلاه لعام ٢٠١٨ نجد إنها تساهم بنسبة (٦٩,٨%) من الناتج المحلي الإجمالي، أي ان باقي القطاعات الأخرى تساهم بنسبة (٣٠,٢%) من الناتج المحلي الإجمالي .

ثانيا: واقع القطاع الصناعي في العراق

يعاني القطاع الصناعي في العراق من عدة مشاكل وصعوبات بسبب الظروف التي مر بها العراق خلال العقود الماضية، ولكن تلك المشاكل والصعوبات لا تعكس واقع القطاع الصناعي لاسيما مع وجود موارد اقتصادية وامكانات ذاتية وفيرة، فيما لو استغلت هذه الموارد استغلالاً أمثل لكان بالإمكان ان تحقق انجازات مهمة على صعيد التنمية الاقتصادية والصناعية خاصة في قطاع الصناعة التحويلية. ومن امثلة الموارد الاقتصادية المتاحة (توفر مصادر الطاقة الرخيصة، وفرة المواد الخام الأولية والمحاصيل الزراعية، انخفاض مستوى الأجور).[1] ولأن القطاع الصناعي بشكل عام وقطاع الصناعة التحويلية بشكل خاص هما الأكثر أهمية وفعالية في عملية التنمية لذلك سوف نتطرق إلى مراحل الصناعة في العراق من خلال تقسيمها إلى ما يأتي:

١. واقع الصناعة في العراق للمدة من ١٩٧٦-١٩٨٠:

توسعت سيطرة الدولة على الشؤون الاقتصادية خلال فترة السبعينيات، وحصل تغييرات في هيكل الصناعة التحويلية في العراق إذ الزيادة في مقدار الاستثمارات المخصصة للصناعة التحويلية، وكان لصالح العديد من الصناعات المهمة كالكيميائية والنفط ومنها بشكل خاص صناعة الأسمدة ومشروع البتروكيمياويات، فضلاً عن التغيرات التي حصلت في طبيعة الصناعات المعدنية اللافلزية والزيادة الكبيرة في صناعة الاسمنت وغيرها مما تتطلبه الخطط الإنتاجية الطموحة أو ما يتطلبه ارتفاع في المستوى ألمعاشي اثر ارتفاع موارد البلاد النفطية بعد تأميم النفط. ويمكن اختصار التغيرات في النقاط التالية:

أ. زادت أهمية فرع صناعة النسيج والجلود وحصل على المرتبة الأولى من إذ عدد المؤسسات.
ب. زادت الأهمية وبشكل كبير لصناعة الألات والمكائن وصناعة الورق والمعادن الأساسية.
ج. شهد فرع الصناعات الغذائية والتبوغ انخفاض في أهميته النسبية في عدد المؤسسات والأيدي العاملة خلال المدة ١٩٧٠-١٩٧٧ وكان هذا نتيجة التطور الحاصل في الفروع الصناعية الأخرى.

---

(١) أحسان جبر عاشور، مصدر سابق، ص١٨٦.

أن هذه التغييرات كانت على أساس الاستثمارات التي تم التخطيط لها والتي أدت إلى ظهور صناعات لم تكن قائمة من قبل كصناعة الأسمدة الفوسفاتية وإطارات المطاط والصناعة الميكانيكية والأجهزة الكهربائية وصناعة الألمنيوم وغيرها.[1]

٢. واقع الصناعة في العراق للمدة من ١٩٨١-١٩٩٠:

هذه المدة في العراق كانت فترة الحرب الإيرانية ـ العراقية وهذه الظروف أدت إلى تراجع الإيرادات النفطية للعراق مما انعكس على صعوبة الاستيراد والحصول على المستلزمات المستوردة.[2] وخلال هذه الفترة ازدادت الأهمية النسبية للصناعات الثقيلة والصناعات الوسيطة والتي يغلب عليها الطابع التجميعي. ففي عقدي الثمانينيات والتسعينيات توسعت الصناعات العسكرية والتي لها ارتباط مباشر وغير مباشر بالجهد العسكري، وتكونت مجمعات ضخمة للصناعات العسكرية في عدد من المواقع في العراق بحيث وصلت التخصيصات الاستثمارية للقطاع الصناعي إلى حوالي (٥٠%) من إجمالي تخصيصات بعض البرامج الاستثمارية في التسعينات مما اثر على محدودية الموارد المتاحة للاستخدامات الأخرى خاصة القطاع الزراعي والقطاعات الخدمية والبنى التحتية والإسكان الذي أوقف البرامج الاستثمارية الحكومية تمويله بدءاً من عام ١٩٨٤ وبرزت في هذه المدة الاهتمام بالصناعة التحويلية وسياسة ضخ الاستثمارات الكبيرة للصناعة التحويلية في خطط التنمية إذ بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (١٣،٩%) عام ١٩٨٨.[3]

٣. واقع الصناعة في العراق للمدة من١٩٩١-٢٠٠٣:

شهدت هذه المدة فرض الحصار الاقتصادي، إذ كان الاقتصاد العراقي مقيداً في استيراداته وفي عوائده السلعية والنفطية، كما كان مثقلاً بالديون الناجمة عن الحرب، كل ذلك أدى إلى صعوبة الحصول على التكنولوجيا والمكائن الحديثة وكذلك قطع الغيار الأجنبية اللازمة لصيانة المصانع والمعامل، كما أن مذكرة

---

(١) ينظر في ذلك إلى:
١. نشأت صبحي يعقوب، الطاقات المعطلة في قطاع الصناعة التحويلية في العراق (الاسباب ، الآثار ، المعالجات) دراسة تحليلية للمدة من ٢٠٠٠-٢٠١٠، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٢، ص١٩.
٢. ختام غياض عنبر، الانفاق الاستثماري ودوره في نمو ناتج منشآت الصناعة التحويلية العامة في العراق للمدة من (٢٠٠٠-٢٠١٠)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العراق،٢٠١٣.ص٤٩.
(٢) كريم عبيس حسان العزاوي، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد ١٨، العدد٣، ٢٠١٦، ص١٨٦.
(٣) ختام غياض عنبر، مصدر سابق، ص٥٠.

التفاهم (النفط مقابل الغذاء)*عام ١٩٩٦، لم تسد بشكل كامل كل احتياجات البلد إلا إنها ساهمت بشكل غير مباشر في جعل الإنتاج المحلي يسد أو يلبي جزء كبير من متطلبات الاستهلاك المحلية، على الرغم من عدم تمتع الإنتاج المحلي بالمواصفات المطلوبة، ولكنها ساعدت في نشوء بوادر صناعية محلية وخاصة للقطاع الخاص، ووفقاً لتوجهات النظام الحاكم قبل عام ٢٠٠٣، فإن القطاع العام كان هو المسيطر على أنشطة القطاع النفطي وقطاع الطاقة الكهربائية بشكل كامل ولم يكن هناك أي دور يذكر للقطاع الخاص، أما في الصناعة التحويلية كان للقطاع الصناعي الخاص دور واضح إذ وصلت مساهمته إلى أكثر من (٥٠ %) من القيمة المضافة لنشاط الصناعة التحويلية، وفي عام ١٩٩٨، صدر قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط المرقم (٢٠) الذي مكن القطاع الخاص من إقامة (٤٠) ألف مشروع صناعي صغير ومتوسط.[١]

٤. واقع الصناعة في العراق بعد عام ٢٠٠٣:

بعد عام ٢٠٠٣ تراجعت العديد من المؤشرات الأساسية وخاصة زيادة عدد العاطلين ومستويات الخدمة المقدمة وفي مقدمتها الكهرباء والماء وتفشي الفساد الإداري وتدهور الأداء الاقتصادي في الصناعة، ويعود السبب إلى انخفاض الطاقات الإنتاجية بسبب الظروف الأمنية وانحسار المناخ المحفز للصناعة وإغراق الأسواق بالمنتجات المنخفضة الثمن وعدم تشريع القوانين المنظمة للعمل الصناعي في ظل التحولات الجديدة وانخفاض تجهيز الطاقة الكهربائية والغاز للمصانع إلى مستويات متدنية وتعرض المنشآت الإنتاجية للقطاع العام إلى إعمال السلب والنهب مع عدم توفر التمويل اللازم لإعادة تأهيلها وتقادم الخطوط الإنتاجية.[٢] إضافة إلى زيادة عدد العاملين عما كان عليه عام ٢٠٠٢ مما أدى إلى تضخم عدد العاملين وزيادة عدد العمالة غير الفعالة التي تؤثر على كلفة الإنتاج وأدى إلى توقف منشآت القطاع الخاص عن العمل والتي تقدر بحدود (٧٠%) نتيجة للظروف الأمنية وعدم القدرة على المنافسة مع الاستيراد. ومن اجل تشغيل المنشآت الصناعية الحكومية ،فقد اعد في عام ٢٠٠٤خطة للتشغيل الفوري وتم استحصال قرض قدره ما يعادل (٧٥) مليار دينار للصناعات التحويلية، وبذلك ساهم في البدء بتشغيل هذه الشركات، وفي عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ تم إجراء مسح لشركات الصناعات التحويلية لتحديد الكلف المطلوبة للتأهيل التي قدرت وقتها بحوالي (٢٢) مليار دينار، إلا أن المبالغ التي تم استحصالها ضمن الموازنة الاستثمارية لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ كان بحدود

---

* النفط مقابل الغذاء هو برنامج او مذكرة تفاهم وضعته الأمم المتحدة الصادر بموجب قرار مجلس الامن رقم ٩٨٦ لعام ١٩٩٥، اذ من خلاله يسمح للعراق بتصدير جزء محدد من نفطه ليستفيد من عائداته في شراء الاحتياجات الانسانية لشعبه، وذلك تحت اشرف الأمم المتحدة. للمزيد ينظر في ذلك إلى:
– أسامة عبد الرحمن، العرب والأمم المتحدة، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر، ط١، ٢٠١٣، ص١٠٧.

(١) نشأت صبحي يعقوب، مصدر سابق، ص٢١.

(٢) حسن خلف راضي، تطور إنتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية في العراق للمدة(٢٠٠٠-٢٠١١)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق،٢٠١٢ ، ص٩٢.

(١٤) مليار دينار، وهي لا تتناسب مع الحاجة الفعلية، مما أدى إلى عدم إمكانية النهوض بواقع القطاع الصناعي، أما في عام ٢٠٠٨ فقد تم رصد مبلغ (٦٦٨) مليار دينار عراقي من الموازنة الاستثمارية التي كان لها الأثر في إبرام العقود التي ساهم في تأهيل وإدخال الخطوط الإنتاجية للنهوض بواقع الصناعة العراقية.[١] ويمكن ملاحظة الفرق بين الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية بعد عام ٢٠٠٣ من خلال نسبة مساهمة كل من القطاعين في الناتج المحلي الاجمالي العراقي، وكما هو موضح في الجدول (٢٢).

جدول (٢٢) نسب مساهمة الصناعة حسب نوعها في الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة ٢٠١٠-٢٠١٨
(مليون دولار)

السنة	GDP	القطاع الصناعي		نسبة مساهمة القطاع الصناعي التحويلي إلى %GDP	نسبة مساهمة القطاع الصناعي الاستخراجي إلى %GDP
		التحويلي	الاستخراجي		
٢٠١٠	١٣٨,٥١٧	٣,٣٠٠	٦٢,٦٤٣	٢,٣٨	٤٥,٢٣
٢٠١١	١٥٧,٤١٢	٣,٣١٦	٩٩,٣٠٣	٢,١١	٦٣,٠٩
٢٠١٢	١٨٥,٩٤٥	٥,٨٤٧	١٠٩,٠٩٨	٣,١٥	٥٨,٦٧
٢٠١٣	٢٣٤,٦٣٨	٦,٢٥٠	١٠٨,٧٠٥	٢,٦٦	٤٦,٣٣
٢٠١٤	٢٢٨,٧٨١	٦,٥٢٥	١٠٤,٦٨٧	٢,٨٥	٤٥,٧٦
٢٠١٥	١٧١,١٣٦	٥,٥١٩	٥٤,٨٨٢	٣,٢٣	٣٢,٠٧
٢٠١٦	١٧٢,٤٧٩	٣,٦٤٢	٥١,٦٧٢	٢,١١	٢٩,٩٦
٢٠١٧	١٩٠,٨٧٤	٤,٤٤٨	٧٢,٧٣٦	٢,٣٣	٣٨,١١
٢٠١٨	٢١٢,٢٣٤	٣,٨١٥	٩٩,٩٩٥	١,٨٠	٤٧,١٢

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد متفرقة.

من خلال النسب في الجدول (٢٢) يمكن ملاحظة اعتماد الناتج المحلي الاجمالي العراقي على الصناعة الاستخراجية التي تشكل صناعة انتاج النفط الخام وجهها وحقيقتها، ما يعني التركيز المتزايد على الأحادية الريعية وتأثيراتها السلبية في الاقتصاد في الاجلين القصير والبعيد، وكما نلاحظ انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية بسبب إعمال السلب والنهب التي تعرضت لها المصانع والمنشأت العراقية في بداية التغيير السياسي، وانعدام البيئة الاستثمارية والناجمة عن عدم الاستقرار السياسي والامني.

ونظراً لأهمية القطاع الصناعي فلابد من معرفة أهم الإمكانات المتاحة التي من خلالها يمكن تنشيط هذا القطاع وعدم الإغفال عن تناول أهم التحديات التي تواجهه لغرض التغلب عليها وايجاد الحلول المناسبة، كما إن هناك أهداف أخرى يصبو إليها قطاع الصناعة التحويلية لابد من ذكرها لكي تكتمل إلية وبرامج التخطيط له. إذ يحظ قطاع الصناعات التحويلية في العراق بجملة من الإمكانات المتاحة التي تجعله ينهض من جديد والعودة إلى المساهمة الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن في الوقت نفسه توجد هناك تحديات وصعوبات تقف

(١) ختام غياض عنبر، مصدر سابق، ص٥٢.

حاجزاً بوجه قطاع الصناعات التحويلية والتي تحد من إنتاجيته ونشاطه وهذه التحديات موزعة ما بين خارجية أو إدارية أو قطاعية.[١] وهي كالاتي:

أ. عدم توفر الطاقة الكهربائية اللازمة للإنتاج.

ب. عدم توفر البيئة الملائمة للنشاط الاستثماري والصناعي، وارتفاع تكاليف الإنتاج.

ج. انفتاح الاسواق العراقية لمختلف انواع السلع والمنتجات بما فيها ذات النوعية الرديئة وغير المطابقة للمواصفات والتي تشكل منافسة غير عادلة للمنتوجات المحلية.

د.تدمير وتوقف اغلب المصانع الحكومية والاهلية اثناء الحرب إضافة إلى تعرضها إلى السلب والنهب.

ه.هروب رأس المال الوطني إلى دول الجوار بسبب انعدام الاستقرار في الوضع السياسي والأمني وانعدام وسائل الدعم والحماية للاستثمار الصناعي وغياب البنى التحتية والخدمات.

و. عدم وجود وسائل الدعم والحماية للمنتجات الصناعية المحلية، مقابل الدعم والحماية للعديد من المنتجات الأجنبية المصدرة للعراق.

ز. وقوف المصالح التجارية المحلية والأجنبية بالضد من مصلحة النشاط الصناعي المحلي أدى إلى عدم تشجيع المنتجات الصناعية المحلية.[٢]

كما قامت وزارة التخطيط بوضع عدة اهداف للنهوض بالصناعة لاسيما التحويلية منها، كما وضعت اسس ووسائل لتحقيق هذه الأهداف للفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢ ، وهي كما مبينة في الجدول الآتي:

جدول (٢٣) الاهداف ووسائل تحقيقها للنهوض بالصناعة التحويلية في العراق

ت	الاهداف	وسائل تحقيقها
١	زيادة مساهمة الصناعات التحويلية والاستخراجية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤٠ % عن سنة الأساس.	١. توطين تكنولوجيا حديثة من أجل تقليل الضائعات وتوفير الوقت والمال والذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الانتاج ورفع مستوى منافسة المنتجات المستوردة. ٢. تشغيل الخطوط الانتاجية من خلال الانفتاح على الاستثمار بأساليب عديدة مثل (شراكة، استثمار كامل، إدارة، التصنيع للغير).
٢	العمل على إيجاد مصادر أخرى لتمويل مشاريع القطاع العام واقتصار تمويل الموازنة الاستثمارية للمشاريع الاستراتيجية فقط.	١. تحويل الشركات العامة إلى شركات مساهمة بموجب المادة ٣٥ من الفصل التاسع من قانون ٢٢ لسنة ١٩٩٧من أجل اعطاء دور للأيدي العاملة في تنشيط هذه الشركات وكذلك توفير رؤوس الاموال. ٢. أكمال تنفيذ مشاريع الشركات العامة الممولة من الموازنة الاستثمارية من أيراداتها الذاتية وبموجب الآلية المعممة من وزارة التخطيط بكتابها ذي العدد ٢/ ٥/ ٢٣٠٣ في ١/ ٢/ ٢٠١٧.
٣	تفعيل الإستراتيجيات ذات الصلة بهذا القطاع وتحديثها وفق المستجدات الإستراتيجية الصناعية في العراق لغاية عام ٢٠٣٠ وآليات التنفيذ.	تنفيذ قرار مجلس الوزراء ٦٧ لسنة ٢٠١٥ والمتضمن اقرار دراسة خاصة بتصنيف الشركات وتأسيس مركز تنمية الاعمال الخاص بتصفية العمالة الفائضة من خلال إعادة التوزيع او تشجيعهم على التعاقد وهو احد مقررات الإستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام / ٢٠٣٠ .

(١) علي حسن بريسم القيسي، مصدر سابق،ص٧٨.
(٢) مدحت القريشي، القطاع الصناعي واقعه ومشكلاته وسبل النهوض به، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متوفر على الرابط : http://iraqieconomists.net/ar

٤	دعم الصناعات الإستراتيجية المهمة وخصوصاً في المناطق المحررة لما تحويه من ثروات معدنية وغاز طبيعي والذي يعد حافزاً رئيسياً لتشجيع هذه الصناعات.	١. عرض فرص استثمارية في مجال أستغلال الثروات الغازية والمعدنية المتوفرة في البلد. ٢. تحويل مشروع المجمعات إلى فرصة استثمارية من أجل أكمال تمويل المشروع. ٣. أنجاز قانون المدن الصناعية واقراره من أجل استثمار المدن بصورة صحيحة.
٥	تحقيق تشابك قطاعي بين قطاع الصناعات التحويلية والقطاعات الاخرى وإدخال القطاع الخاص ضمن هذا التشابك من خال أستغلال الإمكانات المتاحة للقطاع الخاص.	١. تشجيع زراعة المحاصيل الصناعية والتوسع في تربية الثروة الحيوانية لتوفير المواد الأولية للصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية. ٢. أعطاء الأولوية للقطاع الخاص المحلي في توفير المواد الأولية وتسويق المنتجات.
٦	تنشيط عمليات المسح الجيولوجي من أجل وضع خارطة متكاملة للموارد المعدنية للبلد من أجل تحويلها إلى فرص استثمارية.	١. إعداد آلية لتمويل عمليات المسح الجيولوجي من خلال العوائد المالية المستحصلة من المقالع وغيرها. ٢. عرض الثروات المعدنية للاستثمار بالتنسيق مع الهيئة العامة للمسح الجيولوجي.

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على :

- **وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، ص١٥٨-١٥٩.**

نلاحظ من الجدول (٢٣) ان الاهداف ووسائل تحقيقها التي وضعتها وزارة التخطيط للنهوض بالصناعة كفيلة بتنشيط واعادة القطاع الصناعي إلى وضعه السابق بل وأكثر مساهمة، إذ ما استخدمت بشكل جيد من خلال التخطيط المسبق، ومن جانب أخر فإن التحديات السابقة الذكر لها شان كبير في تعطيل ذلك القطاع فلابد من إيجاد الحلول وتجاوز تلك العقبات، لذلك لابد من تعظيم الإمكانات المتاحة وتذليل التحديات لغرض الوصول بقطاع الصناعات التحويلية في العراق للمستوى المنشود.

المبحث الثاني

واقع المدن الصناعية في العراق

تم استعراض نشأت المدن الصناعية في العالم وبضمنها الدول النامية ومنها العربية كأنموذج عن اهم التجارب الناجحة وقد تضمنت هذه التجارب تجربة الولايات المتحدة الأمريكية كدولة متطورة وتجربة الهند كدولة اجنبية نامية وتجربة المملكة العربية السعودية كدولة ريعية.

أولا: الهدف و المتطلبات والتحديات وامتيازات المستثمر في المدن الصناعية في العراق

١. الهدف من انشاء المدن الصناعية في العراق

ان الغايات والاهداف من اقامة المدن الصناعية في العراق، لا تختلف عما تهدف إليه في باقي الدول، والمتمثلة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والصناعية إلى الأمام ، إذ ان الوسيلة المتبعة لتحقيق تلك الاهداف هي نفسها في كل الدول ، وذلك من خلال التركيز على جذب الاستثمارات بشكل عام والاستثمارات الاجنبية بشكل خاص. إذ ان الاخذ بسياسة المدن الصناعية في العراق يعد منهجاً سليماً ومنفذاً جديداً يمثل جزء من التوجهات الاقتصادية و الستراتيجية البعيدة المدى لتعزيز القطاع الصناعي و لجذب الاستثمارات الاجنبية التي من شأنها تطوير الانتاج كماً ونوعاً واعادة رؤوس الاموال الوطنية المهاجرة ولا سيما في ظل ظروف اقتصادية وسياسية يصعب فيها توفير اهم العناصر الجاذبة للاستثمار وفي بلد عانى طويلاً وما زال يعاني من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، ويمكن ابراز مجموعة من الغايات وكالاتي:

أ. تعظيم وتنويع الموارد المالية للدولة العراقية من خلال اعادة هيكلية الاقتصاد وتحقيق عائدات مجزية من القطاعات غير النفطية وتنويع مصادرها.
ب. تنشيط قطاع التصدير في العراق ولاسيما الصناعات التصديرية إلى جانب تنشيط حركة تجارة الترانزيت، إذ تمثل المدن الصناعية العراقية محطة لاستقبال واعادة توزيع السلع إلى الدول الاخرى عبر البلد مما سيعود عليه بمكاسب مادية .
ج. معالجة نسبة البطالة في العراق وخلق فرص عمل جديدة للعمالة المحلية واكسابها المزيد من الخبرات والمهارات الفنية والتقنية من خلال زجها في انشطة الشركات الصناعية والتجارية والخدمية داخل المدن الصناعية العراقية.

د. المساهمة في تقليص العجز في الميزان التجاري العراقي الذي من خلاله يتم دعم ميزان المدفوعات للبلد من خلال الحصول على عوائد ومدخولات بالعملات الاجنبية عن طريق اجتذاب رؤوس الاموال العربية والأجنبية إلى داخل المدن الصناعية، فضلاً عما يمكن تصديره من منتجات هذه المدن .

ه. توسيع حركة التبادل التجاري للبلد وتنمية افاق التعاون الاقتصادي مع الاقطار العربية والاجنبية وكذلك لمواكبة التطورات العالمية المتمثلة في زيادة الترابط في العلاقات الاقتصادية الدولية في اطار من الحرية الاقتصادية .

و. تنشيط ورفع كفاءة عمل القطاعات المغذية لنشاط المدينة الصناعية كالنقل والمواصلات والتأمين والصيرفة وغيرها.

ز. اعطاء دور بارز ومهم للقطاع الخاص وزيادة فاعلية مساهمته في قيادة النشاط الاقتصادي وتشجيعه ودعمه.

ح. المساهمة في تطوير القاعدة الصناعية والتكنولوجية للبلد من خلال جذب استثمارات عربية واجنبية مع منح الفرص المناسبة لدخول المستثمرين العراقيين كشركاء فيها مما سيؤمن امكانات مضافة لنمو الفروع الصناعية المتقدمة تكنولوجياً مما يعزز التجربة التنموية في البلد من خلال الاطلاع على التجارب الصناعية المتقدمة للشركات الخارجية المستثمرة في المدينة الصناعية والاسهام في ادخال التكنولوجيا الحديثة، كما ان هذا يؤدي إلى الزيادة في الابتكارات وعدد براءات الاختراع داخل العراق.[1]

والجدول الآتي يوضح عدد براءات الاختراع في العراق مقارنة بعدد براءات الاختراع في دول عينة الدراسة.

جدول (٢٤) عدد براءات الاختراع في العراق مقارنة بدول العينة للمدة ٢٠١٠-٢٠١٨

السنة	عدد براءات الاختراع في العراق	عدد براءات الاختراع في المملكة العربية السعودية	براءات الاختراع في الولايات المتحدة الامريكية	براءات الاختراع في الهند
٢٠١٠	١٤	١٩٧	٤٩٠,٢٢٦	٣٩,٧٦٢
٢٠١١	٥٧	٢٥٣	٥٠٣,٥٨٢	٤٢,٢٩١
٢٠١٢	١٣٦	١,٠٦٥	٥٤٢,٨١٥	٤٣,٩٥٥
٢٠١٣	٢٤٠	٩٥١	٥٧١,٦١٢	٤٣,٠٣١
٢٠١٤	٣٦٩	٥٦١	٥٧٨,٨٠٢	٤٢,٨٥٤

(1) محمد ناجي محمد الزبيدي، مصدر سابق، ص٢٤٨ – ص٢٤٩.

٢٠١٥	٤٣٧	٧٦٣	٥٨٩,٤١٠	٤٥,٦٥٨
٢٠١٦	٤٣٧	٥٩٧	٦٠٥,٥٧١	٤٥,٠٥٧
٢٠١٧	٧١٤	٥٠٢	٦٠٦,٩٥٦	٤٦,٥٨٢
٢٠١٨	٧٣٠	٥٧٣	٥٩٧,١٤١	٥٠,٠٥٥

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

١. جاسم هادي فرج، واقع الاقتصاد المعرفي في العراق والاستفادة من تجارب بعض البلدان الاسيوية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد٢٦، ٢٠١٧ ، ص١٦.
٢. الهيئة العامة للاحصاء ،نشرة مسح الابتكار المؤسسي، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٨ ،ص٣٢.
٣. مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية: https://www.kacst.edu.sa

4. **WIPO IP Facts and Figures, World Intellectual Property Organization (WIPO) , Switzerland.**
5. **WIPO statistics database, World Intellectual Property Organization (WIPO),on : https://www3.wipo.int/ipstats/index**

نلاحظ من الجدول (٢٤) أعلاه ان الولايات المتحدة الأمريكية حققت اكبر عدد في براءات الاختراع مقارنة بباقي دول عينة الدراسة، ثم تليها الهند ومن ثم المملكة العربية السعودية وأخيراً العراق، ولكن بالرغم من قلة عدد براءات الاختراع في العراق الا اننا نلاحظ إنها تأخذ بالتزايد كل عام، إذ نلاحظ إنها في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ تجاوزت المملكة العربية السعودية من حيث عدد براءات الاختراع إذ بلغ عدد براءات الاختراع في العراق (٧١٤) ، (٧٣٠) في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ على التوالي، بينما المملكة العربية السعودية بلغت (٥٠٢)، (٥٧٣) في نفس الأعوام. وهذا يؤشر بأن للعراق إمكانيات واعدة على صعيد العلم والمعرفة وتالياً الصناعة والاقتصاد فيما لو تم حشد الجهود باتجاه بذل المحفزات في هذا المجال واهمها المدن الصناعية.

٢. متطلبات إقامة المدن الصناعية في العراق

ان نجاح ألية المدن الصناعية في العراق مرهون بتفاعل العديد من المتطلبات الجغرافية والاقتصادية والسياسية والقانونية وكذلك مدى التسهيلات والحوافز المعتمدة لهذه المدن، لذلك يتطلب من الجهات المعنية القيام بما يأتي لأنشاء وإقامة المدن الصناعية في العراق:

أ. **اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمدينة الصناعية، وتحديد الطاقات و مصادر الخدمات الأساسية الخارجية و تطوير الخدمات الداخلية، اضافة إلى اعداد التصاميم الأساسية والتفصيلية للمباني و الخدمات الأساسية و الشبكات و الطرق وباقي المتطلبات اللازمة، للارتقاء بواقع الصناعة في العراق وانشاء مدن صناعية متكاملة.**

ب. مراعاة اختيار الموقع المناسب للمدن الصناعية من خلال قربه من الموانئ والمطارات ومصادر المواد الأولية والخامات وكذلك من الأسواق المحلية والخارجية الأمر الذي يساهم في خفض كلف النقل . إضافة إلى ان موقعها يجب ان يكون خارج حدود التصميم الأساسي للمدن السكنية.

ج. أنشاء المدن الصناعية من قبل شركات متخصصة وذات سمعة في هذا المجال، الامر الذي سيعطي حافزاً للشركات الاستثمارية بدخول المدن الصناعية العراقية والاستثمار فيها.

د. انشاء طرق داخلية متكاملة رئيسية وفرعية في المدينة الصناعية لتسهيل النقل والتنقل.

ه. وجود إدارة كفوءة على مستوى عال تتصف بالحزم والمصداقية وتعمل بعقل رشيد وبعلم ومعرفة واسعة بطبيعة المدن الصناعية واستيعاب عوامل نجاحها، ومنحها الصلاحيات الكافية لإنجاز القرارات المناسبة.

و. انشاء ابنية خدمية متكاملة كـ (ابنية الاستعلامات والبوابات والمركز الجمركي ومكاتب تخليص ونقل البضائع / بناية تجارية وتضم الأسواق والمكاتب التجارية / ابنية مركز اطفاء و مركز صحي / بناية مصرف / بنايات نقابية ومعاهد تدريب / المجمعات التسويقية والمحلات / فنادق ومطاعم / محطة كهربائية بقدرة كافية تتناسب مع حجم المقاسم الصناعية / شبكات الانارة والانترنيت / محطة لتصفية وضخ المياه / وحدة معالجة المياه الثقيلة / وحدة معالجة النفايات / محطة وقود / شبكات الماء والمجاري ومياه الامطار واطفاء الحريق / مراكز ترفيهية ودار استراحة وأبنية سكنية / طرق وساحات لوقوف السيارات / ابراج مراقبة / مخازن / دار للعبادة / روضة للأطفال / حدائق وفضاءات مفتوحة / البحيرات الصناعية ومناطق التوسعات المستقبلية).[1]

ز. التنسيق التام بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من اجل التعجيل باستكمال تشريع قانون المدن الصناعية مع وضع التعليمات الخاصة لتسهيل تنفيذ هذا القانون بأقرب فرصة، فضلاً عن اصدار تشريع خاص بهذه المدن يتعلق بحمايتها من منافسة المنتج الأجنبي والتخفيف من الإجراءات الروتينية واعفاء صادراتها من اية رسوم.

ح. العمل الجاد بالتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة وخاصة الجهات الممثلة في اللجنة العليا، لاستكمال متطلبات هذه المدن وخاصة البنى التحتية والمستلزمات اللوجستية وخدمات الماء والكهرباء، فضلاً عن تقديم القروض الميسرة والاعفاءات الجمركية والاعفاءات المتعلقة بضريبة الدخل والعقار وغيرها من الإعفاءات التي تشجع المستثمرين الصناعيين على الاستثمار في هذه المدن.

ط. ضمان توفير التسهيلات المصرفية المحفزة لقطاع الاستثمار المحلي الخاص للإسهام في اقامة مشاريعه الخاصة الصغيرة والمتوسطة او بالاشتراك مع الحكومة او المستثمرين الاجانب في مشاريع مشتركة.

([1]) المديرية العامة للتنمية الصناعية، وزارة الصناعة والمعادن، ٢٠١٨، متوفر على: http://www.gdid.gov.iq

ي. العمل الجاد متعدد الجوانب في توطين التكنولوجيا وتوفير مقومات البيئة التكنولوجية بهدف تسريع الانتاج ورفع الإنتاجية وتحسين جودة المنتج لمنافسة المنتج المستورد.[١]

٣. تحديات اقامة المدن الصناعية في العراق

أ. غياب الاستقرار السياسي في العراق، لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ وما تبعها من إعادة بناء المؤسسات الأمنية والتجاذبات السياسية في المدة التي تلتها كل هذه المتغيرات وغيرها من شأنها أن تؤثر في المدن الصناعية وعلاقتها مع أسواقها المتوقعة .اضافة إلى تعرض البلد للعديد من العمليات الارهابية وعدم استقرار الأمن، خاصة في بعض المناطق المقامة فيها المدن الصناعية لاسيما بعد أزمة الحرب على داعش وانخفاض أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي وسوق العمل والدخل إلى جانب ضعف التخصيصات المالية للوزارات مما أدى إلى إيقاف العمل في المدن الصناعية وعدم اكتمالها.[٢]

ب. يعاني العراق من تخلف واهمال واضح في البنى التحتية كالطرق والجسور والمطارات ووسائل النقل والاتصالات والكهرباء والماء وغيرها، وهذا بدوره يؤثر على إقامة المدن الصناعية في العراق؛ لأن البنى التحتية تعتبر احد مقومات إقامة المدن الصناعية .[٣]

ج. الاختلالات الهيكلية في العديد من قطاعات الاقتصاد العراقي، وضعف هذه القطاعات وعدم تطويرها سيضعف بدوره التشابكات القطاعية بين مشاريع هذه القطاعات والمشاريع المقامة داخل المدن الصناعية.

د. البطء والتلكؤ الحاصل في استحصال الموافقات الاصولية لأنشاء المدن الصناعية في جميع المحافظات لغرض عرضها للاستثمار واعداد المخططات اللازمة لها.

ه. الامية الصناعية وقلة الخبرات فضلاً عن الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق منذ عام ١٩٩١ الى ٢٠٠٣ وانقطاع البلد عن العالم الخارجي أدى بدوره الى انخفاض مستوى التعليم وبالتالي انخفاض مستوى الكفاءة الصناعية التي تعتبر رأس المال البشري لدى البلد.

و. سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الشركات ودول الجوار، اذ ان هذه الدول تتمتع بميزات لا تتوفر لدى العراق مثل البنية التحتية ووفرت السيولة والخبرات العلمية والقدرات التسويقية وبالتالي تكون منتجات هذه الدول ارخص بكثير من منتجاتنا الوطنية.

---

(١) ابراهيم المشهداني، حكاية المدن الصناعية في العراق، ٢٠١٩، متوفر على الرابط التالي:
https://www.radionawa.com

(٢) رياض جواد كاظم حمد المعموري، متطلبات النهوض بالصناعة التحويلية في ظل التحولات الاقتصادية (تجارب دول مع إشارة خاصة للعراق)، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٥، ص١٤٢.

(٣) كاظم أحمد البطاط واخرون، واقع البيئة الاستثمارية في العراق وسبل النهوض، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد ٥، العدد ١٧، ص٤٠.

ز. على الرغم من توفر الأيدي العاملة في العراق والذي يعد من أهم مقومات إقامة المدن الصناعية إلا إنها لا تزال بحاجة إلى المزيد من التأهيل والتدريب إذا ما قورنت بكفاءة الأيدي العاملة في الخارج والعاملة في المضمار ذاته ، لذا تحتاج إلى برامج لبناء القدرات لتواكب التطور والتقدم التكنولوجي الذي قد يصاحب الاستثمارات الاجنبية الداخلة إلى العراق عموماً والمدن الصناعية خصوصاً، وتجدر الإشارة إلى أن نوعية العمالة المطلوبة تتأثر في النهاية بنوعية الاستثمارات المقامة داخل المدن الصناعية ومدى استخدامها للتقنية.[1]

٤. امتيازات المستثمر في المدن الصناعية العراقية

هناك عدة امتيازات للمستثمرين سواء المحليين او الأجانب في المدن الصناعية العراقية منها:

أ. للمستثمر حق في تأسيس مكاتب وفروع تمثيل تجاري في العراق، والتي ستسجل لدى مكتب مسجل الشركات العراقي في وزارة التجارة.
ب. له الحق في تأسيس عمل مشترك مع مستثمر عراقي او اجنبي.
ج. الحق في بيع أسهمه في السوق بالسعر المتداول.
د. يمتلك او يستعمل ماله المستثمر في العراق بموجب القواعد السائدة.
ه. استخدام عملات قابله للتحويل وله الحق في نقل أمواله إلى داخل او خارج العراق وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي.
و. قيام وزارة الصناعة والمعادن بتزويد المستثمر بالكتب اللازمة للجهات ذات العلاقة لتسهيل عمله.
ز. استثناء الأصول المستوردة التي يحتاجها المستثمر لإعادة التأهيل والتطوير للمعامل من الضرائب.
ح. المستثمر سيضمن استثماره بالكامل لان العراق اصبح عضواً في وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف / مجموعة البنك الدولي (MIGA).
ط. تسري الإعفاءات الجمركية والضريبة المنصوص عليها في قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، أو في قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨، على جميع الأنشطة الاقتصادية المجازة في المدينة الصناعية، والتي تتضمن:

أ. يتم اعفاء الموجودات المستوردة لغرض المشروع الاستثماري من الضرائب والرسوم الجمركية على ان يتم ادخالها إلى العراق خلال مراحل انشاء المشروع وقبل البدء بالتشغيل التجاري في كل مرحلة من مراحله وفق التصميم الأساسي للمشروع والمدة الزمنية لتنفيذه إذ أن القانون سابقاً قد أعفى الموجودات المستوردة لمدة (٣) سنوات واعتباراً من تاريخ منح إجازة الاستثمار وكان ذلك يشكل عقبة أمام المستثمرين إذ تم معالجة ذلك في التعديل الجديد.

([1])علي عباس فاضل و سرمد عباس جواد، مصدر سابق، ص٣٢.

ب. اعفاء المشروع الاستثماري السكني من رسوم الافراز ورسوم التسجيل العقاري وبضمنها رسوم انتقال الوحدات السكنية للمواطنين .

ج. اعفاء المواد الأولية المستوردة لأغراض التشغيل التجاري من الضرائب والرسوم الجمركية والداخلة في تصنيع مواد البطاقة التموينية والادوية والانشائية شرط ان تكون صديقة للبيئة .

د. أعفاء المواد الأولية المستوردة لغرض التشغيل التجاري للمشروع من الضرائب والرسوم الجمركية وفقاً لنسبة مساهمة المواد المحلية في تصنيع المنتج وهذا يشكل دعماً مهماً للمنتجات المحلية.

ه. الإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة (١٠) سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحل انشاء المشروع .

و. زيادة سنوات الإعفاء من الضرائب والرسوم مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي لتصل إلى (١٥) سنة إذا كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي اكثر من (٥٠%) .

ز. حق استئجار وتأجير العقارات في المدينة الصناعية أو المساطحة عليها لمدة لا تزيد على (٥٠) سنة قابلة للتجديد لمرة واحدة.

ح. ابرام العقود مع الغير او التعاون مع الشركاء العراقيين لغرض تطوير وتوفير خدمات المدينة الصناعية بما في ذلك البنى التحتية داخل المدينة الصناعية وبشروط تفضيلية.

ط. تشغيل الأيدي العاملة المحلية والأجنبية وفقاً للقانون.[١]

ثانيا: نظرة عن المدن الصناعية العراقية

لقد سعت الحكومات العراقية بعد ٢٠٠٣ إلى تدشين تجربتها في اقامة المدن الصناعية ولكنها لم تبدأ من الصفر فهذه المدن او المناطق الصناعية موجودة قبل هذا التاريخ في بغداد والنجف والبصرة وبعض المدن العراقية الاخرى ولكنها لم ترتق إلى المستوى الذي وصلت إليه في الدول الأخرى، وتكاد تفتقر إلى معظم متطلبات المدن الصناعية من حيث التنظيم والمساحة والخدمات ولهذا جاءت فكرة تخطي هذا التخلف فتم تشكيل لجنة عليا تتكون من وزارة الصناعة ووزارة التخطيط ووزارة الكهرباء وهيئة الاستثمار والمديرية العامة للتنمية الصناعية ووزارة البلديات ووزارة الاسكان والاعمار، وقامت هذه اللجنة بزيارة العديد من البلدان الرائدة في المدن الصناعية للوقوف على تجربتها ولكنها توصلت إلى إمكان اقامة هذه المدن في عدة محافظات هي (البصرة، ذي قار، النجف، نينوى، الانبار، النهروان) . ومن خلال تحليل النتائج التي توصلت إليها هذه اللجنة لا يمكن القول ان العراق قد قطع شوطاً كبيراً على طريق انجاز مدينة صناعية يشار إليها

---

(١) ينظر في ذلك إلى:
١. الملف الاستثماري للمدينة الصناعية في محافظة ذي قار، وزارة الصناعة والمعادن، دائرة الاستثمارات، ٢٠١١، ص٨.
٢. قانون المدن الصناعية، مجلس النواب العراقي،٢٠١٩، ص٦.
٣. دليل المستثمر في العراق، الهيئة الوطنية للاستثمار،٢٠١٩، ص٣.

بالبنان، وهذا التأخر في المشروع ليس معزولاً عن مظاهر التأخر في عموم القطاعات الاقتصادية السلعية والخدمية الاخرى إذا استثنينا الخطوات الأولية التي اتخذتها اللجنة والوزارات ذات العلاقة والتي تشمل وضع دراسات الجدوى الاقتصادية ووضع التصاميم والمسوحات الطوبوغرافية وتثبيت المنشآت والطرق وخطوط الكهرباء ومسوحات التربة والتصاميم الاساسية للمواقع وتحديد الطاقات ومصادر الخدمات الاساسية الخارجية والداخلية، بالإضافة إلى وضع مشروع قانون المدن الصناعية الذي تمت القراءة الأولى له في مجلس النواب.[١]

ان التوزيع العلمي والصحيح لإقامة المدن الصناعية في محافظات العراق في الوقت الحاضر هي من أولويات المشاريع التي تبنتها وزارة الصناعة والمعادن والمديرية العامة للتنمية الصناعية والتي تهدف إلى انشاء مدينة صناعية في كل محافظة ، معتمدة في ذلك على المعطيات والبيانات والإحصائيات المتوفرة والمتعلقة بالنمو السكاني ومعدل دخل الفرد العراقي بالإضافة إلى الاعتبارات الفنية والاقتصادية والاجتماعية مستهدفين في ذلك سد احتياجات البلد من السلع والمنتجات مع ضمان جودة المنتوج وكذلك تقليل كلفة النقل والتخزين، والحد من تدفق السلع والمنتجات الأجنبية الرديئة ومن مناشئ مختلفة ، وجلب المستثمرين الصناعيين ورؤوس الاموال العراقية والعربية والأجنبية إلى الوطن ،علاوة إلى توفير فرص عمل كبيرة للعاطلين عن العمل في تلك المحافظات. كما ان مواقع المدن التي يتم إنشاؤها حاليا هي خارج حدود التصميم الأساسي للمدن السكنية تم تحديدها من لجان الاستثمار في المحافظات على ضوء مخاطبات وزارة الصناعة والمعادن السابقة لاختيار مواقع ملائمة لإنشاء مدن صناعية لإيواء عدة صناعات متماثلة أو متكاملة في الإنتاج بعد توفير كافة المستلزمات والخدمات اللازمة للارتقاء بالنشاط الصناعي ودعمه كتوفير (شبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي والمخازن والطرق والمناطق الخضراء والمرافق المهمة الأخرى) وهي الخطوة الأولى لجذب الاستثمار الصناعي والطريق الأمثل لتحول البلد إلى بلد صناعي. هذا وان اقامة المدن ستكون مفيدة للجميع وان هذه العملية تحتاج إلى وقت كي تعطي نتائج ثمارها المتوخاة منها في المستقبل القريب.[٢]

ويتمثل دور وزارة الصناعة والمعادن العراقية في اقامة المدن الصناعية بما يأتي :

١. تبنت الوزارة فكرة انشاء المدن الصناعية منذ عام ٢٠٠٥.
٢. قامت بأنشاء قسم المدن الصناعية في عام ٢٠٠٧.
٣. ان انشاءها يعد الخطوة الأولى لتفعيل القطاع الخاص للنهوض بالنشاط الصناعي.

---

(١) ابراهيم المشهداني، مصدر سابق.
(٢) اهمية دور المديرية العامة للتنمية الصناعية في تنفيذ مشاريع المدن والمناطق الصناعية في محافظات العراق، المديرية العامة للتنمية الصناعية، وزارة الصناعة والمعادن، ٢٠١٦، متوفر على: http://www.gdid.gov.iq

٤. توفير فرص عمل بأعداد كبيرة وبمختلف المستويات والاختصاصات.
٥. تكون عائدية المدن الصناعية للمحافظات التي تنشأ فيها بعد اكمالها وتبقى الوزارة مشرفة ومنسقة.
٦. وجود تنوع في انشاء المدن من ناحية التمويل الاتحادي أو المحلي.
٧. وضع خطة مع وزارة التخطيط لتحديد نوع الصناعات التي يحتاجها البلد.
٨. وضع اقتراحات لتشريع القوانين التي تنظم عمل المدن الصناعية وطبيعة التعاون مع القطاع الخاص والمستثمرين الاجانب والمحليين.
٩. انشاء بيت خبرة مختص في مجال تصميم وانشاء المدن الصناعية.
١٠. تصميم ثلاث مدن صناعية بالكامل كتصاميم اساسية وتفصيلية في نينوى والبصرة وذي قار.

ولكن بسبب محدودية الاموال المخصصة لأنشاء هـذه المدن تم تخصيص الاموال لأنشاء مدينتين هما ذي قار والبصرة. [1] والجدول الآتي يوضح حالة المدن الصناعية في العراق وموقعها ومساحتها وعدد العاملين فيها ونوع الصناعات المستهدف قيامها داخل المدن الصناعية.

جدول (٢٥) مخطط إقامة المدن الصناعية في العراق

ت	المدينة الصناعية	الموقع	المساحة (دونم)	الصناعات المستهدفة	عدد العاملين	حالة المدينة	التخصيصات المالية للمدينة الصناعية (مليون دينار)	كثافة رأس المال %
١	المدينة الصناعية في البصرة	خور الزبير	٢٠٠	-	١٥٠-٢٠٠	قيد الانشاء	٦١,٦٠٦	-٤١٠,٧ ٣٠٨,٠٣
٢	المدينة الصناعية في ذي قار	ناحية اور	٢٠٠٠	-	١٥٠	قيد الانشاء	٢٥٠,٧٢٨	١٦٧١,٥
٣	المدينة الصناعية في النهروان	النهروان	٦٤٠٠	صناعات إنشائية، صناعات كيمياوية وتحويلة، الصناعات الهندسية، الصناعات الخفيفة وصناعة الأدوات المنزلية.	٢٠٠	بصدد انجاز الموافقات الأصولية وقيد المتابعة	٦,٢١٩	٣١,٠٩٥
٤	المدينة الصناعية في النجف الاشرف	عيون الشجيج	٦٠٠٠	-	-	بصدد انجاز الموافقات الأصولية وقيد المتابعة	١٩٠,٠٠٠	-
٥	المدينة الصناعية في الانبار	منطقة حصوة الشامية	٣٠٠٠	صناعات غذائية، صناعات كيمياوية وتحويلة، صناعات حرفية.	٣٦٠٠٠	قيد الانشاء	٤٣٨,٧٨٠	١٢,١٨٨

[1] دور وزارة الصناعة والمعادن في مشروع المدن الصناعية، المديرية العامة للتنمية الصناعية، وزارة الصناعة والمعادن، ٢٠١٦، متوفر على: http://www.gdid.gov.iq

٦	المدينة الصناعية في نينوى	بالقرب من موقع شركة جابر بن حيان	٤٢٥	-	٧٠٠٠	قيد الانشاء	٦٣,٠٠٠	٩
	المجموع		١٨,٠٢٥		٤٣,٥٠٠		١,٠١٠,٣٣٣	

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

١. كوكب حميد حافظ واخرون ، خطة عمل المديرية العامة للتنمية الصناعية المحدثة٢٠١٨ – ٢٠٢٢،وزارة الصناعة والمعادن، المديرية العامة للتنمية الصناعية،ص٣١-ص٣٢.
٢. وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، ص٩٤.

* (-) تعني البيانات غير متوفرة.
* كثافة رأس المال = رأس المال / العمال

نلاحظ من خلال الجدول (٢٥) ان هناك ستة مدن صناعية في العراق والتي مازالت قيد الانشاء والتطوير، تبلغ مساحتها الاجمالية نحو (١٨,٠٢٥) دونم وعدد العاملين فيها ما يقارب (٤٣,٥٠٠) عامل، اما مجموع التخصيصات المالية لها فقد بلغ (١,٠١٠,٣٣٣) مليون دينار. إذ تعتبر النهروان اكبر مدينة صناعية من حيث مساحتها والتي تقدر ب (٦,٤٠٠) دونم ، أما المدينة الصناعية في الانبار فهي تحتوي على اكبر عدد من العاملين، إذ يقدرون ب (٣٦,٠٠٠) عامل، كما حظيت بأكبر نسبة من التخصيصات المالية وقدرها (٤٣٨,٧٨٠) مليون دينار، إضافة الى ذلك نرى بأن نسبة الكثافة الرأسمالية بلغت (١٦٧١,٥) في المدينة الصناعية في ذي قار وهي اعلى نسبة، ومن خلال نسبة الكثافة الرأسمالية يتضح لنا بأن نوع الصناعات المستهدفة في المدينة الصناعية في ذي قار هي صناعات ثقيلة.

على الرغم من عدم اكتمال المدن الصناعية في العراق وتعرقل عملية إنجازها، الا إنه يجدر بنا الإشارة إلى ان العراق يعتمد على ثلاث مناطق حرة والتي تتشابه في بعض التفاصيل مع المدن الصناعية وهي (المنطقة الحرة في خور الزبير، المنطقة الحرة في نينوى، المنطقة الحرة في القائم)، وهي جميعها تابعة للهيئة العامة للمناطق الحرة وتعمل وفقاً لقانون المناطق الحرة رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ والتوجيهات الصادرة عن ادارة المناطق الحرة وتعليمات تنظيم عمل المستثمر رقم ٤ لسنة ١٩٩٩ويسمح هذا القانون بالاستثمار في المناطق الحرة بممارسة كافة الانشطة الصناعية والتجارية والخدمية عدا المحظورة منها وتعفى البضائع المستوردة والمصدرة إلى المناطق الحرة من كافة الضرائب والرسوم الا إذا تم توريدها إلى داخل المنطقة الجمركية، كما تعفى رؤوس الاموال والارباح والدخل الناجم عن الاستثمار في المشاريع فيها من كافة الضرائب والرسوم طيلة حياة المشروع وبضمنها مراحل التأسيس والبناء.[١]

ومن خلال ما سبق نرى ان هذه المناطق الحرة يمكن مستقبلاً ان تخلق روابط بينها وبين المدن الصناعية، الامر الذي يؤدي إلى الاستفادة من توفير المعلومات التسويقية ونقل الخبرات والمهارات والمعرفة، فضلاً عن تحقيق وفورات الحجم، وهذا بدوره يعود بالنفع على الاقتصاد العراقي لاسيما القطاع الصناعي.

([١]) حليمة خلف بدر، مصدر سابق، ص١٥.

المبحث الثالث

سياسات واستراتيجيات الافادة من التجارب الدولية في مجال المدن الصناعية

بعد استعراضنا في الفصل الثاني تجربة كل دولة من دول الدراسة في مجال انشاء وإقامة المدن الصناعية بشكل مستقل، يمكننا الان عرض اهم السياسات او الاستراتيجيات لكي تكون انطلاقة للعراق نحو تطوير وإقامة المدن الصناعية وفق خطة مدروسة وواضحة، وذلك على النحو الاتي:

أولا: سياسات إقامة المدن الصناعية في العراق

١. السياسات الأولية المناسبة لتوفير بيئة إقامة المدن الصناعية في العراق

أ. الشفافية ومكافحة الفساد :

يمثل الفساد تحدياً خطيراً في وجه التنمية، كذلك يتسبب في ضعف المناخ الاستثماري وهروب المستثمرين بسبب طلب المتنفذين بالحصول على عمولات وإعاقة أعمالهم، مما يؤثر سلباً على بنية القطاع الاقتصادي وضعف النمو الاقتصادي، وهو ما ينعكس على زيادة الفقر والبطالة، كما إنه يؤدي إلى انخفاض إيرادات الدولة وزيادة النفقات العامة ، مما يقود إلى ضعف مشاركة الدولة في توفير الخدمات لعدم توفر الإيرادات الكافية أو عدم كفاية الإيرادات لوجود عمليات فساد مالي فيها. لذلك يجب تفعيل دور الأجهزة الرقابية في الإدارات كافة، وتطوير القدرات القيادية والإدارية الحكومية وتكثيف نشاطها وتخويلها بصلاحيات واسعة من اجل محاسبة المقصرين والمهملين، وملاحقة مرتكبي الفساد، اضافة إلى سن تشريعات تلزم الموظفين بمراعاة أخلاقيات الوظيفة العامة ومتطلباتها.[١]

ب. المجال القانوني :

مع تزايد الجهات المختصة بإصدار وتنظيم القوانين والقرارات التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي والاستثماري، لابد ان يكون الوضع القانوني محدداً وواضحاً وان يكون النظام القضائي أيضاً موضوعياً وكفؤاً وفعالاً وعادلاً فيما يخص التنازع بين الحكومة والشركات الخاصة، لكي يتمكن من حماية المستثمرين والمستهلكين معاً.[٢]

---

(١) نزار عبد الامير تركي الغانمي و حمد جاسم محمد الخزرجي، الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون، جامعة كربلاء، العراق ، ٢٠١٧، ص٢٠.

(٢) رياض جواد كاظم حمد المعموري، مصدر سابق، ص١٢٨.

ج. تنمية الموارد والقدرات البشرية:

تعد تنمية الموارد البشرية هي الركيزة التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية لأنه من دونها ليس هناك تنمية قابلة للاستمرار، ولأن العنصر البشري يعد من العناصر الأكثر أهمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكما تعد الموارد البشرية محور عملية التنمية الاقتصادية بمختلف أجناسهم ، ويعدون ثروة حقيقية لأي أمة من الأمم وهناك الكثير من الدول بمختلف مستويات تقدمها الاقتصادي والاجتماعي تهتم بالتنمية البشرية لأنها تعد الإنسان هو غاية ووسيلة وهدف لعملية التنمية إذ يجب تطويره في جوانب التعليم والتدريب ، والتأهيل والاهتمام بالصحة والتغذية ، وحقوق الإنسان والأبعاد البيئية للمجتمع مما يؤدي إلى زيادة المهارات والكفاءات للعنصر البشري والخبرات واكتسابه للمعارف وأيضاً زيادة فرص العمل والتقليل من البطالة ، وإعادة توزيع الدخل ، والقضاء على التخلف الاجتماعي، وأكدت الكثير من الدول النامية على أن التنمية البشرية عاملاً جوهرياً ومرتكزاً لبناء مجتمع سليم مزدهر وأنساني يوفر لنفسه كل مقومات الرفاهية الاجتماعية .[1]

من خلال ما سبق نرى بأن على الدولة وضع برامج تعليم وتأهيل وتدريب تواكب مستجدات العصر ومتطلباته تتلائم مع احتياجات التنمية وسوق العمل المحلي والعالمي المتسارعة والمتجددة ومتطلبات الثورة الصناعية بالاشتراك مع جميع الجهات ذات العلاقة سواء كان محلياً او دولياً. مما يسهم في تطوير جميع مكونات منظومة التدريب والمدربين وأنظمة التقويم والجودة والمسارات المهنية لتنسجم مع التوجهات الحديثة والمبتكرة في مجالات التعليم والتدريب. وهذا من خلال استحداث سياسات ونظم تعليمية وتدريبية جديدة تعزز من كفاءة وقدرة الرأسمال البشري، فضلا عن الاهتمام بمجال البحث العلمي الذي يعد من أهم العوامل للنهوض بالقطاع الصناعي وتطويره وفق أحدث التطورات التكنولوجية في العالم ووضع التخصيصات الكافية للبحث العلمي، إضافة إلى احتضان الكفاءات العلمية المتميزة وحمايتها من الإغراءات الخارجية من البلدان الأخرى التي تعمل على احتضانهم والإفادة من عقولهم.

٢. السياسات العامة المناسبة لتوفير بيئة إقامة المدن الصناعية في العراق

أ. السياسة الفنية التكنولوجية:

تؤدي التكنولوجيا دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية المعاصرة، فالتقدم الصناعي ما هو ألا ناتجاً عن التطور الفني والتكنولوجي، والعراق شأنه شأن الدول النامية عمل على اكتساب قدر من التكنولوجيا عن طريق نقلها من مصادر خارجية و مناشئ عديدة، من أجل بناء قاعدة صناعية متطورة يتم من خلالها توفير المنتجات الهامة المطلوبة للسوق المحلي. وبناءً على ذلك فإن تحقيق استراتيجية

([1]) رحمن حسن علي المكصوصي و هادي كاظم العطار ، ستراتيجيات التنمية البشرية والرؤيا المستقبلية لها في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، جامعة واسط، العراق، ٢٠١٤، ص٢٤٦.

تنموية صناعية داخل المدن الصناعية، تحتاج إلى سياسات أخرى في المجال الفني والتكنولوجي، بغية أن تكون متكاملة، وتؤدي الدور المطلوب، وكما يأتي :

- **وضع استراتيجية محددة وواضحة لنقل التكنولوجيا وتطويرها في العراق والاستفادة من التجارب الماضية للبلدان النامية أو المتقدمة، إذ يجب أن تتناسب هذه الاستراتيجية مع استراتيجية التنمية الاقتصادية والصناعية، وأن تتوافق مع ظروف البيئة في العراق، كذلك العمل على إيجاد أليات لتطوير الشراكة بين الوزارات والهيئات الحكومية ذات الصلة والجامعات ومراكز البحوث ومؤسسات الإنتاج والخدمات داخل الدولة، لتطوير سياسة العلم والتكنولوجيا والتصنيع.**
- **ربط التعليم بكافة أشكاله بما فيه المهني والفني والجامعي بالتكنولوجيا، وبما يخدم الواقع العلمي والتنمية الشاملة، إضافة إلى تعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي العراقية و نظيراتها الدولية بغية اكتساب التكنولوجيا وتبادل الخبرات، وهذا بدوره سينعكس إيجاباً على تطوير التكنولوجيا داخل المدن الصناعية في العراق.** [1]
- **دراسة أفضل البدائل المتاحة عند اختيار التكنولوجيا بحيث يتم اختيار أفضل أنواع التكنولوجيا، كما يجب أن تتضمن عقود الشراء التدريب الكامل للكادر الوطني على التشغيل والصيانة والمشاركة الفعلية في نصب المعدات، من خلال توفير ورش للصيانة داخل المدن الصناعية، وتوفير معدات لتصنيع قطع الغيار محلياً لتشجيع الكادر الوطني على القيام بمثل هذه الأعمال وتطويرها .**
- **تشجيع استقدام التكنولوجيا المتطورة إلى العراق بصورة عامة، وإلى داخل المدن الصناعية بصورة خاصة، وذلك من خلال منح الحوافز المادية وغيرها للقطاع الخاص، فضلاً عن إمكانية وقدرة المستثمرين الأجانب داخل المدن الصناعية على جلب هذه التكنولوجيا من مناشئ متعددة .**
- **إنشاء مركز للأبحاث الصناعية، ووحدات للأبحاث والدراسات في المدن الصناعية ، يكون مهمتها دراسة كافة المشكلات الفنية والتكنولوجية والعمل على حلها فضلاً عن العمل على تطوير المنشآت الصناعية بتطوير تكنولوجيا الانتاج .**
- **الاهتمام بالرقابة على المواصفات والمقاييس بوصفها الجهة العلمية المختصة في مجال فحص الجودة والمواصفات للمنتجات المصنعة محلياً والمستوردة، لكونها سوف تساهم بتجديد التكنولوجيا والتقنية المطلوبة لتصنيع السلع وفقاً للمعايير والمواصفات المطلوبة.** [2]

([1]) عمار محمود حميد الربيعي ،مصدر سابق، ص٢١٤.
([2]) رياض جواد كاظم حمد المعموري، مصدر سابق ، ص١٢٩ – ص١٣٠.

- تشجيع روح الابتكار والاختراع لدى الشباب العاملين والفنيين في المدن الصناعية، وكذلك لدى الباحثين، والعمل على تفعيل الجهات المشرفة على تسجيل براءات الاختراع والنشر، والعمل على قيام الجهات المختصة بالإعلان عن الحوافز المغرية لمن يقدم اختراعاً او ابتكاراً او اكتشافاً جديداً، فضلاً عن دور حماية حقوق الملكية الفكرية الذي يؤدي إلى تشجيع أصحاب الكفاءات والمخترعون على تحويل بحوثهم ودراساتهم إلى تطبيقات عملية في صورة براءات اختراع محمية - وهذا بدوره - يؤدي إلى اطمئنان المخترعون على براءاتهم من السرقة والانتهاك.[1]

ب. السياسة النقدية :

تواجه السياسة النقدية تحديات كبيرة في تحقيق الاستقرار النقدي بما ينسجم مع طبيعة المرحلة الانتقالية التي يشهدها النظام الاقتصادي، ويعد التضخم وارتفاع الأسعار من أهم تلك المشاكل التي تمثل تحدياً كبيراً للسياسات الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب رسم سياسة نقدية محكمة للحد من الضغوط التضخمية، وتحقيق الاستقرار النقدي وهذا ما ينعكس على البيئة العامة الاقتصادية والصناعية. ويمكن تحديد أهم الإجراءات التي اتخذت في سبيل تحقيق ذلك بالآتي:

- استقلالية البنك المركزي العراقي : فقد منح القانون رقم (٥٦) لعام (٢٠٠٤) البنك المركزي العراقي حق الاستقلال في اتخاذ قراراته، ولا يتلقى التعليمات من الجهات الحكومية ، كما منح هذا القانون قيام البنك المركزي بإقراض الحكومة أو أي هيئة مملوكة للدولة بشكل مباشر او غير مباشر باستثناء شراء الأوراق الحكومية في إطار عمليات السوق المفتوحة.
- تحرير القطاع المالي وخصوصاً سعر الفائدة، ففي عام ٢٠٠٤ أعلن البنك المركزي تخليه عن تحديد سعر الفائدة الذي يتقاضاه أو تدفعه المصارف والمؤسسات المالية لزبائنها، كما أن البنك المركزي منح المصارف الأجنبية بالعمل داخل العراق، إذ تعمل فيه الآن (٧) مصارف أجنبية .
- إعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد مالياً وإدارياً، وذلك من أجل النهوض بالقطاع المصرفي في العراق، إذ تم توقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي ووزارة المالية بهذا الشأن، علماً أن كلا المصرفين يملكان ما يقارب (٨٠ %) من النشاط المصرفي.

([1]) عمار محمود حميد الربيعي ، مصدر سابق، ص٢١١.

- **العمل وفق نظام إدارة الدين والتحليل المالي التابع للأمم المتحدة، بغية مطابقة جداول المديونية الخارجية للعراق مع الجهات الدائنة واستخراج التقارير الخاصة بالمديونية وذلك بالتنسيق مع دائرة أدارة الدين العام في وزارة المالية .[1]**

مما سبق يتضح ضرورة مشاركة البنك المركزي العراقي في صياغة، وأعداد وتمويل، وتنفيذ الخطط الاقتصادية التي تعمل على تحقيق إصلاحات حقيقية في القطاع الصناعي بشكل عام والصناعات التحويلية بشكل خاص وهذا بدوره يعود على المدن الصناعية بالنفع، وذلك من خلال وضع خطة اقتصادية شاملة، فضلاً عن إجراء عملية تقييم شاملة للنظام النقدي والمصرفي، وتحديد أوجه الخلل، والعمل على إصلاحه فوراً بما يحقق الاستقرار النقدي والثقة بالعملة الوطنية، كما يجب أن تكون السياسة النقدية منسجمة مع السياسة الاقتصادية للدولة.

ج. السياسة المالية :

للسياسة المالية دور فاعل في الاستقرار الاقتصادي للعراق، ولكن ادارة السياسة المالية بالنهج الحالي وبالأخص تأخير الموازنات من خلال مركزية القرار، جعلت عملية اعداد الموازنات الاتحادية واقرارها وتنفيذها عملية طويلة ومعقدة بسبب الاجراءات والمراحل التي تمر بها والتي غالباً ما تؤدي إلى تأخير اقرار الموازنة الاتحادية، ومن ثم تأخير صرف النفقات الاستثمارية المخصصة لقطاعات البنية التحتية والتي تحتاج إلى فترة طويلة نسبياً مقارنةً ببعض المشروعات الإنتاجية او الخدمية الاخرى ، فضلاً عن منع وحدات الانفاق من انفاق كل مخصصاتها في التوقيت المناسب وذلك لتأخر وصول الموازنات في الاوقات المناسبة إلى الوزارات المعنية، مما يسبب ارباك كبير لعمل مشروعات البنية التحتية والذي ينعكس اثره على الخدمات التي تقدمها القطاعات الإنتاجية واهمها القطاع الصناعي، وبالتأكيد هذا الامر سينعكس على المدن الصناعية وعلى الخدمات التي تقدمها.[2]

ومن اهم التحديات التي تواجه الموازنة هي :

- **الاليات والسياسات الخاطئة التي تم تبنيها منذ عام ٢٠٠٣وإلى الان حالت دون تنفيذ رؤية الحكومة حول مسار وطبيعة الاصلاح الاقتصادي الذي تسعى الحكومة إلى تحقيقه.**
- **سوء الادارة المالية في العراق وعدم قدرتها على التصرف المنهجي في الموارد.**
- **إن عملية إعداد الموازنة تشوبها الكثير من الممارسات السياسية والاجتماعية مما ينعكس سلباً على إعداد الموازنة، وبالتالي يبعدها عن المعايير والأساليب العلمية لإعداد الموازنة.**

([1]) أحمد إسماعيل المشهداني و حيدر حسين أل طعمه، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٩)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد٣٣، ٢٠١٢، ص١٣٧.

([2]) أحمد جبر سالم السالم و أحمد جاسم محمد المطوري، تحديات الاستثمار في البنية التحتية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة، العراق، العدد ٤٥، ٢٠١٧ ، ص١٦٥.

- لم تبتعد المالية العامة العراقية طوال السنوات الماضية عن دائرة التناقض بين مسألة الكفاية الإنتاجية وبين مسألة العدالة في توزيع ثمار الناتج المحلي الاجمالي للبلاد. فضلاً عن ضعف قدرة الدولة على تنويع مصادر إيراداتها.
- نقص المعلومات عن أصول الشركات المملوكة من الدولة وعن المسؤوليات التي تتخذها هذه الشركات وعن المنتجات أو الخدمات التي تقدمها للحكومة أو للجمهور. لذلك على الميزانيات المستقبلية للعراق أن تتضمن تقارير سنوية عن أصول تلك الشركات وطبيعة نشاطاتها.
- مشكلة الفساد المنتشرة في العراق واستمرار حالة عدم الاستقرار الأمني وما تتركه من اثار خطيرة يؤثر بتنفيذ الأهداف التي تسعى اليها الموازنة وتحول دون تنفيذ مشاريعها بشكل كفوء وتقديم الخدمات العامة بشكل مقبول.
- هناك فجوة زمنية ما بين اعتماد الموازنة العامة من البرلمان وبين إشعار وزارة المالية لإطلاق صرف مبالغ التخصيصات من جهة وبين إيداع تلك المبالغ في حسابات الوزارة من جهة أخرى، وهذا الأمر قد يترك تأثيراً سلبياً على تنفيذ المشاريع وإنجازها.[1]

لذلك نرى بأن على الدولة معالجة تأخير إقرار الموازنات وتنفذها ومعالجة تأخير صرف النفقات الاستثمارية، إضافة إلى اتباع سياسات مالية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على النفط من خلال توفير عدد من المصادر التي يمكن استخدامها بصورة تتلائم مع متطلبات نمو وتطور نفقات الدولة واحتياجات عملية النمو وهذا بدوره سينعكس إيجاباً على نمو القطاع الصناعي وبالتالي الإسراع في تطوير وإقامة المدن الصناعية العراقية.

د. السياسة التجارية :

اعتمدت السياسة التجارية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على مبدأ سياسة الباب المفتوح، إذ فتحت الباب على مصراعيه أمام الاستيرادات وأسواق الصادرات، نتيجة لعدم التدخل الدولي في شؤون التجارة الداخلية والخارجية وتخفيف القيود عليها، الذي توج بإصدار الأمر المرقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٤ الذي تضمن الانتقال من سياسة الحماية التجارية إلى سياسة الحرية التجارية. وتتضمن السياسات التجارية سياسات الاستيراد والتصدير التي تتضمن تخفيض التعريفة الجمركية وإزالة الحواجز مثل القيود الكمية والحصص بالنسبة للاستيراد، وإلغاء الحواجز الكمية والسعرية وتطبيق أحسن وسائل الترويج للصادرات. ونتيجة لانتهاج سياسة الباب المفتوح وفتح الحصار الاقتصادي عن العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، فقد تزايدت مستويات التجارة إذ

([1]) نبيل جعفر عبد الرضا، قراءة نقدية في موازنة العراق الاتحادية لعام ٢٠١٨، مؤسسة الحوار المتمدن، متوفر على الرابط التالي: http://www.ahewar.org

بلغ أجمالي الاستيرادات عام ٢٠٠٤(٢١٣,٠٤) مليون دولار ارتفع إلى (٢١٥،١٦) مليون دولار عام ٢٠٠٧، كما ازداد إجمالي الصادرات من (١٧١,٨٠) مليون دولار عام ٢٠٠٤ إلى(٣٩٥,٩٠) مليون دولار عام ٢٠٠٧، إذ بلغ إجمالي التجارة الخارجية للعراق (٣٩١,١٢) مليون دولار عام ٢٠٠٤ وصولاً إلى (٦١١,٠٦) مليون دولار عام ٢٠٠٧. ومن بين العوامل التي أسهمت في زيادة معدل التبادل التجاري للعراق هو ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية. وزيادة الطلب عليها، فضلاً عن سياسات تحرير التجارة الخارجية التي انتهجها العراق بعد عام ٢٠٠٣، فلقد أدى فتح الباب على مصراعيه إلى فتح السوق العراقية أمام السلع والمنتجات الأجنبية، وقد أدى هذا إلى انكماش وتدهور الإنتاج المحلي لجميع المنتجات الصناعية إذ بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي أقل من (٢%) وهي أدنى من المعدل الذي يضمن توزيعاً قطاعياً في الاقتصاد المحلي الذي قدر في مؤتمر ليما لعام ١٩٧٠ ب (٢٥ %) . فضلاً عن أن الصادرات قد اعتمدت وبشكل أساسي على النفط الخام ، وبالرغم من زيادة الصادرات خلال المدة التي أعقبت عام ٢٠٠٣ ، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وجذب الاستثمار الأجنبي، وان اتباع سياسات تحرير التجارة أدى إلى تطور حجم الاستهلاك بعد عام ٢٠٠٣ وبشكل تصاعدي نتيجة لارتفاع مستويات الدخول مما انعكس سلباً على مستوى الادخار والاستثمار.[١]

وعليه نرى أن إتباع العراق سياسة الباب المفتوح في ظل انفتاح اقتصادي غير مدروس جعل السوق المحلية سوقاً لتصريف شتى أنواع العلامات والمنتجات التجارية، لذلك على الدولة تحرير التجارة الخارجية بهدف تنمية الصادرات واستيراد مستلزمات الإنتاج اللازمة للتصنيع من أجل التصدير، ولتحقيق ذلك على الدولة تبسيط نظم وإجراءات التجارة والجمارك وإعفاء أو خفض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج، والإعفاء من الضرائب على عائدات التصدير للنهوض بالقطاع الصناعي وتطويره مما ينعكس إيجاباً على المدن الصناعية وتطويرها وإمكانية تصدير منتجاتها إلى باقي الدول.

هـ. السياسة الاستثمارية:

أصدرت الحكومات المتعاقبة في العراق العديد من التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار وتشجيعه من خلال الإعفاءات الضريبية والرسوم ، إذ أصدرت عدداً من القوانين المتعلقة بالاستثمار المحلي في مجال الصناعة ودعم المناطق الأقل تطوراً من حيث منح الإعفاءات والفوائد المصرفية أو منح القروض لقطاعات معينة ، وتتمثل أبرز هذه القوانين في صدور قانون الشركات رقم (٢١) وقانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ والذي نظم العمل بالشركات العامة والخاصة مما أتاح المجال لتأسيس شركات الاستثمار المالي . وقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ الذي نص على تأسيس هيأة لإدارة واستثمار المناطق الحرة في العراق تسمى الهيأة العامة للمناطق الحرة، التي تهدف إلى إدارة واستثمار المناطق الحرة عراقياً لخدمة الاقتصاد العراقي ،

---

(١) نبيل جعفر عبد الرضا، عوائق الاستثمار في العراق، مؤسسة الحوار المتمدن، متوفر على الرابط التالي:
http://www.ahewar.org

التي على أثرها تم إنشاء المناطق الحرة في خور الزبير في محافظة البصرة . وفي عام ٢٠٠٢ صدر قانون الاستثمار العربي رقم (٦٢) بموجب قرار مجلس قيادة الثورة في وقتها رقم (٥٥) الذي كان يهدف إلى تشجيع الاستثمارات العربية للإسهام في عملية التنمية الاقتصادية في العراق من خلال منح المستثمرين العرب دون غيرهم امتيازات وإعفاءات خاصة . وهكذا نرى أن الحكومة العراقية بعد عام ١٩٩٧ عمدت إلى تشجيع الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي ، غير إن سياستها تلك لم تتسم بالثبات ، إذ ألحقت تلك القوانين بإصدار قوانين أخرى تلغي بعضها وتكون بديلاً لبعضها الآخر ، غير أن القانون رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٢ يعد قاعدة حقيقية لترسيخ فكرة الاستثمار الخاص في الاقتصاد العراقي ، وبالرغم من ذلك فإن المدة التي سبقت عام ٢٠٠٣ اتسمت بتعدد التشريعات الخاصة بالاستثمار وعدم ثباتها، ولقد أدى ذلك إلى الإحساس بعدم استقرارية البيئة التشريعية والقانونية وبالتالي عدم استقرار السوق والقوى العاملة فيه، كما أدى إلى عزوف أصحاب رؤوس الأموال عن الاستثمار في المجال الصناعي والاتجاه إلى الاستثمار في قطاع الخدمات والتجارة والأنشطة المضاربية، إذ لجأ الكثير من أصحاب المعامل إلى غلق معاملهم والتحول إلى السوق التجارية لتحقيق الربح السريع أو على الأقل الحفاظ على قيمة رأسمالهم في ضوء مستويات التضخم العالية التي سادت خلال السنوات الماضية. أما في عام ٢٠٠٦ صدر قانون الاستثمار رقم (١٣) الذي يمثل خطوة مهمة في مجال جذب الاستثمار بما تضمنه من امتيازات وإعفاءات، وبالرغم من ذلك فإن هذا القانون يتضمن بعض نقاط الضعف التي شكلت عائقاً أمام الاستثمار المحلي والأجنبي، ومن بين نقاط الضعف هذه تبرز مسألة التحكيم وتوفير الضمانات ضد مشاريع التأميم، إذ أن القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ لا يحتوي على ضمانات كافية لحماية المشاريع من التأميم خاصة مع وجود عبارة استثناء التي ألحقت بضمانات في الفقرة الثالثة من المادة الثانية عشرة التي تعطي القضاء العراقي الحق في البت في أحكام المصادرة والتأميم ، ومع غياب التحكيم الدولي فإن ذلك من شأنه أن يضعف قدرة الهيئة الوطنية للاستثمار وفروعها في المحافظات على الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة إلى المستثمرين في الخارج وإبقاء المخاوف قائمة في طريق النهوض بالقطاع الخاص المحلي على عكس قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ في كوردستان ، وكذلك قانون الاستثمار العربي رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٢ ، الذي سمح بالاستثمار في مختلف القطاعات السلعية وكذلك قطاع المصارف.[١]

مما سبق نلاحظ أن البيئة الاستثمارية العراقية ما تزال بحاجة إلى الاهتمام و تعديل وإعادة صياغة القوانين الخاصة بها، الذي سيؤدي بدوره إلى جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية والعربية والمحلية داخل المدن الصناعية.

(١) نبيل جعفر عبد الرضا، عوائق الاستثمار في العراق، مصدر سابق.

و. سياسة دعم القطاع الخاص :

يعاني القطاع الخاص في العراق من مجموعة من المشاكل والعوائق التي تحول دون تطوره بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الافتقار إلى سياسات واستراتيجيات فعالة لدعمه وتقادم وتعقيد الإطارين القانوني والتنظيمي الذين صمما لاقتصاد مخطط مركزياً، وعدم كفاية مصادر التمويل المتاحة فضلاً على تضرر البنية التحتية المادية وعدم كفاية إمدادات الطاقة وشحة الموارد البشرية المؤهلة، لاسيما العمالة الماهرة. وقد اسهمت الاوضاع السياسية والامنية وتدهور البنية التحتية وسوء ادارة الملف الاقتصادي من لدن صناع القرار وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري إلى انكفاء هذا القطاع وهروب رؤوس الاموال المحلية إلى الخارج. كما ان تطوير مكانة وأداء القطاع الخاص يعتبر قضية جوهرية يتوجب أن ترتكز عليها السياسات الاقتصادية من خلال تبني استراتيجية مثلى لتطوير القطاع الخاص تعكس الفهم الصحيح والتصور الواضح لآليات وسبل تفعيل دوره في النشاط الاقتصادي، لذا ينبغي على الحكومة اطلاق حزمة من السياسات والاجراءات المناسبة لتحفيز وتعزيز هذا القطاع في المرحلة الراهنة لعل ابرزها:

- **تقديم حوافز وتسهيلات مالية وضريبية للاستثمارات الجديدة والابتكار وتحسين نوعية الانتاج وإدخال منتجات جديدة وتسجيل مؤسسات القطاع الخاص غير المسجلة.**
- **مراجعة وتبسيط الاطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالقطاع الخاص ، وتعديل القوانين والأنظمة والتعليمات وتبسيط الإجراءات وإزالة التعقيدات الروتينية التي تعيق توفير بيئة ملائمة لعمل مؤسسات الأعمال وتوفير التمويل الكافي لهذا القطاع يتناسب مع الفرص الاستثمارية في البلد.**
- **دعم اتحادات وجمعيات القطاع الخاص والتعاون معها في تحسين ورفع مستوى تغطية الخدمات المقدمة لأعضائها بفاعلية وكفاءة، و يؤسس لنمو ديناميكي لهذا القطاع يمكنه من الحصول على فرص افضل وتوسيع نشاطه ومن ثم تعزيز مكانته وادائه بما يعود بالفائدة على النشاط الاقتصادي ككل.**
- **ضرورة توفير مناخ ملائم ومحفز يساعد على تنشيط القطاع الخاص من خلال توفير البنية التحتية اللازمة والحماية الامنية للمشروعات والمؤسسات العاملة في البلد، وإيجاد سوق تنافسي بعيد عن الاحتكار من خلال سن قوانين تؤطر عمل الأسواق المحلية وتزيد من كفائتها في تخصيص الموارد.**
- **تبني برامج متقدمة للتدريب والتأهيل تساهم في تمكين قوة العمل ورفع مستوى مهارتها بحيث تكون هذه البرامج متجانسة ومتناغمة مع متطلبات سوق العمل لأجل رفد القطاع الخاص بأيدي عاملة متنوعة المهارات تتلائم مع احتياجات السوق.[1]**

([1]) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، ص٨٨.

نرى بأن على الدولة دعم واحتضان القطاع الخاص والتعامل معه كشريك وليس منافس وتقديم جميع أنواع الدعم والتسهيلات له وتحقيق مبدأ الشراكة بينه وبين القطاع العام وتوجيهه مركزياً بتنفيذ المشاريع الصناعية الصغيرة وتفريغ القطاع العام للمشاريع الاستراتيجية الكبيرة والمشاريع المتوسطة والتي تفوق امكانيات القطاع الخاص.

ز. سياسة دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المدن الصناعية:

أصبحت المشروعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم عناصر استراتيجيات التنمية والتطوير الاقتصادي في معظم دول العالم، نظراً للطبيعة المرنة لهذه المشروعات الأكثر استعداداً للتواؤم مع الوضع العالمي الجديد الذي يتطلب سرعة الاستجابة لمتطلبات السوق والتطور المواكب لحركة العرض والطلب، وباتت فرصة هذه المشروعات في البقاء اكبر بكثير من المشروعات الكبيرة والمؤسسات ذات الهياكل الضخمة قليلة المرونة أمام متغيرات السوق. لذلك فإن استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المدن الصناعية تعني وضع خطة وطنية لدعم وتشجيع ورعاية هذه المشروعات، بحيث تتضح بها الأهداف وتتحدد بموجبها الآليات والأدوات والإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة ضمن جدول زمني واضح، وذلك انسجاما مع استراتيجية التنمية من جهة وامكانية المشاركة والتنسيق فيما بين الأطراف المعنية في الدولة من جهة اخرى، وعليه فإن تحقيق استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعني جملة من السياسات المتكاملة في المجالات المختلفة سواء في مجال سياسة التشريع والتنظيم او في مجال سياسة التمويل او في مجال سياسة الدعم الفني.[1]

لا بد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل المدن الصناعية تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءاً بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، وكذلك في حالة استعداد المشروع أو الصناعة إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية. وتحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي. ويمكن حصر مصادر هذا التمويل في المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية، إضافة إلى الاقتراض من البنوك التجارية في حالة الحاجة لذلك، أومن البنوك المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين، و البنوك المتخصصة في تمويل القطاع الصناعي أو تمويل القطاع الزراعي، أومن مصادر أخرى تتمثل عادة في مؤسسات الإقراض المتخصصة، وعادة ما تكون هذه المؤسسات مدعومة من قبل الحكومة والجهات الرسمية.[2]

([1]) ياسمين سعدون صليبي ، المنشأت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق، مديرية الاحصاء الصناعي، ٢٠١٢، ص٩.

([2]) ماهر حسن المحروق و أيهاب مقابله، المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها، مركز المنشأت الصغيرة والمتوسطة، الاردن،٢٠٠٦، ص٥.

من خلال ما تقدم يجب التأكيد على ان المشروعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل المدن الصناعية تعمل على توفير وخلق فرص افضل للأبداع والتطوير والابتكار وهذا بسبب المنافسة التي تخلقها حالة السوق الحر في العمل والابداع، لذلك يجب توفير التمويل اللازم لها وتقديم الدعم الفني والتقني لها، إضافة إلى توفير بنية تحتية ذات خدمات متكاملة، فضلاً عن تقديم الدعم الحكومي لها من خلال زيادة التسهيلات كالإعفاء الضريبي مثلاً.

ثانيا: إمكانية افادة العراق من التجارب عينة الدراسة واستراتيجيات التطوير

يمكن للعراق الإفادة من التجارب الدولية لعينة الدراسة من خلال الآتي:

١. الموقع:

يستطيع العراق الإفادة من تجارب الدول عينة الدراسة (السعودية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الهند) عند اختيار موقع مدنه الصناعية بناءً على قربها من مصادر الطاقة والمواد الخام اللازمة، وقربها من الموانئ والسكك الحديدية والممرات البحرية والمطارات الدولية مما يوفر للشركات العاملة في المدينة ميزة الوصول المباشر إلى الأسواق العالمية، وقربها من الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث.

٢. التنظيم:

يمكن للعراق الإفادة من التجربة السعودية والهندية لغرض تنظيم مدنه الصناعية وتطويرها من خلال الاتي:

أ. الارتقاء بالمدينة الصناعية الحالية أو الجديدة لتكون مدن صناعية حضرية متكاملة الخدمات تتوفر فيها المجمعات التجارية والسكنية وخدمات الاتصالات ذات التقنية العالمية والخدمات الفندقية والمصرفية ومراكز التدريب المهنية والمستودعات الخاصة للخزن كذلك وجود مناطق ترفيهية ومباني المصانع النموذجية ومحطات الوقود وخدمات النقل ومعرض لبيع منتجات المصانع ومناطق التقنية والأعمال.

ب. تشجيع وتفعيل دور القطاع الخاص في إنشاء وتشغيل المرافق وتقديم الخدمات داخل المدن الصناعية.

ج. تنمية الاستثمار الصناعي في المناطق الأقل نمواً و تنفيذ البنية التحتية للمدن الصناعية التي لا تشجع القطاع الخاص على الاستثمار بها.

د. الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة في المدن الصناعية القائمة بإعادة التأهيل لمرافقها التي انتهى عمرها الافتراضي بمشاركة القطاع الخاص في التمويل والتشغيل بنظام حق الانتفاع.

ه. إيصال الخدمات الخارجية إلى حدود المدن الصناعية (الكهرباء، الماء ،الغاز، طرق النقل) وذلك من الاعتمادات المالية التي توفرها الدولة لمثل هذه الخدمات.

و. يمكن للعراق ان يقوم بأنشاء وإقامة المناطق التقنية كما في التجربة السعودية، ودمج هذه المناطق مع المدن الصناعية، من خلال توفير البنى التحتية و الخدمات الإضافية لتكوين وسط علمي متطور يشجع على الابتكارات والإبداع في مجالات مختلفة بما يخص الصناعة، و تنمية الصناعات المعرفية والخدمية الحيوية وحاضنات الأعمال والتقنية وغيرها، وتهيئة البنى الرئيسة والخدمات الضرورية لتنمية صناعات متقدمة عالية التقنية، واستقطاب الجامعات ومراكز البحث والتطوير العلمي وأصحاب الفكر والإبداع، لتعزيز علاقات التعاون بينها مما يؤدي إلى استثمار مخرجات البحث العلمي والابتكار لدى الجامعات ومراكز البحث والتطوير وتحويلها إلى منتجات ذات مردود اقتصادي عن طريق المدن الصناعية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة عدد براءات الاختراع في البلد.[1]

ز. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص استقلالية الجامعات والتي تتيح له تحديد التوجهات الاستراتيجية، اضافة إلى جودة نظام التعليم العالي وتكييف مخرجاته وفقاً لاحتياجات الشركات والاسواق المحلية والدولية.

ح. تواجد موارد بشرية تتصف بالخبرة الفنية العالية، والتي تساهم بشكل رئيسي في نجاح المدن الصناعية.

ط. توفير التمويل اللازم لإنشاء الشركات والمشاريع داخل المدن الصناعية وتنويع مصادره من خلال مبيعات التراخيص وإبرام العقود مع القطاع الخاص.[2]

ي. تطوير وتحسين المناطق الخضراء المفتوحة والحدائق على مستوى المدينة الصناعية

ك. تعزيز القدرات التكنولوجية على مستوى المدينة الصناعية بالنظام المعرفي المتكون من معاهد التدريب والتعليم، مراكز الخدمات، الوكالات العامة والخاصة ، التي تعد سببا في دعم ونشر التكنولوجيا، إذ ان معاهد التدريب والتعليم والوكالات العامة والخاصة تجمعها علاقات هامة تفتح المجال للمؤسسات المتجمعة بالاستفادة من اقتصاديات ضرورية في كل من المجالات التسويقية واللوجستية والتمويل، وتعمل أيضاً على تقديم الوصول السهل لسلع وخدمات متنوعة في مجال التكوين والخبرة.

([1]) انظر إلى الفصل الثاني، المبحث الأول،ص٥٨ – ص٥٩.
([2]) انظر إلى الفصل الثاني، المبحث الثاني، ص٧٥.

ل. تأسيس اتحاد للمدن الصناعية، بهدف دعم الروابط الصناعية بين المدن الصناعية المختلفة وبما يمكنها من الاستفادة من مزايا توفير مستلزمات الانتاج بأسعار تنافسية، وتوفير المعلومات التسويقية، والاستفادة من تجارب تحديث التكنولوجيا، وغيرها من المزايا، الذي بدوره يحقق وفورات خارجية تساعد على تخفيض أسعار منتجات المدن الصناعية وبالتالي رفع قدرتها التنافسية.

م. وضع برنامج لتنمية المدن الصناعية، إذ يمكن ان تقوم الحكومة من خلال التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بتنفيذ برنامج لتنمية المدن الصناعية ، والذي يساهم بشكل كبير في دعم العديد من المنشآت الصناعية في مجالات إعادة الهيكلة والتحديث الصناعي، ونشر التوعية المجتمعية بأهمية المدن الصناعية.

ن. وضع برنامج تطوير التكنولوجيا، بهدف تسهيل عمليات التحديث والتطوير التكنولوجي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلد عن طريق تقديم دعم مالي بنسبة معينة من تكاليف هذا التحديث والذي يتم من خلاله شراء معدات وآلات إنتاج حديثة.[1]

٣. السياسات والاجراءات الحكومية و الحوافز المقدمة داخل المدن الصناعية:

بإمكان العراق الاستفادة من عدة سياسات وإجراءات قامت بها الدول عينة الدراسة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية داخل مدنه الصناعية، وهي كالتالي:

أ. اتباع اساليب وطرق الادارة الحديثة والتسويق المباشر والعام داخل القطاع الصناعي، يساهم في جذب الاستثمارات الكبرى وإقناع الشركات للتوجه للمدن الصناعية ووصول منتجات البلد إلى الاسواق العالمية.

ب. بناء المصانع الجاهزة بمواصفات نموذجية في جميع المدن الصناعية وعرضها على المستثمرين الصناعيين ورواد الأعمال وتخفيض إيجارها.

ج. البدء في التنسيق مع الجهات المختصة لإنشاء محطات تحميل أو ميناء جاف في المدن الصناعية القريبة من خطوط السكك الحديدية وذلك لتنمية الصناعة والخدمات المساندة والتي ستعمل على تقليل تكلفة النقل والشحن والتصدير.

د. الإعفاء من الرسوم الجمركية على المواد الخام الأولية والنصف مصنعة و أكياس وعلب واسطوانات التعبئة اللازمة للمؤسسات الصناعية بشرط أن لا يكون لها مثيل قائم وكاف داخل البلد.

ه. إعفاء المنتجات المعدة للتصدير من رسوم التصدير وكافة الضرائب الأخرى وفق آلية معينة.[2]

([1]) انظر إلى الفصل الثاني، المبحث الثالث، ص٨٤.

([2]) انظر إلى الفصل الثاني، المبحث الأول، ص٥٩-ص ٦٠.

و. تسهيل الحصول على الموافقات اللازمة وبطريقة الية بواسطة هيئة واحدة تمنح الموافقات والتصاريح اللازمة.

ز. تسهيل الإجراءات الجمركية خاصة فيما يتعلق بعمليات فحص الواردات والصادرات.

ح. إعفاء كامل من كافة الرسوم والضرائب الجمركية وغيرها على السلع الرأسمالية او المواد الخام وقطع الغيار المشتراة من السوق المحلي أو المستوردة من الخارج.

ط. حرية فتح حسابات بالعملة الأجنبية وعدم وجود قيود على حركة تلك الحسابات سواء للداخل أو للخارج .

ي. إعفاء السلع المستوردة للاستعمال الشخصي لتلك الشركات من الرسوم الجمركية لمدة (٥) سنوات من بداية نشاطها.

ك. الإعفاء من الحصول على التراخيص الصناعية فيما عدا بعض الصناعات الحيوية مثل الأدوية والصناعات العسكرية.[١]

من خلال ما سبق يمكن ان نضع اهم الاستراتيجيات في مجال إقامة المدن الصناعية وتطويرها، التي يمكن ان يستفاد منها العراق عند انشاء وإقامة وتطوير مدنه الصناعية، وهي كالآتي:

١. استراتيجية اختيار موقع المدن الصناعية

يستلزم لإقامة وانشاء المدن الصناعية عملية تخطيط شاملة يتم من خلالها دراسة المواقع المتوافقة مع المحددات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي وضعت من قبل الجهات المختصة بإنشاء المدن الصناعية، مثل سهولة الوصول إلى الموقع وارتباطه بمحاور رئيسة للطرق، قربه من الموانئ والمطارات والسكك الحديدية، قربه من الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث ، كذلك قربه من مصادر الطاقة والمواد الخام، الابتعاد عن المناطق السكنية، الابتعاد عن المناطق البيئية الحساسة كالغابات والأراضي الرطبة وغيرها، إضافة إلى الاهتمام بكيفية التخلص من النفايات والدخان لعدم احداث الضرر بالبيئة وخاصة الصناعات الكيمياوية لأنها اشد خطورة على البيئة، وهذا الامر بحاجة إلى دراسة معمقة وتخطيط مسبق من قبل هيئة المدن الصناعية العراقية.

٢. استراتيجية تحقيق الوفورات الخارجية

بغية تحقيق وفورات الحجم الخارجية من خلال خلق روابط التعاون بين المدن الصناعية وباقي المدن الصناعية الأخرى، إذ يمكن تأسيس اتحاد للمدن الصناعية سواء فيما بين المدن الصناعية العراقية نفسها او بين المدن الصناعية العراقية و المدن الصناعية في الدول الاخرى، وذلك بهدف دعم الروابط

---

(١) انظر إلى الفصل الثاني، المبحث الثالث، ص٨٥.

الصناعية بين المدن الصناعية المختلفة وبما يمكنها من الاستفادة من مزايا توفير مستلزمات الانتاج بأسعار تنافسية، وتوفير المعلومات التسويقية، والإفادة من تجارب تحديث التكنولوجيا، وغيرها من المزايا، كما يسهم في دعم العديد من المنشآت الصناعية في مجالات إعادة الهيكلة والتحديث الصناعي، بالإضافة إلى نشر التوعية المجتمعية بأهمية المدن الصناعية. إضافة إلى تبادل المعلومات والخبرات الفنية والعلمية والإدارية في المجال الصناعي وفي مجال إنجاز وتهيئة المدن الصناعية وتشجيع إقامة المشاريع الصناعية المشتركة، وأيضاً في مجال تنمية وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال. فضلاً عن تبادل زيارة الوفود للاطلاع على الخبرات والمستجدات المتعلقة بالتطور الصناعي في كلا البلدين. والمشاركة في الدورات التدريبية وورش العمل والندوات والمؤتمرات ذات العلاقة التي تقام في المدن الصناعية لرفع مستوى الإدارة الصناعية والمهارة الفنية للكوادر المختلفة وذلك في إطار برنامج تدريبي يتم الاتفاق عليه وفقاً لاحتياجاتها.

٣. استراتيجية ربط المؤسسات والجامعات ومراكز الأبحاث بالمدن الصناعية

هناك علاقة متبادلة بين المدن الصناعية ومراكز الأبحاث والجامعات والمؤسسات والمشروعات القائمة أو الجديدة، إذ تمد الجامعات ومراكز البحوث المشروعات بالأبحاث اللازمة لتطوير أعمال المدن الصناعية، وتحصل منهم على ما يفيد نجاح تلك الأبحاث وإمكانية التطبيق لأخذه في الاعتبار عند القيام بأبحاث جديدة، إذ تعد مراكز البحث والتطوير في المجال الصناعي من أهم وسائل تطوير المعارف التكنولوجية التي تعتبر الأساس في خلق الابتكارات والاختراعات المحددة للتقدم التكنولوجي الصناعي وتحقيق التنمية الصناعية مكانياً ، لذا فإن من ابرز متطلبات قيام المدن الصناعية هو تحقيق الترابط الوثيق بين الأنشطة الصناعية ومراكز البحث العلمي ولاسيما الجامعات باعتبارها مركز للبحوث النظرية والتي تشكل الصناعة الجانب التطبيقي لهذه البحوث. وبالتالي فإنه يكون بالإمكان تحويل النتاجات البحثية إلى سلع وخدمات تسد حاجة السوق المحلية ويحول الفائض منها للخارج عن طريق التصدير. ولأهمية التنسيق بين المدن الصناعة ومراكز البحث العلمي في تحقيق التنمية المكانية ، نجد ان اغلب الشركات في الدول المتقدمة صناعياً تقوم بعملية تمويل مراكز البحث العلمي التي تخدم الصناعة بهدف إعداد البحوث الأساسية والتي تكون فائدتها بعد تطبيقها على المدى البعيد ، وربما تكون كلف تمويل هذه البحوث اكبر من كلف تطبيقها وفي المقابل تجد هذه البحوث طريقها إلى التطبيق في المجال الصناعي من قبل المدن الصناعية بهدف تحويل نتائج البحوث الرئيسة إلى نتائج عملية يستفاد منها في تطوير المدن الصناعية، وهذا بدوره يؤدي إلى تطوير القطاع الصناعي وزيادة إنتاجه.

٤. استراتيجية الحوافز المقدمة داخل المدن الصناعية

ويتضح هذا من خلال:

أ. تقديم أسعار رمزية للأراضي والمرافق فضلاً عن تقديم القروض الميسرة.
ب. إعفاء المنتجات المعدة للتصدير من رسوم التصدير وكافة الضرائب الأخرى وفق آلية معينة.
ج. توفر التمويل اللازم لإنشاء الشركات وتنوع مصادره من خلال مبيعات التراخيص وإبرام العقود مع القطاع الخاص.
د. تسهيل الحصول على الموافقات اللازمة وبطريقة الية بواسطة هيئة واحدة تمنح الموافقات والتصاريح اللازمة.
ه. إعفاء الرسوم والضرائب الجمركية وغيرها على السلع الرأسمالية او المواد الخام وقطع الغيار المشتراة من السوق المحلي أو المستوردة من الخارج و تسهيل الإجراءات الجمركية خاصة فيما يتعلق بعمليات فحص الواردات والصادرات.
و. حرية فتح حسابات بالعملة الأجنبية وعدم وجود قيود على حركة تلك الحسابات سواء للداخل أو للخارج .
ز. الإعفاء من الحصول على التراخيص الصناعية فيما عدا بعض الصناعات الحيوية مثل الأدوية والصناعات العسكرية.

٥. استراتيجية متعلقة بالتمويل

من خلال انشاء صندوق لتوفير رأسمال ابتدائي ،وتمويل ميسر، وضمانات قروض للقطاع الخاص بهدف توسيع أنشطته الصناعية القائمة، وانشاء مؤسسات صناعية جديدة ، وبناء وزيادة قدراته التنافسية، وتعزيز امكاناته في الريادة والابتكار. ويمكن أن يتم ذلك ايضاً من خلال تأسيس (مصرف تنموي) داعم للقطاع الانتاجي، تتم ادارته من قبل القطاع الخاص بموافقة ودعم من البنك المركزي العراقي. كذلك استحداث برنامج خاص لتوفير فرص للقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للمساهمة في إعادة هيكلة الشركات العامة ، ووضع آليات وترتيبات لتشجيع وتسهيل عمليات الاندماج بين الشركات العامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بهدف زيادة كفاءتها الإنتاجية وقدرتها على المنافسة.

٦. الاستراتيجية المتعلقة بأنشاء مراكز أبحاث جديدة وحدائق علوم داخل المدن الصناعية

تعمل الدولة على توفير البنية التحتية الأساسية لها كالأراضي والخدمات ..الخ ، ويقوم القطاع الخاص سواء كان المحلي او الأجنبي من خلال شركاته الكبرى بتوفير المباني والمعدات والمستلزمات المطلوبة لعمله في هذه الحدائق ، بهدف جذب الفرص الاستثمارية الابتكارية، ودعم المبادرات الشابة وتحويلها إلى

مشروعات، خاصة في مجال تطبيقات تقنية الاتصالات الحديثة والبرمجيات وغيرها من الاختصاصات الحديثة ذات الجدوى الاقتصادية في السوق.

ويمكن توضيح هذه السياسات والاستراتيجيات الداعمة لإقامة المدن الصناعية من خلال الشكل (٦) الاتي:

شكل (٦) استراتيجيات إقامة وتطوير المدن الصناعية في العراق

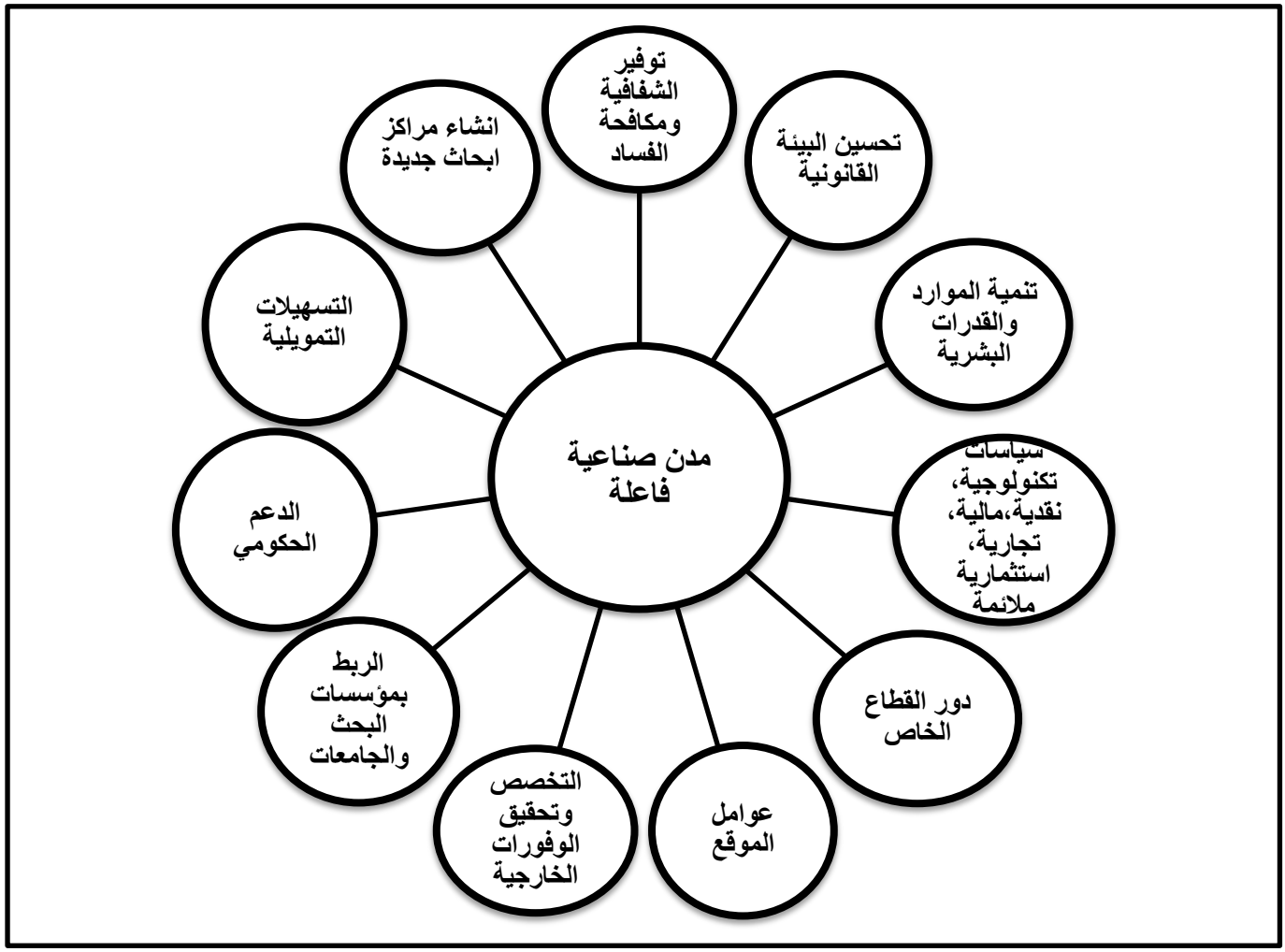

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى المصادر التي تناولت موضوع سياسات واستراتيجيات الافادة من التجارب الدولية في مجال المدن الصناعية، ص١١٨ – ص١٣٤.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

يتضح من خلال الفصول الثلاثة التي تخص موضوع البحث (تجارب المدن الصناعية وإمكانية الافادة منها في العراق) جملة من الاستنتاجات العامة و التي تتلخص بعدد من النقاط كالاتي:

١. تسهم المدن الصناعية سواء أنشئت في البلدان المتقدمة أو النامية بعملية التنمية بكافة جوانبها خاصة الجوانب المتعلقة بالتنمية الصناعية، إذ تؤثر المدن الصناعية بحجم التكامل والترابط بين مختلف الصناعات، فضلاً عن تعزيز تنافسية الصادرات المحلية وجذب الاستثمارات وغيرها، كما لها تأثير من خلال الحفاظ على البيئة من التلوث الصناعي بإتباع الطرق والتدابير البيئية اللازمة، كما إنها تهتم بتوفير فرص العمل للحد من البطالة وبالتالي رفع المستوى المعاشي للعاملين، فضلاً عن اهتمامها بالتنمية العمرانية من خلال تطوير البنية التحتية والاهتمام بالمناطق المحيطة بها.
٢. هناك عدة مفاهيم مشابهة للمدن الصناعية، كـ (المدن الالكترونية، المناطق الاستثمارية، المجمعات الصناعية، المناطق الصناعية، المناطق الحرة، ...الخ)، على الرغم من وجود اختلاف بسيط بينها وبين المدن الصناعية، الا إنها جميعاً تتشابه مع المدن الصناعية من إذ الهدف، كجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والاستثمارات المحلية ونقل وتوطين التكنولوجيا وتوفير فرص العمل ومحاولة النهوض بالقطاع الصناعي وتطويره...الخ.
٣. القطاع الصناعي كان ومازال هو القطاع الرائد لذلك على الدولة ان تقوم بتطويره ومحاولة النهوض به من خلال انشاء المدن الصناعية داخل البلد باعتبارها من أهم أساسيات عملية التنمية الصناعية وكذلك تحقق نهضة صناعية ملموسة مما يؤدي إلى تطوير القطاع الصناعي وهذا بدوره سيؤدي إلى تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى وبالتالي النهوض باقتصاد البلد.
٤. على الرغم من كون السعودية بلد ريعي، الا إنها نجحت في تطوير قطاعها الصناعي وتخليصه من الحالة الريعية جزئياً من خلال انشاء واقامة المدن الصناعية والتي اشتملت على صناعات متعددة ومختلفة، إضافة إلى إنها تتميز بتوفيرها الخدمات والتسهيلات والحوافز لجذب المستثمرين، كما قامت السعودية بتوفير العديد من فرص العمل، فضلاً عن توفير مراكز تدريبية لمساعدة المواطنين في انشاء مشاريعهم الخاصة، إضافة إلى ان السعودية نجحت في دمج مناطق التقنية مع المدن الصناعية لجذب الجامعات ومراكز البحث والتطوير وأصحاب الكفاءات للمشاركة في دعم وتطوير القطاع الصناعي.
٥. للولايات المتحدة الأمريكية مكانة متقدمة على مستوى العالم في جميع المجالات، مما جعلها قوة اقتصادية عظمى، بحيث يعتبر اقتصادها أقوى اقتصاد على المستوى العالمي، كما إنها تحتل مكانة متقدمة من إذ عدد الابتكارات وبراءات الاختراع، بسبب اهتمامها الكبير بحاضنات الاعمال وتطويرها،

فضلاً عن اهتمامها بصناعة التقنية الالكترونية كما هو موجود في وادي السيليكون والذي يعتبر قلب التكنولوجيا النابض.

٦. نجحت الهند بأنشاء وتطوير برنامج المدن الصناعية والذي يعد من اكبر البرامج الصناعية في الدول النامية، إذ يمثل جزء مهم من خطة تنمية الصناعات الصغيرة في الهند، كما ان للحكومة الهندية دور مهم في نجاحه، إذ تبنت مسؤولية انشاء وتمويل برنامج المدن الصناعية وعندما نجح هذا البرنامج شجعت القطاع الخاص على الدخول إلى هذا المجال.

٧. لا يوجد أنموذج متكامل للمدن الصناعية، بحيث يمكن تعميمه على كافة الدول، فلكل دولة ظروفها وإمكاناتها وسياساتها الخاصة بها ، كما إنه من غير الممكن قياس نجاح اي مدينة صناعية بالاعتماد على ما تحققه من عوائد وأرباح بل تقاس بمقدار تأثيرها الإيجابي باقتصاد البلد سواء من إذ تأثيرها بالصادرات والتجارة الخارجية أم معدل النمو والاستخدام ومدى استخدام التكنولوجيا المتطورة والحديثة في تطوير قطاع الصناعات وبقية القطاعات الأخرى.

٨. مر الاقتصاد العراقي بعدة مراحل وفترات اثرت على قطاعاته الإنتاجية، لاسيما القطاع الصناعي، فمرور العراق بالحرب العراقية - الإيرانية، وفرض العقوبات والحصار الاقتصادي بسبب احتلال العراق لدولة الكويت، إضافة إلى الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، كل هذا أدى إلى تكبد العراق الكثير من الخسائر وتدهور المستوى الاقتصادي للبلد وتدهور قطاعاته، وتعرض العديد من المصانع إلى اعمال السلب والنهب، إضافة إلى تفشي البطالة وزيادة نسبة الفقر.

٩. لايزال العراق متأخراً في مجال إقامة المدن الصناعية مقارنة بالدول الأخرى التي اخذت شوطاً كبيراً في هذا المجال.

١٠. على الرغم من ان إقامة وانشاء المدن الصناعية في العراق جاء متأخراً نسبياً، وإنها تعد اسلوباً اقتصادياً جديداً ، وتعد تجربة جديدة لا تتمتع بأي خبرة او ممارسة سابقة قياساً إلى تجارب البلدان الأخرى، الا ان الاخذ بهذه الألية يعد منهجاً سليماً ومنفذاً جديداً يمثل جزء من التوجهات الاقتصادية و الستراتيجية البعيدة المدى لجذب الاستثمارات الاجنبية التي من شأنها تطوير الانتاج كماً ونوعاً واعادة رؤوس الاموال الوطنية المهاجرة ولا سيما في ظل ظروف اقتصادية وسياسية يصعب فيها توفير اهم العناصر الجاذبة للاستثمار وفي بلد عانى طويلاً وما زال يعاني من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي.

١١. هناك مجموعة من التحديات تواجه إقامة وانشاء المدن الصناعية في العراق، ابرزها البطء والتلكؤ الحاصل في استحصال الموافقات الاصولية لأنشاء المدن الصناعية في جميع المحافظات لغرض عرضها للاستثمار واعداد المخططات اللازمة لها، لذلك فإن نجاح عمل هذه المدن وفي ظل الظروف التي يمر بها العراق والتي لا نستطيع التنبؤ بمستقبلها تعد مسألة في غاية الصعوبة.

١٢. هناك عدة سياسات واستراتيجيات مستخلصة من تجارب الدول عينة الدراسة، يمكن الاخذ بها من قبل الجهات المسؤولة عن إقامة المدن الصناعية في العراق، والتي ستتمكن من خلالها من انشاء مدن صناعية عراقية متطورة على غرار نضيرتها في باقي الدول.

التوصيات:

يخرج البحث بجملة من التوصيات أهمها :

١. تنويع القاعدة الاقتصادية وذلك من خلال العمل على رفع نسبة اسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والعمل على زيادة اسهام القطاع الخاص الصناعي في عملية التنمية وفي توفير الفرص الوظيفية وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية.
٢. دعم القطاع الصناعي والصناعة التحويلية من قبل الدولة لغرض النهوض بالواقع الصناعي الحالي والوصول إلى حالة القطاع الصناعي العراقي الطبيعية.
٣. دعم وتشجيع القطاع الخاص لغرض المساهمة الفاعلة من اجل النهوض بالصناعة ومساندة القطاع العام في تغيير الواقع الصناعي ورفع نسبة مساهمتها بالناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن ذلك لابد من ادراك واهمية تدخل الدولة في مجال نشاط القطاع الصناعي الخاص بدءاً من ولادة المشروع مروراً بمرحلة الإنتاج من خلال العمل على وضع سياسات تعمل على توفير مستلزمات الإنتاج.
٤. وضع استراتيجية تفصيلية لعمل المدن الصناعية العراقية، بحيث تتجاوز كافة العقبات الموجودة وبالتالي النهوض من الواقع السلبي إلى الواقع الايجابي المنشود.
٥. تفعيل قانون المدن الصناعية العراقية وذلك لأهميته في تنظيم عمل المدن الصناعية والهيئات مع المستثمرين الأجانب والمحليين.
٦. وضع معايير للمدن الصناعية العراقية تتوافق مع المعايير العالمية والعربية، والتي من شأنها ان تؤدي إلى بروز المدن الصناعية العراقية في واجهة المدن صناعية المتطورة.
٧. وضع نشاط المدن الصناعية في العراق وادارتها في نطاق العناية المستمرة من خلال آلية دعم ادارة المدن ورفدها بالإمكانيات والملاك الكفوء والمؤهل لمختلف الاختصاصات التي تحتاجها مع اعطاء الأولوية لها في تنفيذ مشاريع المدن الصناعية وخططها المستقبلية والاستعانة في تنفيذ مشاريعها بشركات المقاولات الكبيرة التابعة للدولة او بالشركات المشتركة، مع العمل على منح ادارة الهيئة صلاحيات اوسع في اتخاذ القرارات والتصرف بكل ما يتعلق بنشاط المدن الصناعية في اطار منسق مع الجهات ذات العلاقة في مجال البناء والاستثمارات وشراء المستلزمات، إضافة إلى العمل على تجاوز الإجراءات الروتينية في المدن الصناعية لان تعقيد الاجراءات يؤدي إلى فقدان المستثمرين وفشل التجربة، لذلك يجب ان يكون العمل فيها بكل يسر وشفافية.

٨. تعد عملية الترويج لأي مدينة صناعية عنصراً مهماً في نجاحها. إذ ان القليل من البلدان النامية تتبع سياسات ترويجية وتسويقية مما يتطلب وضع برامج وخطط ترويجية وتسويقية تركز على حوافز الاستثمار والامتيازات المرتبطة به مع ضرورة اقامة ندوات او ملتقى اقتصادي استثماري في البلد للتعريف بالمدن الصناعية واهمية الاستثمار بها، بحيث توجه دعوات لكبار المستثمرين المحليين والاجانب. مما يؤدي إلى تشجيع القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي على الاستثمار في المدن الصناعية.

٩. قيام الجهات المعنية والمسلم إليها مهام انشاء المدن الصناعية في العراق، بأطلاق برنامج خاص بالمشاريع الجامعية، يكون هدفه ربط مشاريع التخرج بالمدن الصناعية، بحيث يقدم هذا البرنامج خدمات الربط بين أساتذة وطلاب الجامعات والمصانع لتنفيذ مشاريع التخرج ورسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه، مما يؤدي إلى ظهور أفكار جديدة ومبتكرة تساعد المصانع على تطوير منتجاتها والنهوض بالصناعة المحلية وتطويرها وبالتالي اكساب المنتج المحلي ميزة تنافسية.

المصادر

المصادر العربية:

اولا: الكتب

١. احمد ،عبد الرحمن يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،ط١، ٢٠٠٣.

٢. إدريس، محمد السعيد ، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠.

٣. الاشوح، زينب صالح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي نظرة تاريخية مقارنة، عين للدراسات و البحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٩٧.

٤. البيلاوي، حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٩٥.

٥. بهانداري، سي. ام. ،الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة ،مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط١، ٢٠٠٨.

٦. بوالو ،جان جوزيف، الاقتصاد الهندي، ترجمة صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، ط١ ،٢٠١١.

٧. بوتون ،كينث جي، الاقتصاد الحضري، ترجمة عادل عبد الغني محبوب وسهام صديق خروفة، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ط١، ١٩٨٨.

٨. جالبريت ،جون كينيث، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٠.

٩. جبلز، مالكولم و رومر، مايكل و بيركنز، دوايت و دجراس، دونالد سنو، اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبد الله منصور و عبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ٢٠٠٩.

١٠. جواد ، صائب إبراهيم، اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية ك١ ج١، مطبعة جامعة صلاح الدين، اربيل، ط١، ٢٠١١.

١١. جواد، صائب ابراهيم، اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية (الكتاب الأول ،الجزء الثاني) ،مطبعة جامعة صلاح الدين ، اربيل ، ٢٠١١.

١٢. الحرازي، محمد علي عوض، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات دراسة مقارنة، دار نشر اكاديمية شرطة دبي ،الأمارات العربية المتحدة ، ط١ ،٢٠١١.

١٣. حسن، محمد سلمان، التخطيط الصناعي، ترجمة موفق حسن محمود و فؤاد الدهوي، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت ، لبنان، ط١، ١٩٧٤.

١٤. حشيش ،عادل احمد، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٥.
١٥. خالد ،جميل محمد ، اساسيات الاقتصاد الدولي ،الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط١، ٢٠١٤.
١٦. خلاف، أحمد سمير، دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ عام ٢٠٠١ ،المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، مصر، ط١، ٢٠١٥.
١٧. الدليمي ،صبحي احمد، جغرافية الصناعة من منظور معاصر ، دار امجد للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ، ط١، ٢٠١٨.
١٨. سالم ،عباس عبود، جامعة الدول العربية ودورها في العراق بعد نيسان/ابريل ٢٠٠٣، دار بدائل للنشر والتوزيع، سلسلة إصدارات الصالون الثقافي العربي، مصر، ط١، ٢٠١٧.
١٩. السبتي، وسيلة و علوي، شمس ناريمان ، التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن، ط١، ٢٠١٩.
٢٠. شبع، محمد جواد عباس، الصناعة واثرها في التنمية الاقليمية في محافظة النجف الاشرف، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، ط١، ٢٠١٤.
٢١. شريف، إبراهيم جغرافية الصناعة، مكتبة فلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ٢٠٠٦.
٢٢. شلغوم، عميروش محند، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت ، لبنان، ط١، ٢٠١٢.
٢٣. طحان، محمد جمال، صناع الحضارة تاريخ الحضارة الإنسانية عبر اعلامها، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، سوريا، ط١، ٢٠١٠.
٢٤. عامر ،عادل، دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي وفي ظل الاقتصاد الحر، دار حروف منثورة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ط١، ٢٠١٦.
٢٥. عبد الرحمن، أسامة، العرب والأمم المتحدة، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر، ط١، ٢٠١٣.
٢٦. عبد الرضا، نبيل جعفر، تطور الفكر الاقتصادي من افلاطون إلى فريدمان، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٢.
٢٧. عبد العال، أحمد محمد، جغرافية التنمية مفاهيم نظرية وابعاد مكانية، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة ، مصر، ط١، ٢٠١١.
٢٨. العيسى، نزار سعد الدين و قطف ابراهيم سليمان ، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن ، ط١، ٢٠٠٦.
٢٩. الغراوي ،طارق، الفكر والتاريخ الاقتصادي، مطبعة الازهر، بغداد، العراق، ط٢، ١٩٧٥.

٣٠. غريبر، جيمس، الاقتصاد الدولي، ترجمة هيثم عيسى واخرون، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، سوريا، ط٦ ،٢٠١٣.
٣١. القريشي، مدحت كاظم، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن، ط٢ ، ٢٠٠٥.
٣٢. القريشي، مدحت، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط٢، ٢٠١١.
٣٣. الكناني، كامل كاظم بشير، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠٠٨.
٣٤. ماندل، ارنست ،النظرية الاقتصادية الماركسية ج٢،ترجمة جورج طرابيشي، دار الحقيقة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٠٠.
٣٥. محمد، محمد عبد الله شاهين ، التجارة الدولية واثرها على التجارة الخارجية للدول العربية ، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة ، مصر، ط١ ، ٢٠١٨.
٣٦. المعموري ،عبد علي كاظم، تاريخ الافكار الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠١٢.
٣٧. ملاك، وسام، تطور الفكر الاقتصادي من المركنتيلية إلى الكلاسيكية ج١،دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١١.
٣٨. منظمة العمل الدولية ،دليل معاير العمل الدولية (دليل المتدرب) ،القاهرة ، مصر ،ط١ ،٢٠١٧.
٣٩. مورس، إدوارد و بالي، توماس و روس ،مايكل و الهيتي ، مجيد و كارل، تيري لين و جونسون، جوردون و ستيفنز، بول و بيردسال، نانسي، النفط والاستبداد (الاقتصاد السياسي للدولة الريعية)، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد ، ط١، ٢٠٠٧.
٤٠. يونس، عدنان حسين و عبيس ، رائد خضير، دور حاضنات الأعمال في تطوير المشاريع الصغيرة، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠١٥.

ثانيا: الأطاريح و الرسائل الجامعية

١. الأنباري، عمر خلف فزع محمد، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية مع إشارة إلى تجربة العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق،٢٠١١.
٢. بن مبارك، راضية، تنظيم وتسيير المناطق الصناعية في الجزائر، اطروحة دكتوراه في الحقوق (منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ٢٠١٦.
٣. بن هنية، مختار، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربة ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٨.

٤. جاد، عابد محمود احمد ، الخصائص التخطيطية للمناطق الصناعية وعلاقتها بالتنمية الصناعية ، أطروحة دكتوراه فلسفة في التخطيط العمراني (منشورة) ، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني ، جامعة القاهرة ٢٠٠١.
٥. الجياشي، أكرم نعمة علي، دراسة تحليلية لسوق الأسهم السعودي وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٥) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، ٢٠٠٧.
٦. الحسيني، هاشم جبار المفرجي، ادارة الموازنات العامة واستقرار الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة الأمريكية والهند (دراسة قياسية تطبيقية مقارنة للمدة ١٩٩٦ – ٢٠١٠)، اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، العراق،٢٠١٢.
٧. الخفاجي، علي كاظم هلال ، تحليل وتقويم تجربة التوطن الصناعي في محافظتي ذي قار والقادسية والاثار الناجمة عنها، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، ٢٠٠٦.
٨. الدبسي، محمد عوض عبده، المناطق الحرة الصناعية أداة لتنمية الصادرات مع التطبيق على تجربة جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير في الاقتصاد(منشورة)، كلية التجارة ، جامعة المنصورة، مصر، ٢٠٠٦.
٩. راضي، حسن خلف، تطور إنتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية في العراق للمدة(٢٠٠٠-٢٠١١)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق،٢٠١٢.
١٠. الزبيدي، محمد ناجي محمد، فاعلية الاستثمار الاجنبي المباشر في انماء المناطق الحرة دراسة نماذج مختارة لبلدان اسيوية الصين – الأمارات العربية المتحدة - العراق، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد، العراق،٢٠٠٨.
١١. الزيدان، ضحى سالم أحمد ، تقييم المشاريع الصناعية في المناطق الحرة في العراق إشارة خاصة إلى المنطقة الحرة في محافظة نينوى، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٤.
١٢. سايح، محمد أمجد أمين، سياسات التخطيط للمناطق الصناعية في مدينة نابلس في ظل التطور العمراني للمدينة، رسالة ماجستير في هندسة التخطيط الحضري والإقليمي (منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،٢٠١٥.
١٣. الشرع، عقيل شاكر عبد مهدي، تحليل مؤشرات الإصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي (مصر و العراق) دراسة حالة للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٧)، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠١٠.

١٤. الشمري، كمال كاظم جواد، دور حاضنات الأعمال في تنمية الصناعات الصغيرة في بلدان مختارة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠٠٧.
١٥. الصلوي، محمد مكرد ثابت عوض ،الصناعة التحويلية في اليمن الواقع وآفاق المستقبل، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، ٢٠٠٢.
١٦. الطيبي، عبدالله، تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران٢، الجزائر، ٢٠١٦.
١٧. عاشور، إحسان جبر، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد، العراق،٢٠٠٧.
١٨. عبد الرازق، الآء عبد السلام، أثر تحرير التجارة الخارجية علي القطاع الصناعي في الدول النامية (بالتطبيق علي صناعة السكر في السودان في الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩٧م)، رسالة ماجستير في الاقتصاد(منشورة)، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الرباط الوطني ، السودان، ٢٠١٧.
١٩. العزاوي، لبنى رحيم تركي ، الاستدامة الحضرية في المدن الصناعية، رسالة ماجستير في علوم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة ، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٠.
٢٠. العزاوي، مي ثامر رجب عبود، اثر المستوطنات الصناعية في التنمية الاقليمية (دراسة تطبيقية على مستوطنة النهروان الصناعية في العراق)، رسالة ماجستير آداب في الجغرافية ، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق،٢٠٠٢.
٢١. الربيعي ، عمار محمود حميد، نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المعرفية في ظل تحديات اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية مع اشارة خاصة إلى العراق، اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق،٢٠١٦.
٢٢. عنبر، ختام غياض، الانفاق الاستثماري ودوره في نمو ناتج منشآت الصناعة التحويلية العامة في العراق للمدة من (٢٠٠٠-٢٠١٠)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العراق،٢٠١٣.
٢٣. عودة ،سوسن جبار، واقع الصناعة التحويلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي(في أقطار عربية مختارة)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق،٢٠٠٦.
٢٤. الفتلاوي، صلاح جودي كاظم عبد الحسن، أفاق التعاون الاقتصادي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية (المكاسب و التحديات)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، ٢٠١٠.

٢٥. فضال ،مريم ، المناطق الحرة ودورها في التنمية ، رسالة ماجستير في القانون العام المعمق (منشورة)، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة عبد المالك السعدي بطنجة، المغرب ،٢٠٠٨.
٢٦. القدرة، محمد مصطفى محمود، اثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل (دراسة حالة: المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة الخاصة للهيئة العامة للمدن الصناعية)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل (منشورة) ، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية-غزة، فلسطين، ٢٠٠٧.
٢٧. قوفي ،سعاد، التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة لبعض تجارب البلدان النامية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية(منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،٢٠١٧.
٢٨. القيسي، علي حسن بريسم، استراتيجية المدن الصناعية الجديدة والتنمية المكانية في العراق دراسة تطبيقية للمدينة الصناعية الجديدة في ذي قار، رسالة ماجستير علوم في التخطيط الحضري والاقليمي، مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا ، جامعة بغداد، العراق،٢٠١٦.
٢٩. المحمدي، ياسين حميد بدع، التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية في محافظة أربيل دراسة في جغرافية التنمية الصناعية ، اطروحة دكتوراه فلسفة الجغرافية، جامعة بغداد ، كلية الآداب، العراق،٢٠٠٦.
٣٠. مخلف، أسماء طه، تأثير الاتجاهات الفكرية في طبيعة الهيكل الاقتصادي للعراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١١.
٣١. مصبح، نائل محمد ابراهيم، اهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة حالة دراسية مدينة غزة الصناعية، رسالة ماجستير(منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر-غزة، فلسطين،٢٠١٢.
٣٢. مصطفى، ممدوح محمد ،استراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر دراسة حالة إقليم جنوب الصعيد، اطروحة دكتوراه في فلسفة التخطيط العمراني(منشورة)، جامعة عين شمس، كلية الهندسة، القاهرة ،٢٠٠٤.
٣٣. المعموري، رياض جواد كاظم حمد، متطلبات النهوض بالصناعة التحويلية في ظل التحولات الاقتصادية (تجارب دول مع إشارة خاصة للعراق)، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٥.
٣٤. الموسوي، ايهاب علي داوود، إمكانية الإفادة من تجربة العناقيد الصناعية في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، العراق ، ٢٠١٧.

٣٥. ناصر، رحيق حكمت، فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق،٢٠١٣.
٣٦. نجيب، أثير ناطق محمد، توجه البرنامج الحكومي في العراق نحو القطاع الصناعي الخاص في ظل التحديات الاقتصادية ،أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق،٢٠١٦.
٣٧. الوائلي، أحمد عبد الله سلمان، الضرورة والركائز الأساسية للانتقال من الأسلوب المخطط إلى الأسلوب التلقائي للنمو (العراق حالة دراسية)، اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، ٢٠٠٩.
٣٨. الوائلي، نادية صالح مهدي، المدن الالكترونية ودورها في الاقتصاد الفعال دراسة في دول مختارة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق،٢٠١٠.
٣٩. الوزني، عادل عيسى كاظم، الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان اسيوية مختارة مع الإشارة إلى الفرص المتاحة في العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠٠٥.
٤٠. يعقوب، نشأت صبحي ، الطاقات المعطلة في قطاع الصناعة التحويلية في العراق (الاسباب ، الآثار ، المعالجات) دراسة تحليلية للمدة من٢٠٠٠-٢٠١٠، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق،٢٠١٢.
٤١. يعقوب، نشأت صبحي، الطاقات المعطلة في قطاع الصناعة التحويلية في العراق (الاسباب ، الآثار ، المعالجات) دراسة تحليلية للمدة من ٢٠٠٠-٢٠١٠، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٢.

ثالثا: المجلات والبحوث العلمية

١. ٣٥مدينة صناعية في جميع أنحاء المملكة تعزز أهداف الاستراتيجية الوطنية للصناعة، مجلة الصناعة السعودية، الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، العدد٤١، ٢٠١٦، دون ذكر اسم المؤلف.
٢. إسماعيل، أحمد يحيى و رضوان، احمد حسني، مفهوم المدن الذكية رصد وتحليل لنماذج دولية وعربية مع دراسة لإمكانات التطبيق بمصر، مجلة البحوث الهندسية ،كلية الهندسة بالمطرية ،جامعة حلوان، مصر ،مجلد ١٤٧، ٢٠١٥.
٣. آلية فاعلة لتنمية الاستثمارات الصناعية وتطوير أعمالها، مستقبل المدن الصناعية بالمملكة، مجلة الصناعة السعودية، الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، السعودية، العدد٤١، ٢٠١٦، دون ذكر اسم المؤلف.

٤. برهم ،نسيم فارس، إشكالية بناء التجمعات الصناعية العنقودية في الأردن، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الجغرافيا، كلية الاداب ، الجامعة الأردنية ،المجلّد ٤٢، ملحق ٢، ٢٠١٥.
٥. البطاط، كاظم احمد و الاعرجي، كاظم سعد عبد الرضا و التميمي، سعدية هلال حسن، واقع البيئة الاستثمارية في العراق وسبل النهوض، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد ٥، العدد ١٧.
٦. جاد، عابد محمود و الشناوي، مصطفى محمد و ابراهيم، حسام الدين، دراسة تحليلية للمناطق الحرة ودورها في تحقيق التنمية العمرانية ، مجلة جمعية المهندسين المصريين، جمعية المهندسين المصريين ، القاهرة ، مصر،٢٠١١.
٧. جباري، شوقي و العوادي، حمزة، قراءات في التجارب الدولية الرائدة لاستراتيجية العناقيد الصناعية- تجربة إيطاليا الثالثة ووادي السيلكون نموذجين، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر ٣، الجزائر، العدد ٣، ٢٠١٢.
٨. الجميلي، حميد، عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي وضعفه مع إشارة خاصة للمديونية الأمريكية، مجلة المنتدى، منتدى الفكر العربي، عمان، الاردن، المجلد ٢٨ ، العدد ٢٥٨، ٢٠١٣.
٩. حدادة، فريد و الحاج، مداح عرايبي، متطلبات تطبيق العناقيد الصناعية لإعادة هيكلة وتأهيل قطاع الصناعة الغذائية دراسة حالة: فرع الطماطم الصناعية الجزائرية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،الجزائر ،العدد ١٨، ٢٠١٧.
١٠. حسن، باسم عبد الهادي ، المناطق الاستثمارية قراءة في بعض تجارب التركز الجغرافي للأنشطة الاقتصادية مع اشارة إلى العراق ، مجلة دراسات اقتصادية ،قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة ، بغداد، العراق ، العدد ٢٢، ٢٠٠٩.
١١. حسن، محمد محمد سليمان، الاعتبارات التخطيطية لموقع المناطق الصناعية، مجلة الصناعة السعودية، العدد ١٢، ٢٠٠٥.
١٢. حسين، زهراء عماد، سياسات الاستقطاب الحديثة والتنمية المكانية (دراسة لسياسة العناقيد الصناعية – كربلاء حالة دراسية)، مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا، بغداد، العراق ،٢٠١٨.
١٣. حمدان، مأرب ، التأثيرات البيئية للمنطقة الصناعية في المدن ، مجلة المخطط والتنمية ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد، العراق ، العدد٢٣ ، ٢٠١١.
١٤. الحمري، نايف ، مدينة سدير للصناعة والأعمال تتهيأ لحقبة من الخيارات الصناعية الرفيعة، جريدة الرياض، السعودية، العدد ١٧٢٢٢، ٢٠١٥.

١٥. خلف، بلاسم جميل ،الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة القومية الاستثمارية العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العراق، العدد٤، ٢٠١٣.
١٦. داود، ابتهال محمد رضا، الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ والافاق المستقبلية، مجلة الدنانير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العراق، العدد ٨، ٢٠١٦.
١٧. السالم، أحمد جبر سالم و المطوري، احمد جاسم محمد، تحديات الاستثمار في البنية التحتية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة، العراق، العدد ٤٥، ٢٠١٧.
١٨. سعدا، عماد ، الواقع الاستثماري للمدن الصناعية السورية وآفاق تطويره ، مجلة جامعة البعث، كلية الاقتصاد ـ جامعة دمشق، المجلد٣٦، العدد١، ٢٠١٤.
١٩. السيد، فاروق شاكر، مساهمة رأس المال السعودي في قطاع الصناعة في المملكة العربية السعودية حتى نهاية عام ١٩٩٢، مجلة رسائل جغرافية ،العدد ١٨٤، قسم الجغرافيا في جامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، ١٩٩٥.
٢٠. الشيخ، عبدالرزاق، المدن الصناعية توطين الصناعة وتنويع الاقتصاد الوطني، مجلة القافلة، شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو)، السعودية، العدد ٥٩، ٢٠١٢.
٢١. العزاوي، كريم عبيس حسان، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد ١٨، العدد٣، ٢٠١٦.
٢٢. العقيل، عبد الله محمد ،المدن والمباني الذكية ، مجلة العلوم والتقنية ، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ،السعودية ، العدد١١١ ، ٢٠١٤.
٢٣. علي، يونس و جلال، ثامانج، دور المدينة الصناعية في السليمانية – عربت في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، مجلة جامعة التنمية البشرية، السليمانية، العراق، المجلد ٣، العدد٢، ٢٠١٧.
٢٤. الفارس، رقية عماد، تطوير واعادة تخطيط المنطقة الصناعية في مدينة نابلس ،بحث في هندسة التخطيط العمراني ، كلية الهندسة وتكنلوجيا المعلومات، جامعة النجاح الوطنية و نابلس، ٢٠١٨.
٢٥. فاضل ،علي عباس و جواد، سرمد عباس، الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص والتحديات)، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية،٢٠١١.
٢٦. فرج، جاسم هادي، واقع الاقتصاد المعرفي في العراق والاستفادة من تجارب بعض البلدان الاسيوية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد٢٦، ٢٠١٧.

٢٧. القريشي، مدحت كاظم راضي، المناطق الصناعية :دورها في التنمية الاقتصادية والتحديات والمشاكل التي واجهتها (مع الإشارة إلى تجارب بعض البلدان) ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، جامعة المستنصرية، العراق ،العدد ٥٤، ٢٠١٧.
٢٨. القريشي، مدحت كاظم، السياسة الصناعية والتنمية في البلدان النامية بين المؤيدين والمعارضين، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق ،المجلد٢٠، العدد٧٦، ٢٠١٤.
٢٩. محمد، حيدر صالح، الستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد١٥، ٢٠٠٧.
٣٠. محمود، قاسم شاكر، التوطن الصناعي في مستوطنة النهروان الصناعية (دراسة تطبيقية) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق ، العدد٣٧، ٢٠١٢.
٣١. محيسن، عبد الحليم، القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصادية، دائرة التنمية الاقتصادية، ابو ظبي،العدد٤، ٢٠١٤.
٣٢. المدن الصناعية إحدى دعائم التنمية الإقليمية في منطقة الرياض، مجلة تطوير ، العدد ٥٢، الهيئة الملكية لمدينة الرياض، السعودية، دون ذكر اسم المؤلف.
٣٣. المشهداني، أحمد إسماعيل و أل طعمه، حيدر حسين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٩)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد٣٣، ٢٠١٢.
٣٤. المكصوصي، رحمن حسن علي و العطار، هادي كاظم ، ستراتيجيات التنمية البشرية والرؤيا المستقبلية لها في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، جامعة واسط، العراق، ٢٠١٤.
٣٥. الهذلول، صالح بن علي و السيد، محمد عبدالرحمن، المدن الجديدة بالمملكة العربية السعودية تركيز أم انتشار للتنمية العمرانية، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد ١٣،السعودية، ٢٠٠١.

رابعا: الدراسات والتقارير والمؤتمرات العلمية

١. الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء ٢٠١٨ - ٢٠٠٠ ، نشرة ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة ٣٤، العدد الفصلي الرابع ،الكويت، ٢٠١٦.
٢. بن قصير، ايمان و مقري، زكية، السياسات الداعمة لاستراتيجية العناقيد الصناعية (من واقع تجارب دولية ناجحة)، الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والافاق والتجارب الناجحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة ،الجزائر،٢٠١٥.

٣. جاد ،عابد محمود أحمد، الاتجاهات الحديثة في حاضنات الأعمال وتأثيرها على جودة الحياة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني بعنوان (التنمية الاقتصادية ودورها في جودة الحياة المعرفة والمهارات وتأثيرها على جودة الحياة)، كلية الهندسة، الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات، القاهرة، مصر، ٢٠١٢.
٤. حافظ ،كوكب حميد و علي ،عزام حسين و سلمان ،ايناس مدحت، خطة عمل المديرية العامة للتنمية الصناعية المحدثة٢٠١٨ – ٢٠٢٢،وزارة الصناعة والمعادن، المديرية العامة للتنمية الصناعية.
٥. حسن، باسم عبد الهادي و عبد الوهاب، إكرام عبد العزيز، الدور الاقتصادي للمناطق الاستثمارية وافاقها في العراق، ورقة مقدمة إلى رئاسة الوزراء ، الهيئة الوطنية للاستثمار، بغداد، العراق، ٢٠٠٩.
٦. حناشي ،راوية و ناصر، بوعزيز، التجربة الفرنسية في إدارة المناطق الصناعية، الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والافاق والتجارب الناجحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة ،الجزائر، ،٢٠١٥.
٧. دليل المستثمر في العراق، الهيئة الوطنية للاستثمار،٢٠١٩.
٨. السامرائي ،هناء عبدالغفار ، ضرورة الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتفعيل الانشطة التنموية في العراق، دراسة مقدمة الى مركز العراق للدراسات/ رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي منشورة من قبل مركز العراق للدراسات، بدون تاريخ.
٩. شحاته، هدير عبد المنصف، تجارب التنمية-الهند نموذجا، ورقة بحثية مقدمة لمركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، مصر،٢٠١٦.
١٠. الشمري، تركي و الشراح، رمضان، نموذج مقترح من التجارب الدولية لأدوار الجهات في دعم ريادة الأعمال ، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، الرياض ،المملكة العربية السعودية،٢٠١٤.
١١. صليبي ،ياسمين سعدون ، المنشأت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق، مديرية الاحصاء الصناعي، ٢٠١٢.
١٢. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد متفرقة.
١٣. عاشور ،مزريق، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية تجارب مختارة، الملتقى الوطني الأول بعنوان افاق التنمية الاقليمية والمكانية في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ادرار، الجزائر ،٢٠١٤.

١٤. عبد السلام ،مصطفى محمود محمد عبد العال، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة(خبرة دولية) ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع بعنوان (إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة) ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الاردن،٢٠٠٧.
١٥. علاوي ،لحسن و بونقاب، مختار ، دور المناطق الصناعية الحرة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة (دراسة حالة مدينة خليفة الصناعية الحرة -ابو ظبي) ،مداخلة قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي الخامس حول(الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر ،٢٠١٦.
١٦. العوادي ،حمزة، مساهمة استراتيجية المجمعات الصناعية في رفع القدرات التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجارب دولية مختارة، الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والافاق والتجارب الناجحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة ،الجزائر ،٢٠١٥.
١٧. الغانمي ،نزار عبد الامير تركي و الخزرجي ،حمد جاسم محمد، الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون، جامعة كربلاء، العراق ، ٢٠١٧.
١٨. غرفة الشرقية، قطاع الشؤون الاقتصادية مركز المعلومات والدراسات، العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، السعودية،٢٠١٩.
١٩. غرفة الشرقية، قطاع الشؤون الاقتصادية، مركز المعلومات والدراسات، الصناعات التحويلية في المملكة وافاق تطويرها، ٢٠١٨.
٢٠. غرفة الشرقية، قطاع الشؤون الاقتصادية، مركز المعلومات والدراسات، دراسة واقع وآفاق القطاع العقاري في محافظة الجبيل، ٢٠١٥.
٢١. غرفة تجارة المنطقة الشرقية-المملكة العربية السعودية، قطاع الشئون الاقتصادية، مركز المعلومات والدراسات، دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية،٢٠١٣.
٢٢. فريحات، حيدر، تخطيط المدينة الالكترونية :دراسة تحليلية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة: الحكومة الالكترونية الواقع والتحديات، المعهد العربي لإنماء المدن بالتعاون مع بلدية مسقط،عمان،٢٠٠٣.
٢٣. فريحة ،ليندة و عزوزي، خديجة ،المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية وترقية الصادرات

خارج المحروقات الواقع والافاق والتجارب الناجحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة ،الجزائر ،٢٠١٥.

٢٤. فطيمة ،بن عبد العزيز و محبوب، بن حمودة، النشاط الاستثماري في المناطق الصناعية ومناطق النشاط في الجزائر، ورقه بحث قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي حول (استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة ٢ ، ٢٠١٨.

٢٥. فوزي ،سماعلي و منير ،خروف، مدخل إلى المناطق الصناعية والمناخ الاستثماري دراسة مقارنة لمجموعة من البلدان، الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والافاق والتجارب الناجحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة ،الجزائر،٢٠١٥.

٢٦. قانون المدن الصناعية، مجلس النواب العراقي،٢٠١٩.

٢٧. قنطقجي ،سامر مظهر، تنظيم المدن الصناعية وإدارتها، ورقة عمل قدمت كأقتراح إلى مجلس مدينة حماة ، ٢٠٠٣.

٢٨. المحروق، ماهر حسن و مقابله ،أيهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها، مركز المنشأت الصغيرة والمتوسطة، الاردن،٢٠٠٦.

٢٩. الملف الاستثماري للمدينة الصناعية في محافظة ذي قار، وزارة الصناعة والمعادن، دائرة الاستثمارات، ٢٠١١.

٣٠. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ، ٢٠١٨.

٣١. نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) و المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين(ايدمو)، العدد٩،نيويورك،٢٠١٦.

٣٢. الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، التقرير السنوي، اعداد متفرقة.

٣٣. الهيئة العامة للاحصاء، البحث الاقتصادي السنوي للمؤسسات، المملكة العربية السعودية، اعداد متفرقة.

٣٤. الهيئة العامة للاحصاء، نشرة مسح الابتكار المؤسسي، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٨.

٣٥. وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢.

خامسا: شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)

1. **Bengaluru, on: https://www.britannica.com/place/Bangalore-India**
2. **Bureau of Economic Analysis, Bureau of labor statistics , U.S ,on: https://www.bea.gov**

3. Central Manufacturing District, on: https://chicagology.com
4. Chepkemoi, Joyce, the World's Largest Industrial Areas, WorldAtlas, Jun. 10, 2019, on: https://www.worldatlas.com/articles/world-s-largest-industrial-areas.htm
5. Clinton E. Stockwell ,Central Manufacturing District, on: http://www.encyclopedia.chicagohistory.org
٦. Francois Quesnay فرنسوا كيناي ، متوفر على: https://ar.wikipedia.org
7. Gross Output by Industry, Bureau of Economic Analysis, U.S, 19 April 2019,on: https://www.bea.gov
8. Industrial Estates An Overview, on: https://sg.inflibnet.ac.in
9. Industrial Estates, Meaning, Objectives, Merits, Types, Role, on: http://mba-guide.com
10. Isard, on: https://en.wikipedia.org
11. OECD, on: www.oecd.org
12. Ostberg, Kristin, Bubbly Aka The Chicago Sustainable Manufacturing Center, On: Https://Www.Bubblydynamics.Com/Chicago
13. Padinjarethalakal Cherian Alexander, on: https://www.geni.com
14. Paiching Wei ,SV150: Interactive rankings of Silicon Valley's top public tech companies, 2017,on: https://www.siliconvalley.com
15. Panipat Looming Large, on: http://www.india-crafts.com
16. Sinha, DK: Industrial Estates: Definition ,Types and Objectives , on: www.youratricalelibrary.com
17. The office of Development Commissioner (MSME), Government of India, on: http://www.dcmsme.gov.in
18. UNCTAD Stat, General Profile Saudi Arabia, On: http://unctadstat.unctad.org
19. WIPO statistics database, World Intellectual Property Organization (WIPO),on: https://www3.wipo.int/ipstats/index
٢٠. اكاديمية Pearl ، متوفر على الرابط التالي: https://pearlacademy.com

٢١. انطلاق القمة العالمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في نيودلهي، صحيفة الاتحاد، متوفر على الرابط: https://www.alittihad.ae
٢٢. أنظمة الاستثمار في مصر ، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، ٢٠١٥، متوفر على : www.sis.gov.eg
٢٣. أهمية المدن والمناطق الصناعية ،وزارة الصناعة والمعادن العراقية، المديرية العامة للتنمية الصناعية،٢٠١٦، متوفر على: http://www.gdid.gov.iq
٢٤. أهمية دور المديرية العامة للتنمية الصناعية في تنفيذ مشاريع المدن والمناطق الصناعية في محافظات العراق، المديرية العامة للتنمية الصناعية، وزارة الصناعة والمعادن، ٢٠١٦، متوفر على : http://www.gdid.gov.iq
٢٥. بخاري ،عبلة عبد الحميد، اقتصاديات الصناعة ،جامعة الملك عبد العزيز، السعودية،٢٠١٨ ، متوفر على: https://abokhari.kau.edu.sa
٢٦. بدء مشروع قطار سريع في الهند يوطد العلاقات مع اليابان، متوفر على الرابط : https://www.france24.com
٢٧. بدر ،حليمة خلف، بحث عن عمل الهيئة العامة للمناطق الحرة للفترة من ٢٠٠٣/١/١ لغاية ٢٠١٤/١٢/٣١، وزارة المالية العراقية ، مكتب المفتش العام، ٢٠١٥ ،ص٦، متوفر على : http://www.finsp.gov.iq
٢٨. بورتر ،مايكل، متوفر على:www.almrsal.com
٢٩. بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، متوفرة على الرابط : https://data.albankaldawli.org
٣٠. تعرف على أبرز شركات وادي السيليكون، صحيفة مكة المكرمة،٢٠١٨، متوفر على الرابط : https://makkahnewspaper.com
٣١. حسين ،رحمن رباط، الصناعة ونشأتها وتطورها، جامعة القادسية، كلية الاداب، قسم الجغرافية،٢٠١٦، ص٦. متوفر على: http://qu.edu.iq/art
٣٢. دور وزارة الصناعة والمعادن في مشروع المدن الصناعية، المديرية العامة للتنمية الصناعية، وزارة الصناعة والمعادن، ٢٠١٦، متوفر على : http://www.gdid.gov.iq
٣٣. راجكوت، متوفر على الرابط التالي: https://mimirbook.com
٣٤. سابك (sabic) ، على الرابط التالي: https://www.sabic.com
٣٥. صندوق التنمية الصناعية السعودي، تمويل المشاريع الصناعية في المدن و المناطق الواعدة، متوفر على الرابط: https://www.sidf.gov.sa

٣٦. عبد الرضا ،نبيل جعفر، عوائق الاستثمار في العراق، مؤسسة الحوار المتمدن، متوفر على الرابط التالي: http://www.ahewar.org
٣٧. عبد الرضا ،نبيل جعفر، قراءة نقدية في موازنة العراق الاتحادية لعام ٢٠١٨، مؤسسة الحوار المتمدن، متوفر على الرابط التالي: http://www.ahewar.org
٣٨. عطفة ،رنيم، اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، متوفر على الرابط التالي : https://www.arageek.com
٣٩. الفلالي ،عبد الحكيم، الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عظمى، متوفر على الرابط : http://ekladata.com/J2CxvFgwXX_keI36meFTfw20ICE.pdf
٤٠. القريشي ،مدحت، القطاع الصناعي واقعه ومشكلاته وسبل النهوض به، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متوفر على الرابط: http://iraqieconomists.net/ar
٤١. قومان ،مناف، التجربة الهندية: مسيرة الهند من بلد فقير إلى سابع أكبر اقتصاد في العالم، ٢٠١٧، متوفر على الرابط: https://www.noonpost.com
٤٢. المديرية العامة للتنمية الصناعية، وزارة الصناعة والمعادن، ٢٠١٨، متوفر على : http://www.gdid.gov.iq
٤٣. المشهداني ،إبراهيم، حكاية المدن الصناعية في العراق، ٢٠١٩، متوفر على الرابط التالي : https://www.radionawa.com
٤٤. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO : https://ar.wikipedia.org
٤٥. موقع الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، متوفر على الرابط: https://modon.gov.sa
٤٦. النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية، منتدى الاوراس القانوني،٢٠١٠، متوفر على: http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net
٤٧. النواب ،إيهاب علي ،التوطن الصناعي والحفاظ على التوازن البيئي، شبكة النبأ المعلوماتية ، ٢٠١٧، متوفر على: https://annabaa.org/arabic/economicarticles
٤٨. الهيئة الملكية للجبيل وينبع، الاستثمار في الجبيل الصناعية ، متوفر على الرابط : https://www.rcjy.gov.sa
٤٩. وزارة المالية، الهيئة العامة للمناطق الحرة، متوفر على الرابط التالي: www.mof.gov.iq
٥٠. صندوق المئوية، متوفر على الربط التالي: https://www.eyeofriyadh.com

المصادر الاجنبية:

1. **Amado ,Jose Daniel: free industrial zones: law and industrial development in the new international division of labor, university of Pennsylvania journal of international business law , vol.11,1989.**
2. **Avis ,William: Environmental safeguards for industrial parks , K4D Helpdesk Report 322, Brighton, UK Institute of Development Studies, 2018.**
3. **Batra, V K and Batra ,Parvin: Panipat City of Handlooms & International Home Textiles Hub, TEXTILE VALUE CHAIN, 2015.**
4. **Central Manufacturing District, the Central Manufacturing District Chicago Junction Railway Service a book of descriptive text, photographs and testimonial letters about Chicago Junction Railway Service and the Central ,1915.**
5. **Chicago's Central Manufacturing District The Past And Future Of Urban Manufacturing, The Center For Neighborhood Technology , Chicago, USA, 2016.**
6. **Economic Survey Of Karnataka, 2018-2019, 41st Edition, Planning, Programme Monitoring and Statistics Department, India.**
7. **Economic Survey2019-20 Statistical Appendix, Vol.2, Government Of India Ministry Of Finance, Department Of Economic Affairs Economic Division, New Delhi , 2019.**
8. **Engman, Michael, Onodera, Osamu And Pinali, Enrico: Export Processing Zones: Past And Future Role In Trade And Development, OECD Trade Policy Papers, No. 53, OECD Publishing, Paris, France, 2007.**
9. **Etzkowitz, Henry: Silicon Valley The Sustainability of an Innovative Region, Stanford University, Human Sciences and Technologies Advanced Research Institute (H-STAR), Centre for Entrepreneurship Research, Edinburgh University Business School and Department of Management, Birkbeck, University of London, 2011.**

10. **Farole ,Thomas and Akinic, Gokhan: Special Economic Zones(Progress ,Emerging Challenges ,and Future Directions), The International Bank For Reconstruction And Development /The World Bank, 2011.**
11. **Francis, Colin and Erkman, Suren: Environmental Management for Industrial Estates Information and Training Resources, UNEP, Division of Technology, Industry and Economics,Ed.1,2001.**
12. **Fu ,Xiaolan and Gao, Yuning: Export Processing Zones in China: A Survey , A report submitted to ILO , 31/10/2007.**
13. **Fujita, Masahisa and Thisse, Gacques Francois: Economics Of Agglomeration (Cities, Industrial Location, and Regional Growth) ,Cambridge University Press , New York , USA , 2002.**
14. **Morisson, Arnault: Economic Zones In The Asean, Industrial Parks, Special Economic Zone, ECO Industrial Parks, Innovation Districts As Strategies For Industrial Competitiveness, UNIDO Country Office In Viet Nam, Kim Ma, Hanoi, Viet Nam, 2015.**
15. **Nam ,Chang Woon and Steinhoff, Peter: The Make in India Initiative, CESifo Forum , munchen , Vol. 19, 2018.**
16. **Oliver Wyman company , Special Economic Zones As a Tool For Economic Development , 2018.**
17. **Robinson ,James Harvey: Readings in European History, Vol.2, Ginn and Company, Boston, USA , Ed.1, 1906.**
18. **Scott , Peter: Industrial Estates and British Industrial Development 1897-1939, Business History, Liverpool university press , United Kingdom, VOL.34, NO.2,2001.**
19. **SILICON VALLEY INDEX, Joint Venture Silicon Valley, California, 2015-2019.**
20. **SILICON VALLEY INDEX, Joint Venture Silicon Valley, California, 2013.**

21. **Strategic Framework For Free Economic Zones And Industrial Park In The Kyrgyz Republic , Asian Development Bank (ADB) , CAREC Unit , Philippines , 2018.**
22. **The Central Manufacturing District Original East Historic District, National Register Of Historic Places Registration Form, United States Department Of The Interior, National Park Service.**
23. **The Marquis Of Condorcet: The Life of M. Turgot (Comptroller General of the Finances of France in the Years 1774, 1775 and 1776), J. Good. Bond Street, London, 1793.**
24. **UNCTAD: Investment and new industrial policies , world investment report , 2018.**
25. **WIPO IP Facts and Figures, World Intellectual Property Organization (WIPO) , Switzerland , 2014, 2016 and 2017.**
26. **WIPO IP Facts and Figures, World Intellectual Property Organization (WIPO) , Switzerland, Different years.**
27. **World Intellectual Property Indicators, World Intellectual Property Organization (WIPO) , Switzerland , 2019.**
28. **Zafar, Hajra: Industrial Policy in Punjab: A case study of sundar industrial estate, Centre for Public Policy and Governance, Forman Christian An College, A Chartered University, Lahore, Pakistan,2012.**

الملاحق

ملحق (١) المدن الصناعية في المملكة العربية السعودية

ت	المدن الصناعية	تاريخ الانشاء	المساحة الكلية (م٢)	الصناعات القائمة والمستهدفة	عدد المصانع القائمة وتحت الانشاء
١	المدينة الصناعية الأولى بالرياض	١٩٧٣	٥٠٠ الف	المركبات والمقطورات /المواد الكيميائية ومنتجاتها / صناعات طبية/صناعة الخشب والأثاث/صناعة الكهرباء والأجهزة الكهربائية/صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء /صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية.	٦٣
٢	المدينة الصناعية الثانية بالرياض	١٩٧٦	١٩ مليون	المركبات والمقطورات /المواد الكيميائية ومنتجاتها / صناعات طبية/صناعة الخشب والأثاث/صناعة الكهرباء والأجهزة الكهربائية/صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء /صناعات معدنية/صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية /الطباعة والنشر /صناعة الورق ومنتجاته/الملابس والمنسوجات والجلود/المنتجات النفطية المكررة/صناعة المنتَجات الغذائية والمشروبات /المعدات والمكائن.	١١٠٠
٣	المدينة الصناعية الثالثة بالرياض	٢٠١٠	١ مليون	المركبات والمقطورات/صناعات طبية/صناعة الخشب والأثاث/صناعة الكهرباء والأجهزة الكهربائية/صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات/ صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية/صناعات تحويلية أخرى.	١٥
٤	المدينة الصناعية الأولى بجدة	١٩٧١	١٢ مليون	المركبات والمقطورات/صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية/المنتجات النفطية المكررة/المواد الكيميائية ومنتجاتها/صناعات طبية/صناعة الخشب والأثاث/صناعة الكهرباء والأجهزة الكهربائية/ صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء/صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات/صناعة الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية/الطباعة والنشر / المعدات والمكائن/صناعة الورق ومنتجاته /صناعات تحويلية أخرى.	١٠٧٠
٥	المدينة الصناعية الثانية بجدة	٢٠٠٩	٨ مليون	المركبات والمقطورات/الملابس والمنسوجات والجلود/المواد الكيميائية ومنتجاتها/صناعات طبية / صناعة الخشب والأثاث/صناعة الكهرباء والأجهزة الكهربائية/صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء / صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات/صناعات معدنية/صناعة المنتجات المطَّاطية والبلاستيكية / الطباعة والنشر/المعدات والمكائن.	٢٦٨
٦	المدينة الصناعية الثالثة بجدة	٢٠١٢	٨٠ مليون	المركبات والمقطورات/الملابس والمنسوجات والجلود/المواد الكيميائية ومنتجاتها/صناعات طبية / صناعة الخشب والأثاث/صناعة الكهرباء والأجهزة الكهربائية/صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء / صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات/صناعات معدنية/صناعة المنتجات المطَّاطية والبلاستيكية/الطباعة والنشر/المعدات والمكائن/صناعة الورق/المنتجات النفطية المكررة/صناعة الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية .	٥٠٥
٧	المدينة الصناعية الأولى بالدمام	١٩٧٣	٢,٤٤٠ مليون	المواد الكيميائية ومنتجاتها/صناعات طبية / صناعة الخشب والأثاث/صناعة الكهرباء والأجهزة الكهربائية/صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء / صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات /صناعات معدنية/صناعة المنتجات المطَّاطية والبلاستيكية / الطباعة والنشر/صناعات تحويلية أخرى.	١٢٠
٨	المدينة الصناعية الثانية بالدمام	١٩٧٨	٢٥ مليون	صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء/المواد الكيميائية ومنتجاتها/صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية/صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات/ صناعة الخشب والأثاث / الملابس والمنسوجات والجلود/الطباعة والنشر/الصناعات	١٠٥٠

				الطبية/صناعة الورق ومنتجاته.	
٩	المدينة الصناعية الثالثة بالدمام	٢٠١٢	٤٨ مليون	صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء/المواد الكيميائية ومنتجاتها/صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية/صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات/ صناعة الخشب والأثاث/ الملابس والمنسوجات والجلود/الطباعة والنشر/الصناعات الطبية/صناعة الورق ومنتجاته.	١٥٣
١٠	مدينة سدير للصناعة والأعمال	٢٠٠٩	٢٦٥ مليون	صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء/المواد الكيميائية ومنتجاتها/صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية/صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات/ صناعة الخشب والأثاث/ الصناعات الطبية/صناعة الورق ومنتجاته/المنتجات النفطية المكررة/صناعة الكهرباء والأجهزة الكهربائية/صناعات معدنية/المعدات والمكائن/صناعات تحويلية أخرى.	٣٠٢
١١	المدينة الصناعية الأولى بالقصيم	١٩٨٠	١,٥ مليون	المواد الكيميائية ومنتجاتها/صناعات طبية/صناعة الخشب والأثاث/صناعة الكهرباء والأجهزة الكهربائية/صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء/ صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات/ صناعات معدنية/صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية / صناعة الورق ومنتجاته.	١٣٧
١٢	المدينة الصناعية الثانية بالقصيم	٢٠١٢	١١,٨ مليون	صناعة الخشب والأثاث/صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء/صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات/صناعات معدنية/صناعة المنتَجات المطاطية والبلاستيكية/ صناعة الورق ومنتجاته.	٢٨
١٣	المدينة الصناعية بالخرج	٢٠٠٩	٩٩ مليون	المركبات والمقطورات/الملابس والمنسوجات والجلود/ المنتجات النفطية المكررة /المواد الكيميائية ومنتجاتها/ صناعات طبية/صناعة الخشب والأثاث/صناعة الكهرباء والأجهزة الكهربائية/صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء /صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات/صناعات معدنية/ صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية/معدات ومكائن.	٣٤٩
١٤	المدينة الصناعية بحائل	٢٠٠٣	٣,٨٨٠ مليون	المنتجات النفطية المكررة/المواد الكيميائية ومنتجاتها/صناعات طبية/صناعة الخشب والأثاث/صناعة الكهرباء والأجهزة الكهربائية/صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء/صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات/صناعات معدنية/صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية/معدات ومكائن/ صناعة الورق ومنتجاته.	٩٣
١٥	المدينة الصناعية الأولى بالأحساء	١٩٨١	١,٥ مليون	المواد الكيميائية ومنتجاتها/صناعات طبية/صناعة الخشب والأثاث/صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء/صناعة الخشب والأثاث/صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات/صناعات معدنية/صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية/صناعة الورق ومنتجاته/صناعات تحويلية أخرى.	٨٥
١٦	المدينة الصناعية الثانية بالأحساء (سلوى)	٢٠١٣	٣٠١,٦ مليون	المركبات والمقطورات/الملابس والمنسوجات والجلود/ المنتجات النفطية المكررة /المواد الكيميائية ومنتجاتها/ صناعات طبية/صناعة الخشب والأثاث/صناعة الكهرباء والأجهزة الكهربائية/صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء/ صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات/صناعات معدنية/ صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية/ الطباعة والنشر/ معدات ومكائن/ صناعة الورق ومنتجاته/ صناعات تحويلية أخرى.	١٩
١٧	المدينة الصناعية بالمدينة المنورة	٢٠٠٣	١٧ مليون	الملابس والمنسوجات والجلود/المنتجات النفطية المكررة/ المواد الكيميائية ومنتجاتها/صناعات طبية/صناعة الخشب والأثاث/صناعة الكهرباء والأجهزة الكهربائية/صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء/ صناعة المنتجات الغذائية	٢٣٦

				/صناعات معدنية/صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية/ صناعة الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية/ الطباعة والنشر/صناعات تحويلية أخرى.	
١٨	المدينة الصناعية بمكة المكرمة	١٩٨٥	٧٣٠ الف	الملابس والمنسوجات والجلود/المواد الكيميائية ومنتجاتها/ صناعات طبية/صناعة الخشب والأثاث/ صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء/صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات/ صناعات معدنية/ صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية/ المعدات والمكائن/صناعات تحويلية أخرى.	٧٢
١٩	المدينة الصناعية بتبوك	٢٠٠٣	٤ مليون	الملابس والمنسوجات والجلود/المنتجات النفطية المكررة/ المواد الكيميائية ومنتجاتها/صناعة الخشب والأثاث/صناعة الكهرباء والأجهزة الكهربائية/صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء/ صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات/صناعات معدنية/ صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية/ صناعة الورق ومنتجاته.	٧٢
٢٠	المدينة الصناعية بالباحة	-	٣ مليون	المنتجات النفطية المكررة/المواد الكيميائية ومنتجاتها/ صناعات طبية/صناعة الخشب والأثاث/صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء/صناعات معدنية/ صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية.	١٩
٢١	المدينة الصناعية برابغ	٢٠١٥	٧٥,٥ مليون	-	-
٢٢	المدينة الصناعية بعسير	١٩٩٠	٢,٧ مليون	المركبات والمقطورات/الملابس والمنسوجات والجلود/ المنتجات النفطية المكررة /المواد الكيميائية ومنتجاتها/ صناعات طبية/صناعة الخشب والأثاث/ صناعة الكهرباء والأجهزة الكهربائية/صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء /صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات/صناعات معدنية.	١٤٧
٢٣	المدينة الصناعية بنجران	٢٠٠٣	٦,٥ مليون	صناعات طبية/صناعة الكهرباء والأجهزة الكهربائية/ صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء/ صناعات معدنية/ صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية.	٢٧
٢٤	المدينة الصناعية بجازان	٢٠٠٩	٣٩ مليون	الملابس والمنسوجات والجلود/المنتجات النفطية المكررة/ المواد الكيميائية ومنتجاتها/صناعات طبية/صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء/صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات/ صناعات معدنية/ صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية/ صناعة الورق ومنتجاته.	٥٦
٢٥	المدينة الصناعية بعرعر	٢٠٠٩	٢ مليون	المركبات والمقطورات/الملابس والمنسوجات والجلود/ المنتجات النفطية المكررة /المواد الكيميائية ومنتجاتها/ صناعات طبية/صناعة الخشب والأثاث/ صناعة الكهرباء والأجهزة الكهربائية/صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء/ صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات/ صناعات معدنية/ صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية /الطباعة والنشر/ المعدات والمكائن/صناعة الورق ومنتجاته/ صناعات تحويلية أخرى.	١٤
٢٦	المدينة الصناعية بحفر الباطن	٢٠١١	١٠٠ مليون	المنتجات النفطية المكررة/صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء/صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات/صناعات معدنية /صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية/صناعة الورق ومنتجاته/صناعات تحويلية أخرى.	١٥
٢٧	المدينة الصناعية بشقراء	٢٠١١	١٠ مليون	المنتجات النفطية المكررة/المواد الكيميائية ومنتجاتها/ صناعة الكهرباء والأجهزة الكهربائية/ صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء/صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات/صناعات معدنية / صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية/المعدات والمكائن.	٣٣

٢٨	المدينة الصناعية بالزلفي	٢٠١٠	١٨ مليون	المنتجات النفطية المكررة/صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات/صناعات معدنية/صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية.	١١
٢٩	المدينة الصناعية بضرماء	٢٠٠٣	١١,٥ مليون	صناعة المعادن اللافلزية ومواد البناء.	١٥
٣٠	مدينة وعد الشمال الصناعية	٢٠١٢	٢٩٠ مليون	الصناعات الثقيلة (الحديد، الأسمدة، وغيرها) / الصناعات المتوسطة (الأثاث، البلاستيك، وغيرها) / الصناعات الخفيفة (الصناعات الغذائية، المنسوجات، المواد الطبية).	-
٣١	مدينة الجبيل الصناعية	١٩٧٥	٩٣٠ مليون	تكرير البترول، صناعة والبتروكيماويات، والأسمدة الكيماوية، ومصانع الحديد.	-
	المجموع		٢,٣٨٨,٩٢٠,٧٣٠		٦,٠٧٤

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:

١. الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، التقرير السنوي، ٢٠١٨، صفحات متفرقة.
٢. موقع الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، متوفر على:
https://modon.gov.sa

* (-) تعني بيانات غير متوفرة.

Abstract:

The idea of research stems from the importance of industrial cities as an important factor in the development of the industrial sector, as they help to establish factories and investments in the country because they provide the local and foreign investor with the infrastructure and services necessary to establish his industrial project, in addition to that they reduce unemployment in society. Industrial cities also occupy a major position within the interests of current economic policies, and in order to develop and strengthen these cities, many countries adopt many strategies, due to the great interest that the latter received from the countries of the world, as it is the best tool to enhance the productive and competitive capabilities of the industrial sector, in addition to its ability to activate the economic interdependence and interdependence of countries and reduce the risks of competition with imported products, especially with the continuous liberalization of markets. Therefore, the research aims to study the reality of industrial cities in Iraq and how to benefit from international experiences in establishing and establishing industrial cities. In order to achieve this goal, the research has been divided into three chapters, each chapter includes three sections, and in the end several conclusions and recommendations for the research were reached.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Karbala University / College of Administration & Economics

Department of Economics

INDUSTRIAL CITIES EXPERIENCES OF SELECTED COUNTRIES AND THE POSSIBILITY OF BENEFITING FROM IT IN IRAQ

A thesis Submitted To the council of collage of administration and economics at Karbala university As part of the requirements for Master degree in economics sciences

By the student

SHYMAA MOAID ZGAER HUSSAIN AL-MANSOORY

Supervised by

ASSISTANT PROF DR.

AMMAR MAHMOD HAMEED AL-RUBAIE

1442 A.H

2021 A.D